جامعة منوبة
المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية
(1881-1964)

تأليف ثلة من الأساتذة الباحثين بالمعهد

جامعة منوبة

المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

موجز تاريخ
الحركة الوطنية التونسية
(مقاربة)

1964-1881

إعداد : مجموعة من باحثي المعهد

تونس 2008

المؤلّفون :

- الفصـــل الأوّل : **عبد المجيـــد كريّم**
- الفصل الثـــاني : **عبد الحميد الهلالي**
- الفصل الثـــالث : **حفيّـــظ طبـــــابي**
- الفصل الرابـــع : **فيصـــل الشريـــف**
- الفصل الخامس : **خـــــالد عبيـــــد**
- الفصل السّادس : **عميرة عليّة الصغيّر**

المحتـــــوى

التقديم..... 7

الفصل الأوّل : العمل الوطني من الاحتلال إلى الحرب العالمية الأولى 9

الفصل الثاني : تحوّلات الحرب العالمية الأولى وتنامي العمل الوطني في العشرينات 55

الفصل الثالث : منعطف الثلاثينات أو نحو تجذّر الحركة الوطنية 75

الفصل الرابع : الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية 107

الفصل الخامس : الاستعداد للمواجهة الحاسمة: 1945-1951 123

الفصل السادس : من معركة التحرير إلى تكريس السيادة: 1952-1964 153

تقديـــــــم

ليس هذا الكتاب بحثا جديدا في تاريخ الحركة الوطنية التونسية أو دراسة معمّقة وليس بسطا مفصّلا لكلّ أحداث ومعطيات هذه الحركة، بل الغاية منه تقديم موجز لتاريخ العمل الوطني في تونس من 1881 إلى 1964 في ضوء ما راكمه البحث في هذا الموضوع وما توفر من مصادر وكتابات جديدة.

وقد حرصنا في هذا الكتاب على المزاوجة بين العمق الذي ينشده المختصّون والاختصار الذي يترقبه عامّة القرّاء آملين أن يجد فيه الطّرفان ضالّتهما. كما يأتي لسدّ فراغ في بيبليوغرافيا الحركة الوطنية لأنّه إلى حدّ الآن لم يصدر مؤلّف شامل في الموضوع عن مؤسّسة أكاديمية.

ويتضمّن هذا المختصر ستّة فصول وهي :

1- العمل الوطني من الاحتلال إلى الحرب العالمية الأولى.

2- تحوّلات الحرب العالمية الأولى وتنامي العمل الوطني في العشرينات.

3- منعطف الثلاثينات أو نحو تجذّر الحركة الوطنية.

4- الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية.

5- الاستعداد للمواجهة الحاسمة : 1945-1951.

6- من معركة التحرير إلى تكريس السيادة : 1952-1964.

ويتضمّن الكتاب كرونولوجيا موجزة للحركة الوطنية التونسية وقائمة منتقاة لأهمّ الكتابات فيها. وتجدر الإشارة إلى أنّه، وإن خضعت المادّة التاريخية المقدّمة في هذا الكتاب إلى تقييم جماعي من مؤلّفيها، فإنّ القارئ سيجد حتما في كلّ فصل بصمات كاتبه ممّا يَعْدُل للكتاب اختلاف الأسلوب بين فصوله، وهي هنة كلّ المؤلّفات الجماعية. كما سيلاحظ القارئ غياب الإحالات والهوامش على صفحات الكتاب وهو أمر قصدناه لعدم إثقال النصّ وخاصّة لتسهيل قراءته لغير المختصّ على أنّ من ينشد التعمّق يمكن أن يعود إلى البيبليوغرافيا المثبتة في آخر الكتاب.

المؤلّفـــــون

الفصل الأوّل

العمل الوطني من الاحتلال إلى الحرب العالمية الأولى

I- 1881 : الاحتلال والمقاومة

كان احتلال البلاد التونسية سنة 1881 نتيجة تفاعل عديد من العوامل تراكمت منذ بداية القرن التاسع عشر منها ما هو داخلي يهمّ سياسة البايات الخاطئة في ميدان الاقتصاد والجباية ومعاملة السكان ومنها ما هو خارجي يتعلّق بتغلغل الرأسمالية الأروبية في تونس وهيمنتها على خيراتها إنتاجا وتسويقا.

أدّى كلّ ذلك إلى نضوب موارد الدولة وتفاقم النهب الجبائي فقامت بسبب ذلك انتفاضات تلتها حملات قمع رهيبة نشرت البؤس وعمّقت الهوّة بين الأهالي والنظام القائم.

عجزت الدولة التونسية سنة 1869 عن تسديد ديونها فأعلنت الدول العظمى التي لها مصالح في تونس – فرنسا وبريطانيا وإيطاليا – عن إفلاسها ونصّبت "**لجنة مالية دولية**" تتصرّف في مداخيلها ومصاريفها ففقدت البلاد مقوّما هاما من مقوّمات سيادتها وأصبح سيرها نحو الاحتلال العسكري ظاهرا للعيان بدون أن يقوى أحد على إيقافه.

1- الاحتلال وفرض الحماية

أ- ذريعة الاحتلال :

بعد حصولها على موافقة ألمانيا وبريطانيا في مؤتمر برلين سنة 1878 أصبحت فرنسا تبحث عن ذريعة تبرّر بها تدخلها العسكري في تونس فادّعت

سنة 1881 أنّ قبائل خمير التونسية "تهدّد وجودها" في الجزائر بمهاجمتها للقبائل الجزائرية على الحدود ونهبها لأراضيها ودوابها وهي ذريعة واهية سخرت منها حتى بعض الأوساط الفرنسية، ذلك أنه إضافة إلى عدم خطورة هذه الأحداث وانحصارها في منطقة ضيّقة متاخمة لطرفي الحدود فإنها كانت معتادة وتسوّى عامة بالطرق السلمية، فقد أحصت السلط الفرنسية بالجزائر فيما بين 1870 و 1881 ما لا يقلّ عن 2380 حادثا من هذا النّوع أي بمعدّل 200 حادث في السنة أي أنها كانت أحداثا شبه يومية !

لكن منذ فيفري – مارس 1881 بدأت فرنسا تحشد جيوشها على الحدود التونسية داخل التراب الجزائري ويوم 24 أفريل 1881 دخلت هذه الجيوش التي كانت تعدّ 35.000 جندي إلى الأراضي التونسية وزحفت على الكاف وسوق الإربعاء وعين دراهم فاحتلتها. في الأثناء احتلّت البحرية الفرنسية طبرقة بعد قصفها. ويوم 1 ماي استسلمت بنزرت بدون مقاومة ونزلت بها كتيبتان يقودهما الجنرال موران (Mourand) والجنرال بريار (Bréart).

ب– "معاهدة" باردو:

يوم 8 ماي زحف بريار (Bréart) على تونس العاصمة ويوم الخميس 12 ماي على الساعة الرابعة مساء كان أمام أبواب "القصر السعيد" بباردو مقرّ محمد الصادق باي الذي كان في البداية رافضا للاحتلال واحتجّ على ذلك لدى القوى العظمى والدولة العثمانية والحكومة الفرنسية عبر قنصلها العام بتونس تيودور روسطان (Théodore Roustan).

طلب بريار (Bréart) مقابلة الباي ليعرض عليه باسم حكومة باريس وثيقة أعدتها السلط الفرنسية من جانب واحد وهي التي ستعرف فيما بعد باسم "معاهدة" باردو في حين أنها لم تكن معاهدة بل نصّا فرض على الباي فرضا بعد أن أعطي مهلة بأربع ساعات لقبوله.

بعد تشاور قصير مع مستشاريه الذين نصحوه بالاستسلام، باستثناء محمد العربي زروق رئيس مجلس بلدية العاصمة، أمضى محمد الصادق باي "المعاهدة" خاصة بعد أن أوحى له روسطان (Roustan) أنه في صورة رفضه سيخلع ويتولى مكانه أخوه الطيب باي الذي أبدى استعدادا لذلك.

تنصّ "معاهدة القصر السعيد" المعروفة باسم "معاهدة باردو" على تمكين فرنسا من احتلال "الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط" وعلى تجريد تونس من سيادتها الخارجية والمالية وتلتزم فرنسا في مقابل ذلك بأن : "تعين وتعضد على الدوام رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدّد أو التي تكدّر راحة عمالته".

إنّ المحافظة على نظام البايات والاكتفاء بفرض "حماية" عليه كان مرتبطا بأوضاع فرنسا الداخلية وبتوازنات في العلاقات الدولية فالرأي العام الفرنسي عامة كان معارضا وقتئذ للمغامرات الاستعمارية التي من شأنها أن تبعد فرنسا عن هدفها الرئيسي ألا وهو استرجاع مقاطعتي الألزاس واللورين (Alsace-Lorraine) اللتين احتلتهما ألمانيا سنة 1870 كما أن نظام الحماية أقلّ تكلفة من حيث الخسائر البشرية والمادية من نظام الإلحاق الذي اتبع في الجزائر فكانت تكاليفه باهضة. أما على المستوى الدولي ففرنسا كانت تدرك أن لبعض الدول الأروبية مصالح في تونس وخاصة إيطاليا وأنقلترا ولذلك جاء البندان 4 و 7 من "المعاهدة" لطمأنة هذه الدول وتحييدها وقتيا على الأقل، لكن بمجرّد أن استتبّت الأمور لها، فرضت فرنسا على الباي معاهدات واتفاقيات أخرى مكنتها من السيطرة الكاملة على البلاد واستحالت الحماية بموجبها استعمارا مباشرا مثل اتفاقية أكتوبر 1882 وخاصة اتفاقية المرسى في 8 جوان 1883 التي نصّت في فصلها الأول على أنه "لما كان مراد حضرة الباي أن يسهّل للحكومة الفرنساوية إتمام حمايتها تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها".

محمّد الصادق باي بصدد الإمضاء على معاهدة باردو يوم 12 ماي 1881 بحضور القنصل الفرنسي روسطان وقائد الجيوش الفرنسية بريار، ويظهر من يسار الصورة محمّد البكّوش والعربي زرّوق والعزيز بوعتور ومصطفى بن اسماعيل فمحمّد خزندار ثمّ الصادق باي والياس موصلّي.

2- المقاومة التونسية

أ- أهمّ المعـــارك :

بالرّغم من تخاذل الباي وخضوعه للأمر الواقع تصدى التونسيون منذ الوهلة الأولى وبكل ما أوتوا من قوّة لجيوش الغزو الفرنسية واشتبكوا معها في معارك عديدة وكبدوها أحيانا خسائر كبيرة باعتراف الوثائق الفرنسية نفسها وبعض المصادر المحايدة.

ودارت المعارك في كلّ أنحاء البلاد بالرغم من اختلال موازين القوى ودعوة الباي ومن بقي معه من الأعوان والمماليك للخضوع والاستسلام باعتبار أن "النازلة انفصلت بالمحبة والتفاهم" مع فرنسا.

دارت المعارك الأولى بالشمال الغربي، أي من حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى التراب التونسي، فقد تصدّت إليها قبائل خمير وعمدون و وشتاتة واستبسلت في المقاومة بالرّغم من فقرها وبدائية أسلحتها، من ذلك مثلا : معركة بن بشير (30 أفريل) التي شاركت أثناءها نساء تونسيات في القتال وفقد فيها التونسيون 150 قتيلا قبل أن تصادر مواشيهم وتحرق منازلهم ومزارعهم.

مع تقدّم الجيوش الفرنسية تحولت ساحة الوغى إلى وسط البلاد وجنوبها حيث استعدّت القبائل للمواجهة وتناست انقساماتها التقليدية بين حسينية وباشية فهاجم جماعة من أولاد سعيد في أواسط ماي 1881 مقرّ شركة مرسيليا للقرض بهنشير النفيضة و "خلعت الأبواب وتسورت الجدران واستولت على الخيل" بعد أن تناهى إلى سمعها أن المقرّ مخبأ للأسلحة الفرنسية...

وفي الساحل ظهرت مجموعات مقاومة تتكوّن من المجندين الفارين أو المسرّحين من جيش الباي، تقاتل الفرنسيين والمتعاونين معهم من السلط المحلية بقيادة سعد القم البناني وساسي سويلم والحاج علي بن خديجة وولد البحر وعلي بالحاج حسن الميلي و"جميعهم يحاولون تنظيم الجنود... حسب معرفتهم العسكرية التي حصلوا عليها بالجيش التونسي..."

وفي الجهات الداخلية واصلت القبائل استعداداتها للمواجهة مع الفرنسيين بشراء كميات كبيرة من البارود المهرّب وتخزين الحبوب والمؤن وقطعت خطوط التلغراف واعترضت مراسلات أعوان السلطة وهاجمت مراكز

عسكرية فرنسية بالجزائر ونهبتها وعقدت البعض منها اجتماعات تنسيقية (وهي المعروفة باسم "المواعيد" جمع "ميعاد") مثل ميعاد جامع عقبة بن نافع بالقيروان في شهر جوان 1881.

في الأثناء هاجمت البحرية الفرنسية مدينة صفاقس واحتلتها يوم 16 جويلية 1881 بعد مقاومة شديدة ساهم فيها سكان المدينة ومن بينهم بعض الأعيان مثل محمد كمون إضافة إلى بدو المثاليث ونفات بقيادة علي بن خليفة النفاتي الذي انسحب نحو الجنوب بعد سقوط المدينة.

يوم 24 جويلية تحوّلت البحرية الفرنسية إلى قابس فقصفتها بالقنابل وأتمت بها عملية إنزال لم تؤدّ إلاّ إلى احتلال "جارة" في حين صمدت "المنزل" بالرّغم من استشهاد مفتيها الجيلاني الحبيب وهو يقاتل إلى حين تدميرها في نوفمبر 1881.

أنهت البحرية الفرنسية استيلاءها على السواحل التونسية باحتلالها لجربة وجرجيس ثم سوسة بدون مقاومة تذكر وبذلك أحكمت الطوق على قبائل الوسط والجنوب التي زحفت عليها من الغرب جيوش كبيرة قادمة من الجزائر فأصبحت بين فكي كماشة لكنها لم تستسلم بل واصلت استعداداتها فعقدت ميعاد سبيطلة في 19 أوت 1881 وقرّرت التصدي للفرنسيين بقوة السلاح.

في نفس الوقت كثفت قبائل الشمال هجوماتها على القوات الفرنسية وممتلكات البايليك وأعوانه على بعد كيلومترات فقط من مدينة تونس نفسها ففي 18 جويلية 1881 قال روسطان (Roustan) في برقية له إلى وزارة الخارجية : "إنّ عصابة متكونة من حوالي 500 فارس من قبيلة جلاص قدمت بالأمس إلى ضواحي تونس على بعد 4 كلم منها واختطفت ألفا من إبل الباي ونهبت بعض الضياع... وقد بعثت هذه العملية الجريئة الانذهال والذعر في تونس".

وفي 26 جويلية دارت معركة عنيفة بين المقاومين وقوات الكولونيل كرّيار (Corréard) بجهة الحمامات دامت 3 أيام انهزم فيها الفرنسيون وتقهقروا إلى حمام الأنف "أمام كثرة المتمرّدين... الذين زادهم انتصارهم هيجانا وجرأة حيث تسللوا حتى أحواز رادس" وتضيف المصادر الفرنسية أن الطابور الفرنسي "خسر في تراجعه 29 رجلا بين قتلى وجرحى... ومن بين القتلى ضابط ومن بين الجرحى ضابط آخر معنوياته يرثى لها".

ومن المعارك الأخرى التي انتصر فيها التونسيون وألحقوا فيها خسائر بالقوات الغازية معركة للة بـــن سعيدان بين زغوان والقيروان يوم 10 سبتمبر 1881 حيث "هـــاجم حوالي 1000 فـــارس و1200 من المشاة ينتمون إلى قبائل جلاص ورياح والطرابلسية طابورا فرنسيا "سقط منه 7 قتلى و7 جرحى "حسب الرواية الفرنسية، وكذلك معركة واد لايا يوم 19 أكتوبر وقد شارك فيها مشاة وفرسان من جلاص وأولاد سعيد والسواسي والمثاليث والبعض من نفات وقادها علي بن عمارة الجلاصي...

أمّا يوم 30 سبتمبر 1881 فقد هاجم علي بن عمار العياري ورجاله محطة قطار واد الزرّقاء فأحرقوها وقتلوا 9 فرنسيين من بينهم رئيس المحطة وانتاب الهلع عمال سكة الحديد فطلبوا توفير الحماية لهم أو إعفاءهم من العمل في حين قررت شركة بون – قالمة (Bône-Guelma) إيقاف سير قطاراتها فيما بعد مجاز الباب.

أمام تفاقم الهجومات عليهم طالب القادة العسكريون الفرنسيون بإرسال تعزيزات وبالزحف على كامل التراب التونسي بما فيه مدينتا تونس والقيروان اللتان تردّدوا في احتلالهما في البداية وهكذا دخلت الجيوش الفرنسية إلى العاصمة يوم 10 أكتوبر تحت هتاف الجالية الفرنسية واليهود في حين سيّرت نحو القيروان – المدينة الرمز – 3 كتائب مختلفة انطلقت نحوها من تونس ومن سوسة ومن تبسّة بالجزائر فدخلتها يوم 26 أكتوبر بعد معارك متفرّقة مع أنصار حسين بن مسعي قايد أولاد يدير والحاج حراث عامل أولاد ناجي من الفراشيش وعلي بن عمارة الذي استشهد يوم 22 أكتوبر...

بسقوط القيروان انتهت مرحلة المعارك الكبرى مع الفرنسيين وانسحب المقاومون نحو الجنوب أين عقدوا لهم ميعادا بالحامة قرّروا على إثره الهجرة إلى إيالة طرابلس.

ب- الهجرة إلى طرابلس

هاجر إلى طرابلس ما يقارب عشر (1/10) سكان البلاد أي ما بين 120.000 و 140.000 نسمة تنتمي أساسا لقبائل الوسط والجنوب شبه الرحل مثل الهمامة وجلاص ونفات والمهاذبة والمثاليث وبني زيد وورغمة...

تفسّر الهجرة إلى طرابلس بأسباب عديدة أهمّها :

– ولاية طرابلس هي المنفذ الوحيد الذي بقي مفتوحا أمام التونسيين بعد محاصرة السواحل التونسية من قبل البحرية الفرنسية وسيطرة فرنسا على الجزائر منذ 1830. كما أنّ المرور إلى طرابلس يتمّ عبر منطقة تخوم واسعة وفضفاضة لا يعرف بالتحديد من يحكمها من الإيالتين وكانت فرنسا متردّدة في الدخول إليها اجتنابا لمزيد تعقيد علاقتها مع الدولة العثمانية.

– اعتقاد التونسيين أنّ السلطان العثماني جهّز جيشا جرارا للزحف على تونس وتحريرها.

– الوازع الديني : باعتبار أنّ الإسلام يحث المؤمنين على الهجرة إلى جهات أخرى إذا ما اضطهدوا في بلدانهم كما جاء في عديد الآيات القرآنية وكما لمّح إلى ذلك الشاعر المجاهد منصور الهوش المدنيني :

واجب علينا الهجر فرض وسنة بالشرع مولى الخاية يتكافى

– من طرابلس المجاورة واصل المهاجرون غاراتهم على القوات الفرنسية والمتعاونين معها لكن استقرارهم بأعداد كبيرة في منطقة ضيّقة بين الزاوية وطرابلس والجبل الغربي جعلهم يعيشون أوضاعا مادية صعبة كما أن سياسة الترغيب والترهيب التي سلكتها فرنسا حملت الكثير منهم على العودة إلى البلاد خاصة بعد أن يئسوا من النجدة العثمانية وتوفي قائدهم علي بن خليفة في أواسط نوفمبر 1884.

ج– مواصفات المقاومة التونسية

*** دوافعها :**

– الوازع الديني :

إنّ الدين الإسلامي يشرّع الجهاد خاصة إذا كان دفاعيا باعتبار أنّ المسلم لا يمكن له أن يخضع للكافر وقوانينه كما لا يخفى أن الاعتداء على البلاد يعتبر بكل تأكيد اعتداء على دين سكانها.

لكن يلاحظ أن هذا الفهم لم تأخذ به إلاّ الفئات الشعبية التي انضمّت للمقاومة وشاركت فيها مع بعض رجال دين قليلين في حين أنّ كبار رجال

الشرع ورؤساء الطرق الدينية آثروا السلامة متذرّعين بأسباب عديدة منها ما هو مستوحى من الدين ذاته ! ومن الأمثال على ذلك شيخ الإسلام الحنفي بتونس وشيخ الطريقة القادرية بالكاف قدور الميزوني...

وغني عن البيان أن تعلق التونسيين بدينهم ودفاعهم عنه لم يكن من باب التعصّب الأعمى كما روّجت لذلك بعض الصّحف والتقارير الفرنسية وأدبيات الاستشراق لكن من باب الذود عن مقوم هام من مقومات الشخصية الوطنية.

– الشعور الوطني :

كان هذا الشعور موجودا وإن لم يكن متبلورا على الوجه الأكمل. فالتونسيون اعتادوا على التعايش معا في فضاء واحد هو البلاد التونسية التي كانت حدودها معروفة منذ أوائل القرن 17 وإذا كان هذا الأمر ثابتا وبديهيا بالنسبة للمستقرّين من سكان المدن والقرى فإن القبائل شبه الرحل كانت هي أيضا تتنقل داخل نفس الفضاء شمالا وجنوبا حسب المواسم الزراعية والظروف المناخية فنشأت عن ذلك كله لحمة بين الجميع قوّتها الوحدة اللغوية والدينية وتشابه العادات والتقاليد كما أنّ وجود عائلة مالكة اكتسبت نوعا من الشرعية منذ ما يقارب القرنين ساهم في بروز ذاتية تونسية متميّزة داخل إطار الأمة الإسلامية التي كانت ترمز لها الخلافة العثمانية. وهكذا لما هاجمت فرنسا الجزائر سنة 1830 لم يعتبر التونسيون ذلك اعتداء مباشرا عليهم في حين أنهم حملوا السلاح لمقاتلة الفرنسيين سنة 1881.

*** الفئات الاجتماعية المساهمة في المقاومة :**

– الشرائح الشعبية :

مثلت أغلبية المقاومين سواء كان ذلك في المدن أو الأرياف والبوادي، ففي صفاقس، التي كانت من المدن القليلة التي قاومت، أغلب الذين قتلوا أو أسّروا كانوا من العمال اليوميين وصغار الصناعيين والبحارة.

أمّا في قرى الساحل فمثّل الجنود المسرّحون من جيش الباي أو الفارون منه – وكانوا من أصول شعبية – العمود الفقري للمقاومة.

داخل القبائل الثائرة كانت التفرقة بين العامة والخاصة أقل وضوحا بسبب "التضامن الآلي" الرابط عادة بين أفراد القبيلة الواحدة دون تمييز.

- **الأعيـــــان :**

كانت مواقفهم متباينة فأعيان الدين مثلا لم يقاوموا عموما كما تقدّم بل فيهم من دعا إلى الاستسلام بدعوى تفاوت ميزان القوى وضرورة طاعة أولي الأمر، وبحجة أن المؤمن عليه أن لا يلقي بنفسه إلى التهلكة، وعلى حدّ علمنا لم تصدر منهم أية فتوى تشرّع المقاومة أو تدعو إليها، وليس ذلك بمستغرب في الواقع فقد كانوا جزءا لا يتجزأ من أجهزة السلطة يستفيدون منها ويمدونها بالشرعية الدينية، بيد أنّ ذلك لا يعني بالضرورة أنهم رحبوا جميعا بالاحتلال حيث نجد بعض الاستثناءات مثل باش مفتي قابس علي الحبيب بالحاج الحبيب (شقيق الجيلاني الحبيب المذكور) الذي ساند المقاومة وهاجر إلى طرابلس. لماذا ؟ هل لأنه من أتبـــاع الطريقة السنوسية المعروفة بعدائها للاستعمار ؟ أم هل لأنه ينحدر من جبال مطماطة التي وقفت في وجه الاحتلال كما هو معروف ؟ أم هل كان ذلك بسبب المشاكل التي كانت له قبل الحماية مع النائب القنصلي الفرنسي بقابس ؟ لا ندري !

فيما يتعلّق بأعيان السلطة من المعروف أنّ الباي ووزراءه وحاشيته رضوا بالاستسلام (باستثناء محمد العربي زرّوق) خاصة بعد أن ضمنت لهم "معاهدة" باردو الحماية الكافية.

وفعل نفس الشيء قياد المدن والحواضر وكانوا في معظمهم من المماليك الذين تربطهم بالعائلة المالكة علاقات مصاهرة، ويقيمون في باردو ولا يلتحقون بمراكز عملهم.

مختلفا عن ذلك كليا كان موقف قياد القبائل، فقد تزعّم الكثير منهم أعمال التصدي للفرنسيين ومقاتلتهم ولعل أشهرهم علي بن خليفة النفاتي الذي شارك في الدفاع عن صفاقس وقابس وانسحب إلى طرابلس ورفض الرّجوع منها بالرّغم من الإغراءات إلى أن توفي هناك كما تقدّم.

هناك أيضا أسماء أخرى عديدة ذكرنا بعضها مثل علي بن عمار العياري وعلي بن عمارة الجلاصي والحاج حراث الفرشيشي وأحمد بن يوسف الهمامي... هؤلاء جميعا إذًا انقلبوا على الباي وهم الذين خدموه وعملوا في ركابه ووطّدوا سلطته مدة عقود وكانوا في ذلك أوفياء لتقاليد عائلاتهم المخزنية. لماذا ؟ ليس من اليسير الإجابة عن ذلك لكن من المحتمل أن يكون موقفهم ناتجا عن الأسباب التالية :

- عدم انغماسهم كليا في السلطة وبقاؤهم على هامشها، في اتصال دائم بقبائلهم، ممّا جعل العصبية القبلية فاعلة فيهم، مؤثرة في قراراتهم.

- إيقانهم أنّ نفوذهم وسلطتهم سائرة إلى زوال إذا ما استحكم نفوذ الفرنسيين خاصة وأن مثال الجزائر كان ماثلا أمام أعينهم حيث ألغي جهاز السلطة التقليدي بالكامل سنة 1830.

- تأثير الوازع الديني والشعور الوطني (اللذين أشرنا إليهما) فيهم.

*** نقاط ضعف المقاومة :**

موضوعيا لم يكن بوسع المقاومة الصمود طويلا أمام الغزو العسكري الفرنسي الذي كان نموذجا من المدّ الاستعماري الأروبي الذي اكتسح كل مناطق العالم ولم تستطع أية قوّة إيقافه.

إذًا عدم توازن القوى كان واضحا وتمثل في :

- تخلّف البلاد التونسية عامة (شأنها في ذلك شأن كل المنطقة العربية الإسلامية) عن التقدّم المعرفي والعلمي والتكنولوجي الذي عرفته أروبا منذ قرن ونصف على الأقل.

- الوهن الاقتصادي والديموغرافي للبلاد بسبب التغلغل الإمبريالي الأروبي في تونس قبل انتصاب الحماية وتفشي المجاعات والأوبئة.

- تأزّم العلاقة بين النظام القائم والسكان خاصة في النصف الثاني من القرن 19.

- عدم اكتمال تبلور الشعور الوطني.

- عتاقة أسلحة المقاومين وقلة درايتهم بفنون الحرب العصرية.

- التفوّق العسكري الفرنسي عُدّة وتنظيما.

- تعويل التونسيين على وهم اسمه الدولة العثمانية.

إنّ السنوات الأولى للحماية خصّصت لتركيز هياكل النظام الجديد كالإقامة العامة والكتابة العامة للحكومة والمراقبات المدنية وسن بعض القوانين والتنظيمات الجديدة للشروع في استغلال ثروات البلاد ممّا أضرّ بمصالح السكان وانتهك عاداتهم وتقاليدهم فقامت بسبب ذلك أحداث "النازلة التونسية".

II- "النازلة التونسية" أو تحرّك سكان العاصمة سنة 1885

يعتبر هذا التحرّك الذي قادته نخبة من أعيان العاصمة أول حركة احتجاجية، بعد 1881، يقوم بها الأهالي ضدّ قرارات إدارية وتشريعية اتخذتها السلط الاستعمارية في ميادين لها مساس بالدين وملكية الأراضي والتجارة والتنظيم البلدي...

1- أسباب الحركة الاحتجاجية

أسباب هذه الحركة الاحتجاجية متعدّدة ومتنوّعة، منها ما هو مباشر له علاقة بقرارات تتعلّق بالتنظيم البلدي الجديد الذي سنته إدارة الحماية وله انعكاسات على مصالح سكان العاصمة وعاداتهم وتقاليدهم، ومنها ما هو غير مباشر له علاقة بانعكاسات السياسة الاستعمارية عامة منذ بداية الاحتلال وبتأثيرات فكرية خارجية كيّفت إلى حدّ ما رؤى النخبة التونسية ومواقفها من الاحتلال الأجنبي.

يمكن استشفاف مآخذ أعيان العاصمة على قرارات الإدارة من خلال العرائض التي قدموها لكل من الباي والوزير الأكبر، وهي تتلخص في ما يلي :

- "إباحة بيع الأملاك الممنوحة للمجلس البلدي واستعمال ثمنها في ما يراه، ممّا يترتب عنه انعدام أصل المبيع... فيبقى المجلس البلدي لا ملك له".
- "تركيز سلطة المجلس البلدي في يد كاهيتين من الفرنسيين يجهلان لغة البلاد وغير عارفين بعوائدها".
- تقنين المجلس البلدي لطريقة تجهيز الأموات ودفنهم حسب طرق اعتبرها المحتجون غير مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية (تعميق القبر، استخراج شهادة وفاة بمقابل باهض، دخول طبيب غير مسلم على ميّت مسلم...).
- سوء حال الطرقات خاصة في أحياء المدينة وأزقتها.
- تراكم متأخرات معلوم النظافة و"الخروبة" وعجز أغلب الناس عن دفعها.
- تقنين تعاطي البغاء.

- تغيير طريقة توزيع ماء زغوان على سكان العاصمة حيث انتزع هذا الحق بطريقة تعسّفية من شركة تونسية قبل انتهاء أجله بـ 17 سنة وأسند لشركة بنكية فرنسية، ممّا ترتب عنه ارتفاع مجحف في تعريفة الماء في حين أنّ سكان العاصمة كانوا يعتبرون أنهم اشتروا "أصل الماء" منذ استقرارهم بمنازلهم مقابل مبلغ جملي قار لا سبيل لتغييره.

إضافة إلى هذه الاحتجاجات أثار أعيان العاصمة في عرائضهم وأثناء لقاءاتهم مع مسؤولي الإدارة قضايا أخرى عامة تهمّهم كما تهمّ كافة سكان البلاد مثل منافسة البضائع الأجنبية، - خاصة الفرنسية منها - للبضائع التونسية ممّا أدّى إلى إفلاس عديد التجار التونسيين ذلك "أنّ أحوال المتجر الحالية القاضية بقوة التوسع منعت ضعفاء تجارنا من أصل تجارتهم".

كما أثيرت قضية الاستعمال المتزايد للّغة الفرنسية في الوثائق الرّسمية والتجاء الإدارة لاستقدام مترجمين نصارى من بلاد الشام، ممّا أدى إلى تهميش المثقفين التقليديين وكانوا في أغلبيتهم ينتمون لأعيان العاصمة.

كما لم يغفل أصحاب "النازلة التونسية" عن الإشارة للأخطار التي بدأت تتهدّد الأراضي التونسية نتيجة استيلاء شركات فرنسية على آلاف الهكتارات من أخصب الأراضي خاصة بشمال البلاد في نطاق ما يعرف بـ "الاستعمار الخاصّ ".

كما أنّ بعض أعيان العاصمة كانوا على بيّنة من استعداد الإدارة لإصدار القانون العقاري ليوم 1 جويلية 1885، وهو القانون الذي سيسمح للمعمّرين بالاستحواذ على مئات آلاف الهكتارات على حساب المزارعين التونسيين الذين سُلبوا منها بحجّة عدم دقة وثائقهم أو لعجزهم عن تسجيلها بالمحكمة العقارية التي بعثها نفس القانون.

2- أطوار الحركة الاحتجاجية ونتائجها

قام المحتجون بتحركات عديدة لتبليغ صوتهم إلى أصحاب القرار أو من كانوا يعتقدون أنهم أصحاب قرار وتمثلت هذه التحركات في ما يلي :

- مسيرة ضخمة ضمّت أكثر من 3.000 شخص يتقدمها بعض الأعيان، اتجهت نحو ضاحية المرسى يوم 6 أفريل 1885 وقابلت علي باي II (1882-1902) وقدمت له المطالب التونسية.

– اجتماع عام بمسجد خلوة سيدي محرز بتونس حضره وزير القلم محمد الجلولي وشيخ المدينة محمد الدلاجي وخطب فيه محمد السنوسي فذكّر بجملة المطالب التونسية.

– مقابلة مع الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتّور تخلّلها نقاش حاد ومحاججة بينه وبين قادة الحركة وخاصة منهم محمد السنوسي وأحمد الورتتاني.

– تقديم شكوى للمحاكم التونسية ضدّ شركة ماء زغوان وقّعها آلاف الأشخاص.

– تقديم عريضة أمضى عليها تونسيون وفرنسيون لرئيس مجلس النواب الفرنسي فلوكي (Floquet) الذي أبدى تفهّما لمطالب التونسيين.

قادت هذا التحرّك أرستقراطية الحاضرة التقليدية التي بدأت تتضرّر من الحضور الاستعماري وتفقد امتيازاتها في ميادين عديدة كالتعليم والقضاء والوظيف عامة والتجارة وملكية الأرض... وهي ميادين بدأ الاستعمار في تهميشها وتقويضها تدريجيا.

من ناحية أخرى كان قادة تحرّك 1885 واقعين فكريا تحت تأثير التيار الإصلاحي المشرقي بقيادة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. فمحمد السنوسي الذي كان منذ شبـــابه الأول من أنصـــار خير الدين التونسي كان عضوا بجمعية "العروة الوثقى" التي أسّسها جمال الدين الأفغاني بكلكوتا سنة 1882 وعندما زار محمد عبده البلاد التونسية سنة 1884 كان محمد السنوسي من بين الذين استقبلوه واستضافوه في بيوتهم وممّن أعجبوا بآرائه الإصلاحية وتحمّسوا لها، وكانت وقتئذ آراء قريبة من أفكار الأفغاني الداعية للإصلاح السياسي والتحرّر من الاستعمار الغربي.

نفس هذا الكلام ينطبق على أحمد الورتتاني، رئيس جمعية الأحباس والمدرس بجامع الزيتونة، فقد كان هو الآخر وجها من وجوه الإصلاح، أيّد خير الدين وتأثر بأفكار محمد عبده وقدم إعانة مادية ذات بال لجمعية "العروة الوثقى"...

وهكذا يتبيّن أنّ هناك علاقة بين أحداث 1885 واستحكام الأفكار الإصلاحية لدى النخبة التونسية وزيارة محمد عبده التي لم تسبق تلك الأحداث إلاّ ببضعة أشهر...

لقد فوجئت سلط الحماية بتحرّك 1885 وانزعجت منه وهوّلت من شأنه في وقت لم تستكمل فيه بناء كل هياكلها ولم تكتمل عندها الخبرة بطريقة تفكير السكان وردود فعلهم فتراجعت في الأوّل عن كلّ قراراتها، لكنها انهالت بعد ذلك نفيا وعزلا على عدد كبير من المسؤولين ممّن كانت تعتقد أنهم تزعموا حركة الاحتجاج أو قصّروا في التصدي لها والإبلاغ عنها ففصل محمد السنوسي من التدريس ونفي إلى قابس كما عزل أحمد الورتتاني من رئاسة جمعية الأوقاف وعزل محمد الدلاجي، شيخ المدينة، من منصبه وسلطت نفس العقوبة على الحاج حمدة الجبالي، أمين العطارين وعثمان الفياش أمين السراجين... وبلغ عدد هؤلاء جميعا 13.

وقد كان لهذه الإجراءات مفعولها القوي على الأهالي والأعيان الذين تراجع بعضهم عن مواقفه وأظهر النّدم فحمل ذلك كله النخب التونسية الجديدة الصاعدة على تغيير استراتيجيتها في مواجهة السلط الاستعمارية ومخطّطاتها.

III- النضال الثقافي والفكري (1885-1906)

سيرتكز النشاط الوطني للنخب التونسية طيلة هاتين العشريتين على التوعية الثقافية والفكرية لسكان البلاد في إطار من التفتح على العصر والأخذ بأسباب الرقي أسوة بالغرب المتقدّم واقتباسا منه.

لقد أدركت النخب التونسية أنّ الهوّة بين البلدان الإسلامية المغلوبة على أمرها والغرب المتطور إنما تكمن في التخلف الحضاري الذي ران على المشرق بسبب انغلاقه ورفض نخبه مواكبة ما يجري في البلدان الأروبية من تطور اقتصادي وتقني وعسكري فاختلّ التوازن وحلّ الاحتلال.

من جهة أخرى كان الاقتناع سائدا لدى هذه النخب أن المواجهة المباشرة مع الاستعمار في تونس آتية لا ريب فيها ولكن خوضها والأوضاع على ما هي عليه عمليّة ميؤوس من نجاحها ولذلك عقدت العزم على إنجاز عمل في العمق يحرّك السواكن ويجذر الوعي لدى الخاصة والعامة : لدى الخاصة لتصبح أهلا للقيادة ولدى العامة لتكون القوّة الضاغطة التي لا تقهر، وارتكز عملها هذا على ثلاثة عناصر هي الصحافة والتعليم والعمل الجمعياتي.

1- النشاط الصحفي

لا شكّ أنّ الصحيفة هي الوسيلة المثلى للتواصل بين القيادات الفكرية والسياسية من جهة والجماهير الشعبية العريضة من جهة أخرى.

في السنوات الأولى من الاحتلال كانت تجربة "الرائد التونسي" مازالت عالقة بالأذهان، نبراسا يشع ومنبرا يعلم ويثقف لكنه استحال بعد انتصاب الحماية جريدة رسمية تصدر باللغتين وتبلغ صوت الإدارة وقراراتها إلى الناس دون الاستماع إليهم فقرّر المثقفون سدّ هذه الثغرة فأصدروا جريدة أسبوعية في أوت 1888 هي "الحاضرة" وهي أوّل جريدة عربية غير رسميّة تصدر بتونس وقد تولّى إدارتها علي بوشوشة وهو من خرّيجي المعهد الصادقي وسليل عائلة ثرية من بنزرت، درس بإنقلترا ثم توظف لمدّة بتونس قبل أن يتفرّغ للعمل الفلاحي والتفت حوله مجموعة من ذوي الثقافة العصرية مثل البشير صفر ومحمد لصرم ومحمد بلخوجة وسانده بقوة من بقي على قيد الحياة من أنصار خير الدين مثل الشيخ سالم بوحاجب ومحمد السنوسي... كما نظرت إلى ذلك بعين الرضى إدارة الحماية التي كانت ترى في الجريدة الجديدة وسيلة لإبعاد التونسيين عن تأثيرات الصحف الشرقية التي كانت شديدة الرواج بتونس خاصة وأنّ الجريدة كانت معتدلة لا تنتقد سياسة الحماية وإن فعلت ذلك فإنما يكون بلطف ودبلوماسية مثالية.

إنّ اعتدال "الحاضرة" لم يمنعها من إثارة قضايا مصيرية تهمّ كامل سكان البلاد التونسية مثل الخطر الذي يهدّد أراضي الأحباس والدفاع عن الصنائع التونسية المهدّدة بالمنافسة الأجنبية والدعوة لتوزيع عادل للجباية وتطوير التعليم ونشره على نطاق واسع... وهكذا لقيت الجريدة "رواجا كبيرا عند قرّاء العربية المنبثين في داخل المملكة وأطرافها" وساهمت بذلك مساهمة فعالة في بعث "رأي عام" واع وناقد فجلب لها ذلك في نفس الوقت عداوة غلاة الاستعمار ومجافاة رؤوس المتزمّتين من التونسيين. أما سائر قرائها فكانوا – مع إعجابهم بها – يؤاخذونها، بعد تجذّر وعيهم، على اعتدالها و"إغراقها في مسالمة الإدارة وربّما سمّوا ذلك تملقا" ولذلك وجدوا ضالتهم في جريدة جديدة سنة 1890 هي جريدة "الزهرة" لصاحبها عبد الرحمان الصنادلي، وهو تونسي من أصل جزائري نشأ في مصر وتخرّج على يدي الشيخ محمد بيرم الخامس واشتغل تحت نظره في جريدة "الأعلام".

وظهر على "الزهرة" منذ البداية "قلّة الاكتراث بالإدارة ورجالها وقلة الثقة في منشآتهم وتصرّفاتهم" وانتقدت سياسة الحماية نقدا صريحا لاذعا فازداد صيتها لدى الوطنيين في حين "شرقت بها الإدارة وغصّت" فسارعت إلى إيقافها سنة 1896 فقلّدتها بذلك "شرفا عظيما زاد في إشاعة سمعتها وسمعة صاحبها" فيما ازداد الناس ابتعادا عن "الحاضرة" باعتبارها أصبحت جريدة شبه رسمية.

ومهما يكن من أمر فإنّ الجريدتين كانتا بادرة نهضة صحفية كبيرة شهدتها البلاد بين 1888 و1906 بالرّغم من تأرجح قانون الصحافة بين الشدة واللين فقد ظهرت بعد ذلك "سبيل الرشاد" لعبد العزيز الثعالبي لكنها لم تعمّر طويلا و"لسان الحق" و"القلم" و"إظهار الحق" و"الرشدية" و"إحا" وخاصّة جريدة "الصواب" لصاحبها محمد الجعايبي الذي كان "قوي الاعتداد بالحق القومي، عظيم السخط على سوء حال الوطن" وقد أصبحت جريدته الصادرة سنة 1904 لسان النهضة الوطنية ومنارة الكفاح السياسي. وساهمت في تدعيم النهضة الصحفية التي تدعّمت من جهة أخرى بازدياد عدد المطابع التونسية وبذلك تجاوز عدد الدوريات العربية الصادرة بين 1888 و1906 الثلاثين دون الحديث عن تأثيرات الصحف والمجلات الشرقية مثل "المنار" و"المقتطف" و"الهلال" و"الضياء"...

غير أنّ النخبة التونسية أدركت أنّ ازدهار الصحافة وتزايد عدد قرّاء الجرائد والمجلات على أهميتهما لا يفيا بالحاجة عندما تكون الغاية بثّ الوعي الوطني ونشر المعارف العصرية على نطاق واسع طالما بقي التعليم قاصرا ومتخلفا عما تشهده البلاد من تحولات والعالم من تقدّم، ومن هنالك انطلق العمل على إصلاح التعليم وتطويره والنهوض به.

2- النهوض بالتعليم : الخلدونية

كان التعليم بالبلاد التونسية في أواخر القرن 19 وبعد عقد ونصف من انتصاب الحماية متشذرم المذاهب متنوع المسالك مختلف النماذج فهناك التعليم الفرنسي المستورد كبضاعة جاهزة من باريس مثل معهد كارنو (Carnot) والتعليم الفرنسي العربي وكان محدود الانتشار والتعليم المهني إضافة إلى المدارس الإيطالية والمدارس اليهودية والمدارس التبشيرية.

أما التعليم الأهلي التونسي فكان ممثلا في الصادقية والزيتونة وهما مؤسستان عملت سلط الحماية على إهمالهما وتهميش المتخرّجين منهما ؛ فالمدرسة الصادقية أصبحت بدون موارد بعد أن استولت الإدارة العامة للفلاحة على أحباسها فتناقص عدد تلاميذها بنسبة 50% بين 1881 و1907 وقطعت المنح عن بعثاتها إلى الخارج فرجعت إلى تونس لتعمل في ميادين هامشيّة مثل الترجمة...

أمّا التعليم الزيتوني فكان متخلفا عن عصره بثلاثة قرون كما قال أحد الملاحظين في الخمسينات من القرن العشرين فمحتواه كان تقليديا ومراجعه تعود إلى أواسط القرون الوسطى وطريقته عقيمة تعتمد على الحفظ ولا تساعد على تفتيق الطاقات وتنمية الروح النقدية ولذلك كانت "نسبة النباهة والتحصيل قليلة بسبب إهمال التمرين... وترك تعويد التلامذة على فهم معنى المتن الذي يحفظونه" كما قال الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.

ولم يزد انتصاب الحماية التعليم الزيتوني إلاّ انحلالا وتخلفا، فقد عملت السلط الإدارية الجديدة على تعميق أزمته بسبب "عدم رغبتها في تطوير مؤسسة مناوئة بطبيعتها لسياسة فرنسا" كما قال أحد المقيمين العامين، وهكذا أصبح تلامذته "لا يحسنون ما يحسنه الصبيان المتخرّجون من المكاتب من الحساب والمعارف الطبيعية" مع ضنك في العيش في مدارس سكناهم وحيف في مناظرات نجاحهم وانسداد آفاق الشغل أمامهم بعد تخرّجهم.

إنّ هذه الأوضاع مجملة – إضافة إلى ما تناهى إلى آذان التونسيين من تطوير أدخل على تعليم الأزهر بمصر بتوجيه من محمد عبده – جعلت النخبة الوطنية التونسية وكان من بينها عدد هام من الشيوخ الزيتونيين المستنيرين تعي ضرورة النهوض بالتعليم الزيتوني فأنشأت لهذا الغرض "الخلدونية" في 22 ديسمبر 1896.

والخلدونية معهد غايته "تنظيم دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والاقتصاد السياسي وعلوم الصحة والفيزياء والكيمياء..."، وهي دروس موجهة بالأساس لتلاميذ جامع الزيتونة الذين كان مقتصرا تعليمهم على المواد الدينية واللغوية. وقد بعث هذا المعهد على شكل جمعيّة مستقلة تموّل من اشتراكات أعضائها النشيطين ومن منحة تقدمها جمعية الأحباس وبعض التبرّعات...

وكما كان الشأن مع "الحاضرة" فقد بعثت الخلدونية بتأييد ومساندة من بعض كبار المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم المقيم العام روني ميلي (René Millet) الذي عرف باحترامه للثقافة العربيّة الإسلاميّة وبعدم رضوخه لضغوطات غلاة المعمّرين مقارنة بغيره من المقيمين العامين.

وقد احتفل رسميّا بافتتاح معهد الخلدونية يوم 15 ماي 1897 بحضور الوزير الأكبر والمقيم العام والكاتب العام للحكومة ومدير التعليم العمومي وألقى الشيخ سالم بوحاجب – الذي كان من رموز الاتجاه الإصلاحي وله في قلوب الزيتونيين محبة واحترام – الدرس الافتتاحي وكان حول تفسير الآية القرآنية "وعلّم آدم الأسماء كلها"، فذكر بماضي الإسلام المجيد في ميدان العلم والتعلم وبيّن منزلة العلوم الكونية ومقامها في نظر الدين وكيف تقهقر المسلمون بسبب ابتعادهم عن هذه العلوم...

ونظمت الخلدونية دروسا في سائر المواد المدرجة ببرنامجها فكانت دروس البشير صفر في التاريخ والجغرافيا منبرا فضح فيه بفصاحة وقوّة بيان حقيقة السياسة الاستعمـــارية حتى أصبحت دروسه : "معهدا تتلقى فيه التوجيهات القومية قبل التوجيهات العلمية" فعظمت بذلك سمعة الخلدونية وتسابق الناس إلى دروسها وأقبلوا عليها من البلدان المجاورة مثل الجزائر والمغرب الأقصى...

ولم يكن ذلك ليرق لبعض الشيوخ المتزمّتين من الزيتونة فناصبوا الخلدونية العداء وأسموها "الخل ودونية" تهكما عليها واستصغارا لشأنها، ولقب البشير صفر بـــ "البشير كفر"، وهو الذي كان شديد التعلّق بهويّته ولغته ووطنيا صادقا حتى لقب بـــ "أب النهضة التونسية".

كما تعرّضت الخلدونية لتهجم غلاة المعمّرين الذين رأوا في تفتح الشباب التونسي على العلوم العصرية خطرا عليهم وعلى مصالحهم وأكد زعيمهم دي كرنيار(De Carnières) بكل ثقة أنه "لو قدر لثورة أن تقوم في تونس فسيكون قادتها من الخلدونية" !

إنّ هذه العراقيل لم تقل في عزيمة القائمين على شؤون الخلدونية التي ازدهرت وتواصل تفتحها على محيطها وإشعاعها فأضافت إلى تعليمها العادي دروسا ليلية للأمّيين وأسست لها شهادات في التعليم التطبيقي كالهندسة والطوبوغرافيا وفتحت مكتبة أمّها أكثر من 4.800 قارئ سنة 1905. وهكذا

أصبحت الخلدونية "جامعة شعبية" حقيقية تلبّي رغبة التونسيين المعروفة في العلم والتعلّم وتحبط مخططات الاستعمار الذي كان يضيّق على الأهالي أيّما تضييق في ميدان التمدرس والدخول إلى المؤسسات التعليمية الرسمية.

غير أنّ ضيق مقرها وتواضع إمكانياتها المادية لم يمكّن الخلدونية من استيعاب أكثر من 150 تلميذا وهو عدد تجاوز لا محالة عدد تلاميذ الصادقية لكنه كان ضئيلا مقارنة مع تلاميذ جامع الزيتونة الذين تجاوز عددهم الـ 700. ولذلك ارتفع صوت هؤلاء مناديا بضرورة إصلاح التعليم الزيتوني اقتباسا مما هو قائم بالخلدونية وامتلأت أعمدة الصحف بهذه الدعوة فاجتمعت لجنة – وكانت الأولى من نوعها – برئاسة الوزير الأكبر وقرّرت جعل عديد المواد مثل الحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا إلزامية في امتحانات الجامع على أن تدرّس بالخلدونية وبذلك ازداد الارتباط بين المؤسستين التعليميتين وثوقا وتدعّم الاتجاه الإصلاحي التجديدي الذي وجد له صدى في مجلّة "المنار" المصريّة الصادرة منذ 1898 بإدارة محمد رشيد رضا، وقد كانت شديدة الرّواج بتونس ومعروف أن مرجعية هذه المجلة التي تقرن بين الإصلاح الديني والإصلاح التربوي إنّما هي أفكار محمد عبده الذي زار تونس مرّة ثانية في سبتمبر 1903 "فاهتزّت لمقدمه أندية العلم والأدب والإصلاح" وألقى من على منبر الخلدونية محاضرة حول "العلم وطرق التعليم".

إنّ الخلدونية وما صاحب بعثها ونشاطها من اختلاف في الرؤى وصراع بين قوى مجددة وأخرى محافظة مشدودة إلى الماضي أدخل حيوية لا مثيل لها على الساحة الفكرية التونسية في بداية القرن العشرين، وقد ظهر ذلك على أعمدة الصّحف وفي المنتديات وحتى في المقاهي والساحات العامة ومن الأدلة على ذلك ما حدث لمحمد شاكر بصفاقس فقد كان هذا المدرّس يجاهر بتأييده للأفكار الإصلاحية خاصة في الميدان الديني فاتهم بالزندقة وأطرد من عمله سنة 1902، وبعد ذلك بسنتين علقت بعبد العزيز الثعالبي الذي كان وقتئذ داعية إصلاح لا زعيما سياسيا نفس التهم فسجن مدّة شهرين.

في نفس الوقت تقدّم الاتجاه المحافظ بعريضة إلى الوزير الأكبر يندّد فيها بمجلة "المنار" ويطالب بمنع توزيعها في البلاد التونسية ويدعو إلى منع الجرائد التونسية من "الخوض في المسائل الدينية في اتجاه غير الذي تتبناه جامعة الزيتونة ويجمع عليه علماء المسلمين".

وهكذا تبيّن أنّ حركة الإصلاح والتحديث مازالت تحتاج إلى روافد أخرى تدعّمها وتشد من أزرها فتقرّر بعث "جمعية قدماء الصادقية" سنة 1905.

3- العمل الجمعياتي : "قدماء الصادقية"

كانت الغاية من بعث هذه الجمعية في 23 ديسمبر 1905 "خلق علاقات تضامن وتوادد بين خرّيجي المعهد الصادقي... وتشجيع تلامذته ومساعدتهم على الاندماج في الحياة المهنية بعد تخرّجهم... وبثّ مبادئ العلوم الحديثة لدى التونسيين جميعا".

من هذا المنطلق يمكن اعتبار قدماء الصادقية أول جمعية بالبلاد التونسية بالمعنى العصري للكلمة ذلك أنّ الخلدونية كانت أقرب إلى المدارس الحرّة منها إلى الجمعيات وقد نجد في تسميتها الرسمية الفرنسية بـــ "سوسيتي" (Société) ما يؤيّد ذلك.

أسّس جمعية قدماء الصادقية قادة الاتجاه الإصلاحي المتخرّجون من المعهد الصادقي وأغلبهم نشط في الخلدونية ممّا يدلّ على أنّ الغاية واحدة والهدف مشترك بين المؤسستين : نذكر من هؤلاء خير الله بن مصطفى أول رئيس لها وعلي باش حانبة الذي كان أنشط عضو وحرّر التقرير الأول لإنشائها وعبد الجليل الزاوش وأحمد الغطاس وحسين بو حاجب وحسن قلاتي...

نشطت الجمعية نشاطا حثيثا منذ إنشائها فقدّمت بين أفريل 1906 وأفريل 1907 : 84 محاضرة، 27 منها بمقرّ الجمعية و 57 بمختلف أحياء العاصمة وتمحورت حول مواضيع متنوعة مثل حفظ الصحة والتاريخ الإسلامي والتأمين التعاوني والادّخار ووضعية الفلاحة والصناعة بتونس...

وتميّزت قدماء الصادقية عن الخلدونية بتفتحها أكثر على الحضارة الغربية بحكم ثقافة المشرفين عليها فاستدعت لإلقاء محاضرات كتابا فرنسيين معروفين مثل جول بوا (Jules Bois) وبول برازون (Paul Brazon) وشارل جينيو (Charles Géniaux) وقاسطون فالران (Gaston Valran) وفيهم من كان متعاطفا مع التونسيين معاديا للاستعمار.

إنّ هذا الانفتاح على الغرب كان القصد منه الاستفادة من تقدّم المعرفة عند الأوروبيين وتبليغ صوت التونسيين إلى الفرنسيين بلغتهم (وهي صفة

ستلازم الحركة الوطنية التونسية إلى نهايتها) والتدليل على أن النخب التونسية متفتحة وغير شوفينية وبلغت من المعرفة ما يسمح لها بقيادة بلادها بدون وصاية أجنبية.

ولتأكيد توجّههم الوطني وتجذرهم في حضارتهم استدعى مسؤولو قدماء الصادقية شيوخا زيتونيين معروفين لإلقاء محاضرات – وكانت وقتئذ تسمّى مسامرات – فتحدث الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور عن "أصول التقدم والمدنية في الإسلام" والشيخ محمد النخلي عن "دولة المأمون" والشيخ محمد الخضر حسين عن "الحرية في الإسلام"...

وكان يستمع إلى هذه المحاضرات جمهور غفير ومتنوّع فيه التاجر والطبيب والمحامي والموظف والطالب المدرسي والطالب الزيتوني، كلهم يساهمون في النقاش فتزداد معارفهم وتتقارب رؤاهم ويتجذّر وعيهم.

وبالرّغم من أنّ القانون يمنع على الجمعيات الخوض في المسائل السياسية والدينية فإن اللقاءات بنادي قدماء الصادقية كانت كثيرا ما تتخللها نقاشات ومساجلات حول تجاوزات الإدارة الاستعمارية ووضعية التونسيين المتردّية وحقوقهم المهضومة.

وبذلك كانت قدماء الصادقية – شأنها شأن الخلدونية – مدرسة تلقن العلم والوطنية معا خاصة بعد أن وسّعت نشاطها إلى ميادين أخرى كانت حكرا على الجاليات الأوربية مثل الرياضة (حيث أسست جمعية "الإسلامية") والموسيقى (حيث انبعثت فرقة "الهلال" وفرقة "الحسينية" اللتان اتحدتا سنة 1907 تحت تسمية "الناصرية") والمسرح والجمعيات الخيرية...

وخلاصة القول إنّ العمل الصحفي والثقافي – التربوي مهّد الطريق لانبعاث النشاط السياسي انطلاقا من سنة 1906 بقيادة نخبة متخرّجة أساسا من المعهد الصادقي والكليات الفرنسية وقد أطلق عليها غلاة المعمّرين تسمية "الشباب التونسي" (Jeunes Tunisiens) تشبيها لها بحركة "تركيا الفتاة" (Jeunes Turcs) القائمة وقتئذ بعاصمة الخلافة العثمانية، وهي تسمية – بالرّغم من عدم دقتها – لم تحرج النخبة التونسية التي اعتمدتها وأصبحت ملازمة لها.

IV- حركة "الشباب التونسي" (1906-1912)

1- ميلاد الحركة والنشاط المطلبي الأول :

لا يمكن تحديد تاريخ ميلاد حركة "الشباب التونسي" بدقة، فهي لم تتحصّل على ترخيص ولم تطلبه، كما لم تعلن عن نشأتها وإنما دخلت في سجال مع معارضيها من غلاة المعمّرين أقرّت خلاله بوجودها كتيّار سياسي يدافع عن التونسيين ويبسط مطالبهم وينتقد التجاوزات الإدارية.

وبالرّغم من أنّ صدور جريدة «Le Tunisien» ("التونسي") الناطقة باسم هذا التيّار يوم 7 فيفري 1907 يعتبر – كما سنرى – حدثا بارزا بل مؤسّسا لوجود حركة "الشباب التونسي" فإنّ ولوج قادتها ميدان السياسة سبق ذلك الحدث بسنة حيث عبّرت بعض عناصر النخبة التونسية التي كانت أشرفت على نشاط قدماء الصادقية عن مشاغل التونسيين ومآخذهم على الإدارة ومطالبهم في الحقل المؤسساتي والتنظيمي للحياة العامة.

ففي يوم 24 مارس 1906 وبمناسبة تدشين مأوى عجّز (تكية) جديد شيدته جمعية الأحباس ألقى رئيسها البشير صفر أمام المقيم العام ستيفان بيشون (Stephen Pichon) خطابا عبّر فيه بكل شجاعة لكن بلغة لبقة ودبلوماسية عن مشاغل التونسيين وسوء حالهم بسبب السياسة الاستعمارية. وكان مدخله إلى ذلك عجز جمعية الأحباس عن مواجهة العدد المتزايد من المعوزين التونسيين ذلك أن "الصناعة والتجارة الأهلية – كما قال – في انحطاط مستمر واليد العاملة المحلية لا حظّ لها في الأشغال العمومية والخصوصية وكثيرا من الأملاك الإسلامية (الأحباس الخاصة) خرجت من أيدي أربابها" وأضاف البشير صفر أن : "مجموع هذه الأسباب وغيرها أوقع الجمّ الغفير من أبناء وطننا في جب عميق من الفاقة والاحتياج".

وبالرّغم من اعترافه بأن "دولة الحماية تقوم بإصلاحات نافعة" في الميدان الخيري فإنه بيّن أن عملها ذلك يكون أجدى لو تضيف له "اعتناءً جدّيا بالنظر في الوسائل التي تحفظ التونسي من الوقوع في مهواة الفقر والخراب" وذلك بفتح أبواب التعليم الصناعي والتجاري والزراعي أمام الأهالي وبحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية وبإبقاء الأرض بيد أصحابها التونسيين...

وكان لهذا الخطاب أصداء وردود فعل مختلفة. ففي حين تهجمت عليه صحف الجالية الفرنسية بتونس وكانت في معظمها يمينية التوجه وعنصرية مثل "تونس الفرنسية" «La Tunisie Française» فإنّ الرّأي العام التونسي استحسنه كما استحسنته أصوات تحرّرية وتقدمية بباريس كانت ترى أنه لابدّ من الاستماع إلى صوت التونسيين من خلال نخبهم ولذلك قرّرت دعوة محمد لصرم وحسونة العياشي المحامي بسوسة إلى مؤتمر مرسيليا الاستعماري الذي انعقد بين 5 و 9 سبتمبر 1906.

في هذا المؤتمر قدم محمد لصرم 14 تقريرا معمّقا وضافيا عن ميادين عديدة في تونس مثل التعليم والاقتصاد وتمثيل التونسيين بالندوة الشورية (Conférence Consultative) ودعا فيها إلى خلق تقارب بين التونسيين والفرنسيين بأعتماد سياسة "مشاركة" مبنية على العدل، تقضي على الحيف المسلّط على الأهالي وعلى الامتيازات الممنوحة للجالية الأروبية.

كما قدّم محمد لصرم مطالب ذات صبغة سياسية مثل منح دستور للتونسيين "يجعل منهم أناسا أحرارا لا فرق بينهم وبين الأروبيين المقيمين بالبلاد التونسية". كما اقترح تمكين التونسيين من إصدار جريدة تنطق باسمهم وتدافع عن مصالحهم وتقاوم عنصرية المعمّرين وتخوّفهم من تطلعات الشعب التونسي.

2- برنـــامج الحركة :

صـدر هـذا البـرنامج فـي افتـتاحية العـدد الأول من جـريدة «Le Tunisien» ("التونسي") يوم 7 فيفري 1907 فجاء مطابقا وملخّصا لخطاب البشير صفر يوم 24 مارس 1906 ولتدخلات محمد لصرم في مؤتمر مرسيليا واحتوى على مطالب سياسية وثقافية واقتصادية : ففي الميدان السياسي اعتبـر البرنـامج أن التونسيـن لا يملكـون هيكلا تمثيليـا يبلّـغ صوتهـم للإدارة وأن جريـدة «Le Tunisien» ستكون لسان حالهم والمدافع عنهم إلى حين إيجاد ذلك الهيكل، وفي الميدان الثقافي اعتبرت مسألة التربية والتعليم "مسألة حيوية" ووضعت على رأس المطالب، وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي وقعت المطالبة بإلغاء ضريبة المجبى وببعث صناديق للقرض وتشريك التونسيين في اقتناء الأراضي الدولية وببعث مراكز صحية... كما وقعت المناداة بإصلاح الجهاز القضائي بإصدار مجلات قانونية وبالتفريق بين السلط...

وستزداد هذه المطالب وضوحا مع مرور الزمن ويقع تعميقها وإثراؤها في مقالات نشرت تباعا بـــ« Le Tunisien» مثل مسألة الدستور وضرورة منحه للتونسيين ومسألة الخماسة والقضاء الشرعي والقضاء المدني...

كلّ هذه المطالب وغيرها عكست رغبة التونسيين في إثبات وجودهم في وقت كانت فيه الجاليات الأخرى والطوائف تتنظم وتبسط مشاكلها ورؤاها للسلط مثل الجالية الإيطالية الواقعة تحت تأثير جريدة «L'Unione» ("الاتحاد") والطائفة اليهودية التي كانت تتأرجح بين الانصهار في الثقافة الفرنسية والصهيونية...

وعموما فإنّ مطالب الحركة اتسمت بطابعها الإصلاحي التحديثي فلم توضع الحماية محل تساؤل ولم تقع المطالبة بالاستقلال – وهل كان بالإمكان التفكير في ذلك في تلك الظروف بالنظر لطبيعة ميزان القوى ؟ – بل وقعت المناداة بضرورة إرساء سياسة "تشريك" (association) حقيقيّة ترفع من شأن التونسيين وتلغي الفوارق بينهم وبين الجاليات الأروبية بتونس وتسارع بتحديث المجتمع والمؤسسات...

3- قادة الحركة : انتماؤهم الاجتماعي ومرجعيّتهم الفكرية :

ينحدر قادة حركة "الشباب التونسي" من أصول مختلفة ففيهم من أصله تركي (مثل البشير صفر والأخوين علي ومحمّد باش حانبة والمختار كاهية والصادق الزمرلي وخير الله بن مصطفى والشاذلي درغوث...) ومن أصله جزائري (مثل حسن قلاتي وعبد العزيز الثعالبي) ومن أصله تونسي (مثل محمد لصرم ومحمد نعمان وحسونة العياشي وعبد الجليل الزاوش) لكنهم مولودون كلهم بالبلاد التونسية (باستثناء حسن قلاتي التي جاءها صغيرا) ومتجذرون في الذاتية التونسية والهوية العربية الإسلامية ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة ؛ كما أن ثقافتهم العالية والمتشابهة وحّدت بينهم وخلقت بينهم انسجاما كبيرا فمعظمهم درس بالمعاهد العصرية بتونس ثم تحوّل إلى فرنسا لإتمام دراسته العليا ؛ كما أن انتماءهم الاجتماعي كان متقاربا فأغلبيتهم كانوا من المحامين والموظفين السامين والتجار والصناعيين والمالكين العقاريين بحيث لم يكونوا من ذوي الحاجة أو من الذين تضرروا كثيرا من نظام الحماية غير أن وعيهم السياسي المتأتي من ثقافتهم المتينة ووطنيتهم دفعهم إلى معارضة سياسة الحماية وتبني مطالب التونسيين جميعا.

أمّا مرجعيّتهم الفكرية فهي الفكر الإصلاحي التونسي كما جسّمه ونادى به خير الدين في النصف الثاني من القرن 19 والمعتمد على التوفيق بين مكتسبات الغرب وقيم الحضارة العربية الإسلامية.

كما كان قادة "الشباب التونسي" متأثرين بالفكر الإصلاحي المشرقي الذي جسّمه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ونادت به مجلة "المنار" كما سبق أن ذكرنا.

اتجاه آخر أثر في مرجعية "الشباب التونسي" هو تيار "الجامعة الإسلامية" (panislamisme) كما ظهر في اسطنبول، عاصمة الخلافة العثمانية بتوجيه من السلطان عبد الحميد الثاني ثم من جماعة "تركيا الفتاة" التي كانت تعمل على التصدّي للسياسة التوسعية الغربية في مختلف ولايات الإمبراطورية العثمانية. لم تكن حركة "الشباب التونسي" تخفي توجهها ذلك أو تتبرّأ منه خاصة وأنها تعطيه معنى دقيقا وضّحه علي باش حانبة عندما قال : "يعتقد البعض أنهم يحرجوننا عندما يحدثوننا عن الجامعة الإسلامية (panislamisme) والجامعة العثمانية (panottomanisme) كما لو أننا أنكرنا وجودهما... لقد ولّى الزمن الذي كان يعتقد فيه أن الجامعة الإسلامية تنظيم سرّي، منظم وفعال، موجه ضد أروبا. إنّ هذا الوهم قد زال وكل الناس يعرفون أنها مجرّد شعور واسع بالتآخي... إن التونسيين يؤمنون بالجامعة الإسلامية ويحبّون الأتراك ولا يخفون ذلك".

وهكذا لم يكن هذا الانتماء الواسع يتناقض مع الانتماء للبلاد التونسية الذي كان هو المرتكز والعامل الأقوى في إيديولوجية حركة "الشباب التونسي" ونشاطها ومن الأدلة الأخرى المدعّمة لهذا الرأي هو تأثر الحركة بالمحيط الاستعماري في تونس وخاصة بتيّاراته الليبرالية والديمقراطية مثل الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الاشتراكي – الراديكالي، وهي تيارات كانت لها مقاربات جديدة للعلاقات التونسية – الفرنسية وأصدرت صحفا تتعاطف عموما مع مطالب التونسيين قصد إرساء سياسة "مشاركة" حقيقيّة بين الأهالي والفرنسيين مثل صحيفة «Le Progrès de Tunis» ("تقدّم تونس") لصاحبها روني بوياك (René Bouyac) التي صدرت أولا بالعربية تحت اسم "الترقي" وكان يحرّرها صالح بن محمود وعبّرت عن مطالب شبيهة إلى حدّ التماثل بالمطالب التي ستبسطها فيما بعد حركة "الشباب التونسي". نفس الكلام ينطبق

أيضا على صحيفة «La Tribune franco-arabe» ("المنبر الفرنسي – العربي") لصاحبها بيار لامولينري (Pierre Lamolinerie) التي صدرت باللغتين الفرنسية والعربية بين 1907 و1909 وحرّر قسمها العربي كلّ من الجيلاني الفالح ويونس بن عيسى وعزوز الخياري...

4- تنظيم الحركة :

لم تكن حركة "الشباب التونسي" حزبا بالمعنى المتعارف اليوم للكلمة فلم يكن لها مقرّ مركزي وخلايا داخل البلاد كما لم تكن لها بطاقات انخراط ولا قيادة منتخبة ويمكن تفسير ذلك بعنصرين :

* لم تكن توجد بتونس في ذلك الوقت أحزاب بأتمّ معنى الكلمة حتى ضمن الجالية الأروبية نفسها، بل كانت هناك تكتلات (groupements) وتيارات فكرية وسياسية مختلفة تتنافس وتتصارع مثل المؤتمر الراديكالي والتكتل الاشتراكي الذي بعث سنة 1908 لكنه لن يعقد مؤتمره الفيدرالي إلاّ سنة 1910. وكانت لهذه الاتجاهات صحف تمثلها وتعبّر عن آرائها فنسجت حركة "الشباب التونسي" على نفس المنوال بل كانت سباقة في ذلك.

* لم تتقدّم الحركة بطلب تأسيس حزب لأنها كانت مدركة جيّدا أن الإدارة الفرنسية سترفض ذلك المطلب بكل تأكيد.

كان قادة حركة "الشباب التونسي" يجتمعون بمقرّ جريدة «Le Tunisien» بـــ 6، نهج الكومسيون أو بـــ"المنتدى التونسي" « Cercle Tunisien» الذي أسّسوه سنة 1905 والكائن بـــ 16 نهج فرنسا، كما كانوا يلتقون ببعض الصالونات والمقاهي مثل مقهى فرنسا بالمدينة الأروبية أو مقهى الحاج بساحة الحلفاوين في حين كانت تتمّ لقاءاتهم الصيفية في المنازل الخاصة على شاطئ البحر بالمرسى أو سيدي بو سعيد...

كم كان عددهم ؟ بعض العشرات لا أكثر فيما يتعلّق بالقادة لكن كان للحركة متعاطفون عديدون خاصة ضمن الفئات التي تحسن اللغة الفرنسية وهي الشرائح الميسورة عامة، وقد عبّر عن ذلك بكل موضوعية ونزاهة قائد الحركة علي باش حانبة عندما قال : "في الحقيقة "الشباب التونسي" هم هؤلاء الشبان

الذين تلقوا تعليما فرنسيا بمعهد كارنو أو المعهد العلوي أو المعهد الصادقي، هم اليوم موظفون، قياد، خلفاوة، مترجمون في مختلف الإدارات، محامون، تجار أو فلاحون، إنهم ليسوا عشرة أو خمسة عشر كما يحلو للبعض قوله بل مجموعة من 1000 إلى 1500، تتدعم كل يوم بالشباب المتخرّج من المدارس...".

كان ذلك في بدايـــة نشوء الحركة، في مارس 1907، وسيزداد هذا العدد بتزايـــد عدد قراء «Le Tunisien» فقد عثرنا في وثائق الأرشيف على مطلب تجديد اشتراك في تلك الجريدة صادر عن ضابط تونسي (أو جزائري ؟) بفيلق الرماة (Tirailleurs) ببنزرت يحمل إسم علي الشتيوي. يقول هذا الضابط مخاطبا علي باش حانبة : "إنّ كل السكان الأهالي متشرفون بأن وجدوا في شخصكم المدافع عن قضيتهم والرجل الشجاع والمثقف الممتاز... إنني أحترم جريدتكم Le Tunisien احتراما كبيرا لأنني من الذين يريدون الدفاع عن مصالح البلاد".

وفي رسالة أخرى كتب أحد أبناء المتجنّسين وكان يعمل بإدارة البريد بغار الدماء واسمه موريس بن جمعة أنه "اطّلع خفية على عدد من أعداد Le Tunisien كان موجّها للقايد، فانبهر بالجريدة وأصبح من قرائها الشغوفين...".

كلّ ذلك يدل على تنامي إشعاع الحركة وتغلغلها في أوساط اجتماعية متنوعة، ولكن الدفع القوي سيأتي بعد صدور "التونسي" سنة 1909 وبعدها جريدة "الاتحاد الإسلامي" في أكتوبر 1911 وكلتاهما باللغة العربية، مما جعل شعبية الحركة تتدعّم في صفوف الزيتونيين وكانوا يمثلون أغلبية المتعلمين في البلاد التونسية وقتئذ.

وهكذا بلغ أنصار الحركة ما يقارب 2500 شخص سنة 1911-1912، وهو عدد محترم إذا ما أدركنا أنّ حركة "الشباب التونسي" هي حركة نخبوية منحصرة أساسا في تونس العاصمة.

كما لا ننسى أنّ للحركة أنصارا بفرنسا خاصة في الأوساط الجامعية والبرلمانية والسياسية عامة.

5- نشاط حركة "الشباب التونسي" 1907-1912 :

إنّ نشاط حركة "الشباب التونسي"، بالرّغم من تناميه وتجذّره التدريجي مع مرور الزمن، بقي سلميا مطلبيا يطغى عليه الاعتدال ونبذ العنف وإن أيّد أصحابه في أواخر عهدهم النضالات الشعبية والتحرّكات العنيفة بدون أن يكونوا دعوا إليها.

كثيرة هي الأنشطة التي قامت بها أو ساندتها حركة "الشباب التونسي" طيلة عمرها القصير الذي لا يتجاوز الخمس سنوات.

أهمّ هذه الأنشطة هي :

* المشاركة في مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري

انعقد هذا المؤتمر بباريس في أكتوبر 1908 ودُعي إليه 7 تونسيين ينتمون في معظمهم لحركة "الشباب التونسي". قدّم النواب التونسيون تقارير حول التعليم بجميع مراحله وحول الحياة الاقتصادية والاجتماعية بتونس وتميّزت كلها بالدفاع عن ركائز الهوية التونسية ورفض الاندماج : فمحمد بالخوجة دافع عن القضاء التونسي مع المناداة بإصلاحه والصادق الزمرلي طالب بأن يكون تعليم البنت التونسية باللغة العربية كما هو الحال بمصر والشام ومحمد لصرم قدّم مقترحات تتعلّق بتطوير التعليم الزيتوني وخير الله بن مصطفى دافع عن الكتاتيب مع المطالبة بتطويرها لتشبه المدارس العربية - الفرنسية والبشير صفر ندّد بما تتعرّض له الأحبـــاس من انتهاكات على أيدي الفرنسييـــن وعبد الجليل الزاوش دعا إلى إرساء قوانين تحمي الشغالين وأرباب الصنائع والتجار...

وقد ثارت ثائرة المعمّرين بسبب ما جاء في هذه التقارير في حين استقبلته الأوساط الليبرالية في فرنسا بكثير من التفهّم والتعاطف.

* مناهضة سعي اليهود للخروج عن القضاء التونسي

كان اليهود الذين يعدّون 67.000 نسمة تقريبا جزءا لا يتجزّأ من سكان البلاد، وكانوا يخضعون للمحاكم التونسية باستثناء ما كان يتعلق بأحوالهم الشخصية فقد كان ينظر فيها مجلس الأحبار.

في بداية أكتوبر 1909 عقد اليهود اجتماعا عاما بمركض شارع قرطاج بتونس نادوا فيه بالانسلاخ عن القضاء التونسي - العتيق وغير المنصف حسب

قولهم – وبالالتحاق بالقضاء الفرنسي، فانبرى التونسيون يندّدون بهذه السابقة التي تمهّد لتقسيم السكان وتعدّ لتجنيس فئة منهم، وهو ما يتعارض مع مصالح البلاد وحتى مع معاهدة الحماية.

كوّن التونسيون لجنة وطنية للاعتراض على تحرّك اليهود ترأسها المحامي أحمد الصافي ودعت لاجتماع عام انعقد بقاعة البالماريوم يوم 10 ديسمبر 1909 فكان "أول مؤتمر شعبي وأول مجمع سياسي للخطابة"، وقد ساندت جماعة "الشباب التونسي" هذا التحرّك فدعّمه علي باش حانبة بمقالاته وعبد الجليل الزاوش بخطاب في الندوة الشورية فأجبر كلّ ذلك الحكومة على عدم الاستجابة لطلب اليهود.

*** مساندة إضراب طلبة الزيتونة**

في مارس/أفريل 1910 أضرب طلبة الزيتونة وكان عددهم يتجاوز الـ 700 عن الدروس مطالبين بإصلاح تعليمهم من حيث انتظام الدروس ومحتواها وبتحسين ظروف عيشهم وسكنهم ونظموا في سبيل ذلك مسيرات وتجمعات في الشوارع وأمام قصر الحكومة. وعُقد بصحن الجامع يوم 18 أفريل 1910 مجمع خطابي خطب فيه، بعد نواب الطلبة، علي باش حانبة فأثنى على تحرك الطلبة وفاخر بأنه زيتوني مثلهم حيث سبق له أن تابع دروس الجامع بصفة حرّة مدة سنتين وأكّد لهم – تحت الهتاف الحار – أنّ جريدته في خدمتهم وتتبنّى مطالبهم وتدافع عنها، وهو ما قامت به فعلا.

وفي اجتماع آخر انعقد، بعد ذلك بأيام، أمام المدرسة الصادقية احتفالا باستجابة الحكومة لجلّ المطالب الزيتونية خطب زعماء حركة الشباب التونسي – عبد الجليل الزاوش والصادق الزمرلي وعبد العزيز الثعالبي – فأكّدوا على ضرورة التحام الشبيبتين الزيتونية والمدرسية باعتبارهما "أبناء وطن واحد... ولهم أهداف واحدة".

إنّ حركة "الشباب التونسي" لم تدع إلى إضراب الزيتونيين بل اكتفت بمساندته بعد وقوعه لـ "تقديم خبرتها" و"حفاظا على الأمن" وهو موقف ينسجم مع التوجهات المألوفة للحركة لكنه يدل بكلّ تأكيد على بداية تجذر رؤيتها وطرق عملها وبداية تشكيكها في سياسة "المشاركة" التي ما انفكّت تدعو إليها.

*** مساعدة الطرابلسيين في حربهم ضدّ إيطاليا (1911)**

هبّ التونسيون على اختلاف فئاتهم لمساعدة الجيش العثماني والمجاهدين الطرابلسيين المتصدّين للغزو الإيطالي سنة 1911، ولعب قادة حركة "الشباب التونسي" – وخاصة علي باش حانبة – دورا رئيسيا في ذلك، فقد أصدر، قبل نشوب المعارك بأيام، جريدة سمّاها "الاتحاد الإسلامي" دعا فيها إلى الوقوف وراء الخلافة العثمانية في تصدّيها للاعتداء الإيطالي خاصة والأروبي عامة، علما وأن الصحف التونسية الأخرى مثل "مرشد الأمة" و"الصواب" و"الحاضرة" إلخ... وقفت نفس الموقف بالرّغم من التظاهرات الاستفزازية التي كان يقوم بها الإيطاليون بتونس وتغاضي سلط الحماية عن ذلك برغم ادعائها الحياد في النزاع.

كما قام التونسيون بجمع تبرعات هائلة من أموال وأغذية وأغطية لفائدة الطرابلسيين ومدّوهم بالأسلحة والذخيرة والمتطوّعين وساعدوا الضباط العثمانيين على المرور عبر تونس بسبب الحظر الإيطالي المفروض على السواحل الطرابلسية واقتبلوا عندهم أعدادا هائلة من اللاجئين الطرابلسيين.

إنّ حركة "الشباب التونسي"، بالرّغم من طابعها النخبوي ومنهجها الإصلاحي المعتدل ومحدودية إشعاعها، ساهمت في بداية القرن العشرين في بلورة رأي عام تونسي وفي نشر الوعي بوجود كيان تونسي في حالة صراع وتناقض مع الاستعمار وهو ما دعّمته أيضا التحركات الجماهيرية التي حدثت في نفس الفترة في تونس العاصمة وخارجها.

V– التحرّكات الجماهيرية

1– انتفاضة القصرين–تالة (1906) :

أ– أسباب الانتفاضة :

أسباب هذه الانتفاضة كثيرة ومتعدّدة لكنها مرتبطة كلها بالنتائج الوخيمة للهيمنة الاستعمارية التي أفقدت أفراد قبيلة الفراشيش وسائل عيشهم وأذلتهم في ظرف تميّز بتدهور الحياة الاقتصادية وقساوة العوامل المناخية.

- الهيمنة الاستعمارية :

تركّزت هذه الهيمنة على الاستيلاء على وسيلة الإنتاج الرئيسية بل الوحيدة التي يملكها الفراشيش وهي الأرض، ذلك أنه بالرّغم من قلة خصوبة أراضي الجهة وانهماك الإدارة الاستعمارية في الاستيلاء على أراضي جهات أخرى أوفر إنتاجا فإنّ مبادرات عديدة دلّت على أنّ المدّ الاستعماري زاحف بكل قوة على المنطقة وأن الاستعدادات تجري حثيثة لتحقيق ذلك.

من بداية الاحتلال إلى حدود 1906 تمثلت السياسة الاستعمارية في مشاريع مختلفة أهمها تسجيل هنشير القصرين سنة 1896، - استعدادا للاستحواذ عليه بطبيعة الحال - وهي عمليّة، إضافة إلى خطورتها في المطلق، هضمت عديد التونسيين حقوقهم بأن ضُمّت أراضيهم قسرا وبدون ترو إلى أراضي الهنشير، كما وقع الإعلان عن نيّة الإدارة بيع أراضي الهنشير المرويّة إلى المعمّرين. ولمّا كان إقبال هؤلاء على ذلك ضعيفا (5 فقط) أجّرت تلك الأراضي بأسعار مرتفعة لفائدة أناس غير قاطنين بالهنشير، ممّا أدّى إلى إزاحة 50 بيتا قصرينيا عن الانتفاع بأراض كانوا مستقرين بها منذ عهود طويلة.

إضافة إلى ذلك كان سلوك المعمّرين، على قلتهم سيّئا مع الفراشيش واشتهر من بينهم بالصلف وشراسة الطبع المعمّر صال (Salles) الذي سيأتي ذكره.

أمّا أراضي الفراشيش الأخرى فقد تمّ تطبيق أمر 14 جانفي 1901 عليها، وهو أمر يعتبر أغلب أراضي القبائل "جماعية" يحق لأفراد تلك القبائل استغلالها بدون أن يكون لهم الحق في ادعاء ملكيتها، وهكذا لم يقع إجلاء السكان عن تلك الأراضي بصفة عاجلة، لكن أمر 1901 ترك الباب مفتوحا أمام ذلك الاحتمال وأصبحت الأراضي، عمليّا، تمثل احتياطيا عقاريا هائلا للاستعمار.

وقد تكوّنت لجان عديدة لتحديد الأراضي "الجماعية" بجهة الفراشيش وماجر وكانت إحدى هذه اللجان متواجدة بتالة يوم اندلاع الانتفاضة، ممّا يدل على وعي الفراشيش بالخطر المحدق بأراضيهم، خاصة وقد بدأ الخناق يشتدّ عليهم فيما يتعلق باستغلال الغابات - للرعي وصنع القطران والاحتطاب - أو بجمع الحلفاء الذي منع بين جانفي وماي من كل سنة، وهي فترة أوج الموسم، بحجة "المحافظة" على تلك الثروة.

في نفس الوقت صدرت تعليمات لمنع تحول الفراشيش للـ "هطاية" و"العشابة" بشمال البلاد دون ترخيص مسبق بغية "المحافظة على الأمن" وحماية ضيعات المعمّرين من "التجاوزات"، كما أحكم الطوق على عمليات تهريب البضائع نحو الجزائر مثل التبغ (النفة) والبارود وكانت مورد رزق للعديد من السكان فساهم كل ذلك في زعزعة نمط عيش السكان التقليدي وقضى على توازنات حياتيّة قديمة اعتادوا عليها منذ قرون بدون أن يقدّم لهم بديل أو يفتح لهم أفق جديد.

إضافة إلى كلّ هذا اشتد الضغط الجبائي على السكان الذين كانوا مطالبين بالرغم من فقرهم إلى أداء المجبى الذي رفعت قيمته سنة 1903 فأصبحت 28.85 فرنكا (وهو ما يعادل 45 يوما من العمل)، وقد اعترف المقيم العام ألابتيت (Alapetite) أنّ هذه الضريبة لو فرضت على فلاح فرنسي لثار ضدّها !

أمّا الضريبة الثانية وهي العشر فقد أصبحت تدفع نقدا بعد أن كانت تدفع عينا، هذا دون الحديث عن الضرائب غير المباشرة مثل المحصولات والضريبة على استهلاك الملح والطوابع الجبائية... وبطبيعة الحال لم يكن بوسع المشائخ جمع هذه الضرائب رغم تفننهم في ذلك خاصة وأن أجورهم تتأتى من نسبة مائوية يقتطعونها مما يجمعونه من الضرائب، ففي سنة 1906 لم تتجاوز نسبة ما جمعوه في المشيخات التي ضلعت أكثر من غيرها في الانتفاضة 17.7 % من المجموع، وهي نسبة تدل على أن السكان بلغوا درجة كبيرة من الفقر والفاقة. وكانت الخدمة العسكرية كابوسا آخر خيّم على المنطقة ونغّص على السكان عيشهم وعمق الهوّة بينهم وبين الإدارة الاستعمارية ومن تعاون معها من بني جلدتهم، فقد كانت هذه الخدمة - شأنها في ذلك شأن الضرائب - لا تنزل إلاّ على رؤوس الفقراء بسبب قدرة الموسرين على دفع تعويض مالي أو إرشاء المسؤولين الإداريين، كما كانت تحرم بعض الأسر من عائليهم لمدة طويلة وتفلص من اليد العاملة المنتجة بالمنطقة، وقد حدثت اضطرابات بتالة سنة 1905 عندما حلّت بها "لجنة القرعة" حيث قذفت بوابل من الحجارة فتطلب ذلك تدخّل قوات الأمن...

- قساوة الظروف المناخية :

تتالت على منطقة القصرين - تالة بين 1885 و1906 سنوات عجاف بلغت حدّ المجاعة وكان ذلك بسبب توالي الجوائح الطبيعية مثل الجفاف والثلوج

وريح السموم (الشهيلي) والجراد... وبلغت هذه الكوارث أوجها سنة 1905 وسنة 1906 أي قبيل الانتفاضة مباشرة، ففي سنة 1905 التي تسمّى "العام الأبيض" نزلت ثلوج كثيرة لم يشهد لها الناس مثيلا من قبل وبلغت درجة الحرارة 8.5 درجات تحت الصفر، وفي سنة 1906 نزلت الثلوج مدّة 7 أيام بدون انقطاع في فترة "قرّة العنز" فأهلكت عددا كبيرا من المواشي والدواب.

وكان من نتائج ذلك أن ارتفع ثمن الحبوب وخاصة القمح والشعير وهما الأكثر استهلاكا بالجهة ارتفاعا زادت في حدّته الوحدة الجمركيّة المطبقة بين فرنسا وتونس وتوقف الواردات من روسيا بسبب حربها مع اليابان وقيام ثورة 1905...

كما أنّ اشتداد الحاجة بالفراشيش وندرة تداول النقود عندهم جعلهم فريسة سهلة للمرابين من القبـــائليين واليهود فعمّت بينهم المجاعة وهـــاموا على وجوههم يقتاتون من الحشـــائش مثل "الخبيزة" و"التلغودة" ويتوسّلون إلى الأولياء الصالحين لتخفيف ما ألمّ بهم من المصائب إلى أن حلّ بين ظهرانيهم عمر بن عثمان.

ب- وقائع الانتفاضة :

قامت بهذه الانتفاضة التي لم تدم إلاّ يومين فرق من الفراشيش أهمها الحنادرة والقدادشة والحوادث والحراكته والقماطة... ونسبت السلط الفرنسية قيادة الانتفاضة إلى عمر بن عثمان وهو شاب جزائري عرف بالتزهّد وشدّة الورع فاعتقد الفراشيش أنّ له القدرة على إنقاذهم من سطوة المعمّرين ومن البؤس الذي تردّوا فيه.

- الهجوم على رموز الحضور الاستعماري بجهة القصرين :

يوم الخميس 26 أفريل 1906 هاجم حوالي 20 شخصا من القدادشة برج المعمر صال (Salles) بخنقة بولعابة، فقتلوا أخاه وجرحوا خادمه الإسباني الذي أسر. ثم توجه المهاجمون إلى المعمر تورنيي (Tournier) الذي طلب منه النطق بالشهادتين إذا كان يريد المحافظة على حياته ففعل، فاكتفوا بأسره ثم انطلق المهاجمون نحو برج تجويد الخيل وفعلوا نفس الشيء مع رئيس عساكره في حين فرّ مرافقان له نحو فريانة، ونهب الفراشيش البرج وأخرجوا خيوله

الأربعة فأسرجوها وركبوها ثم توجّهوا إلى المعمر برتران (Bertrand) الذي نطق بالشهادة هو وعمّه وأخته فأنقذوا أنفسهم من الموت لكن خادمه الإيطالي لقي حتفه لأنه رفض القيام بذلك وتلفظ بكلمات بذيئة...

بعد ذلك جمّع المنتفضون أسراهم من الرجال وألبسوهم ملابس عربية وأطلقوا عليهم أسماء عربية أيضا ثم انطلقوا بهم مهللين مكبرين نحو عمر بن عثمان الذي كان مقيما بدوار فرحات بفوسانة قبل أن تنفصل مجموعة منهم فتهاجم منجم الشعانبي حيث نطق العمال بالشهادة فتركوا وحالهم.

وبلغت الانتفاضة بسرعة إلى المراقبة المدنية بتالة وكان أول المخبرين عنها محمد السعيدي ابن القايد السابق علي الصغيّر فطلب النجدة العسكرية من تونس ووزع السلاح على الأروبيين والصبايحيّة وبعض التجار الصفاقسيين والعمال القبائليين وطلب من مدير منجم القلعة الجرداء إرسال عماله الإيطاليين للمشاركة في الدفاع عن تالة في صورة تعرضها لهجوم وفتحت فجوات للرمي في جدران المراقبة المدنية وأوتي بكميات كبيرة من الماء والخبز والبارود استعدادا لحصار محتمل، كما أغلقت المقاهي والحانات وطلب من السكان ملازمة بيوتهم.

- "المسيرة المقدسة" نحو تالة :

فجر يوم الجمعة 27 أفريل 1906 زحف عدد من القدادشة ومعهم بعض عشرات من الناس على تالة سيرا على الأقدام، وكانوا يكبّرون ويشهدون ويحملون العصي والبنادق...

وبمجرد دخولهم إلى البلدة أطلق عليهم الرصاص بكثافة فتساقط منهم الكثير لكنهم واصلوا سيرهم بثبات إلى أن وصلوا إلى المراقبة المدنية، عندها رفعوا في وقت واحد بنادقهم وعصيّهم في اتجاهها بدون أن يطلقوا رصاصة واحدة في حين كانت نار المعمرين تخترق صفوفهم، وقد فسّر البعض هذا الموقف العجيب بأنّ عمر بن عثمان أوصاهم بذلك وأكد لهم أن رصاص الأعداء سينزل عليهم بردا وسلاما في حين ستنطلق من عصيّهم نار لا تبقي ولا تذر، وهو تأويل نفاه عمر بن عثمان يوم محاكمته وسخر منه. ومهما يكن من أمر فإنه سقط من بين الزاحفين على تالة 12 قتيلا و 7 جرحى لم يكن من بينهم عمر بن عثمان الذي غرّر به خليفة الفراشيش عبد السلام قعيّد وأوهمه

عشية الزحف على تالة أنه أصبح من أنصاره وأنه لا بدّ من الإسراع بالهجوم على مركز القيادة فانطلت الحيلة على عمر بن عثمان الذي انفصل عن أتباعه وبذلك تمكّن هذا الخليفة من إيقافه وتسليمه للسلط التي أودعته السجن.

وبداية من يوم الجمعة وصلت تعزيزات هامة من الجيش والشرطة والمحققين فتوالت المطاردات والإيقافات العشوائية نتيجة "الخوف الكبير" الذي استبدّ بالأروبيين والإدارة وكثرة الوشايات.

ج- نتائج الانتفاضة :

- المحاكمة :

بعد تحقيق طويل دام عدة أشهر أحيل يوم 7 أوت 1906 على محكمة سوسة الجنائية 59 شخصا وجّهت لهم تهم القتل عمدا أو محاولته والنهب ومحاولة النهب...

وبعد أن عقبت القضيّة إلى الجزائر نظرت فيها محكمة سوسة مجددا يوم 22 نوفمبر ودامت المحاكمة ثلاثة أسابيع وبالرغم من أنّ الطقس كان شتاء فإن المتهمين كانوا حفاة يرتدون أطمارا بالية وعلى هزال شديد. كما اشتكى عمر بن عثمان من التعذيب الذي تعرّض له ولم يتمكّن دائما من متابعة أطوار المحاكمة بسبب مرضه وعدم قدرته على الوقوف، وقد أكّد أحد الأطباء أثناء المحاكمة أنّ أيامه معدودة، لكنه استطاع مع هذا التحامل على نفسه وأكد أمام المحكمة أنه "ليس جبانا ولا يخاف الموت". وقد أصدرت المحكمة أحكاما تتراوح بين الإعدام والأشغال الشاقة والسجن المضيق لعدّة سنوات.

أمّا عمر بن عثمان فقد حكم عليه بـــ 10 سنوات أشغالا شاقة، لكنه توفي بالمستشفى العسكري بسوسة يوم 13 ماي 1907.

- تشدّد الإدارة الاستعمارية :

اتخذت إدارة الحماية إجراءات عاجلة لتبديد الهلع الذي انتاب نفوس المعمرين والجالية الفرنسية عامة فعزلت مشائخ الفرق القبلية التي شاركت في الانتفاضة وأسندت أوسمة للتونسيين والفرنسيين الذين شاركوا في قمعها مثل القايد محمد الهادي الجيلاني والخليفة عبد السلام قعيّد والمراقب المدني بتالة ونائبه...

كما فرضت حالة حصار شديد على منطقة الفراشيش فمنعت حركة "الهطاية" وطلب من أعوان السلطة الإكثار من الجولات التفقدية والإبلاغ عن كلّ كبيرة وصغيرة تتعلق بمشاعر الناس وآرائهم وطلب من كل شيخ تعيين نائب عنه عندما يتغيّب عن فرقته، وضرب طوق شديد على الأولياء "الصالحين" ورؤساء الطرق الدينية فرصدت تحركاتهم وأطرد البعض منهم خارج البلاد...

- مراجعة الاستعمار لسياسته :

بالرّغم من التشدّد الذي أظهرته سلط الحماية في مواجهة المنتفضين كما أشرنا وحرصها على عدم تكرار أحداث القصرين - تالة فإنّ تلك الأحداث وما أثارته من ردود فعل قوية في الأوساط التونسية والفرنسية وخاصة في الصحافة أجبرت الاستعمار على التخلي عن الكثير من مشاريعه الاستيطانية بمنطقة الفراشيش ومراجعة سياسته إزاء التونسيين بصفة عامة. فبسبب أحداث الانتفاضة أحجم المعمّرون عن القدوم والاستقرار بجهة الوسط الغربي وتوقف سيل المضاربات المالية حول أراضيها، وهكذا فصلت قضيّة هنشير "الحمراء" لصالح أولاد عسكر قضائيا سنة 1907 وتقرّر الإسراع بإنجاز السكة الحديدية الرابطة بين سوسة وفريانة لنقل الحلفاء والثروات المنجمية وفك العزلة عن المنطقة وخلق فرص العمل لسكانها، كما تقرّر التخفيض في بعض الأداءات مثل المجبى والعشر...

أما على المستوى الوطني فقد عيّنت فرنسا مقيما عاما جديدا لها بتونـــس هو قـــابريال ألابتيت (Gabriel Alapetite) خلفا لستيفان بيشون (Stephen Pichon) فسمح هذا المقيم العام الجديد بمجرد وصوله بصدور جريدة «Le Tunisien»، لسان حال "حركة الشباب التونسي" واستجاب لطلب تونسي ملحّ هو تمثيل الأهالي في الندوة الشورية، وهو إنجاز كان يرفضه ممثلو الجالية الفرنسية وتعتبر الاستجابة له انتكاسة لهم ورغبة في كبح جماحهم...

إنّ انتفاضة الفراشيش كانت ردّة فعل المغلوبين على أمرهم والمقهورين في تونس الأعماق ضدّ الآلة الاستعمارية التي جوّعتهم وأذلتهم، وهي أيضا ردة فعل اليائسين الذين تألبت عليهم قوى الطبيعة والإنسان، فانتفضوا بعنف ودموية بدون قيادة لهم ولا أهداف واضحة ولا إدراك لحقيقة ميزان القوى.

إنّ الطابع الديني الذي اتخذته الانتفاضة لا يبدو لنا غريبا فالإسلام في مثل تلك المنطقة الجبلية المعزولة يبقى المحدّد الرئيسي للهوية في مواجهة الآخر والملاذ الأخير عند العجز، وهو أيضا الإيديولوجية المحرّكة في غياب أية ثقافة أخرى، ولو كان مبنيا على الأوهام والإيمان بالخوارق.

إن "خطرة الفراشيش" التي لم تخطط لها نخب وخضعت لتأثيرات ونواميس محيطها القبلي والعشائري أثرت مع هذا بصفة غير مباشرة في مسيرة النضال الوطني حيث كسرت شوكة الاستعمار وكان لها صدى داخل البلاد وخارجها كما أنّها آذنت بدخول الجماهير الشعبية ساحة النزال مع الاستعمار كما سيتجسّم ذلك سنة 1911 وسنة 1912.

2- انتفاضة الزلاّج 7-8 نوفمبر 1911 :

أ- أسباب الانتفاضة :

تحظى مقبرة الزلاج عند التونسيين منذ القديم بالاحترام الكبير بل بنوع من التقديس باعتبارها تضمّ رفاة عدد هام من العلماء ورجال الدين وتوجد بها زاوية سيدي بلحسن الشاذلي مؤسّس الطريقة الشاذلية التي ينتمي لها ثلاثة أرباع سكان العاصمة.

سنة 1911 كانت هذه المقبرة باعتبارها حبسا (وقفا) عاما راجعة بالنظر لجمعية الأحباس، لكن التنظيم البلدي الصادر في عهد الاستعمار سنة 1884 وسنة 1885 أوكل للبلديات مهمّة العناية بالمقابر من حيث التسييج والحراسة... واعتمادا على ذلك قرّرت بلدية العاصمة تسجيل مقبرة الزلاج باسمها في السجلات العقارية بدعوى حمايتها من الانتهاكات حسب قرار صادر بالرائد الرسمي بتاريخ 30 سبتمبر 1911 وحدّد تاريخ القيس ليوم 7 نوفمبر 1911، وأعلن عن ذلك بواسطة بلاغات ألصقت بالأماكن العامة وعلى جدران المقبرة ذاتها وطلب من السكان الحضور يوم 7 نوفمبر حسب ما يمليه القانون.

انزعج التونسيون لهذا الخبر واعتبروا ذلك اعتداء على مقدساتهم وانتهاكا لدينهم وذهبوا في تفسير القرار البلدي مذاهب شتى فمنهم القائل أنه لمد سكة الحديد تونس-غار الدماء ومنهم القائل أنه للاستيلاء على المحاجر واستغلالها أو لتشييد عمارات أو منتزهات إلخ... وعكست ذلك كله الصحافة

العربية التي احتجّت على القرار البلدي ونبّهت إلى خطورته، وفعل نفس الشيء أعضاء المجلس من التونسيين وعلى رأسهم عبد الجليل الزاوش.

كلّ ذلك جعل المجلس البلدي المنعقد يوم 2 نوفمبر 1911 يتراجع عن قرار التسجيل، لكن يبدو أنّ هذا القرار لم يبلّغ كما ينبغي إلى علم السكان وحتى بعض الجرائد الفرنسية التي نشرت خبر اجتماع المجلس البلدي لم تشر إلى ذلك القرار !

يوم 7 نوفمبر بدأ الناس يجتمعون أمام المقبرة منذ الصباح الباكر، فوجدوها مغلقة يحرسها أكثر من 150 عون شرطة فزادت شكوكهم ثم ما لبث أن حضر مهندس القيس مصحوبا بمترجمه ولما رفض المتجمهرون التفرق كما طلب منهم وقع إيقاف بعضهم ممّا زاد في تشنّج الأنفس، ولم يفلح شيخ المدينة، الصادق غليب الذي حلّ بالمكان في تهدئتها بسبب انعدام أية سلطة له على قوات الأمن.

طالب التونسيون المتجمّعون – وقد وصل عددهم في الأثناء إلى 3000 (10.000 حسب بعض المراجع) – بفتح أبواب المقبرة وبإطلاق سراح الموقوفين، ولما لم يستمع لهم رُمي أعوان البوليس بالحجارة وضربوا بالعصيّ فسقط من بينهم الجرحى وفيهم من توفي فيما بعد... فطلب رئيسهم النجدة التي وصلت في شكل تشكيلة من عسكر زواوة استقبلها الناس بوابل من الحجارة، فردّت بإطلاق نار عشوائي قتل البعض وجرح الكثيرين... وبسرعة مذهلة تحول الصدام إلى مواجهة شاملة حمي وطيسها لما عُرف أن إيطاليا قتل بمسدّسه طفلا تونسيا عمره 12 سنة، وبذلك تحولت المعركة إلى مطاردة للإيطاليين عبر شوارع المدينة في منطقة سيدي البشير وباب الجديد أوّلا ثم في منطقة باب سويقة والحلفاوين فيما بعد ويوم 8 نوفمبر 1911.

كانت أحداث الزلاج ردة فعل التونسيين عما لحقهم من الأذى والإهانة من الاستعمار طيلة 30 سنة افتكت منهم فيها أراضيهم واندثرت فيها صنائعهم وكسدت تجارتهم كما هُمشت فيها ثقافتهم ونُظر بعين الاحتقار لتقاليدهم ومقومات حضارتهم، فولّد فيهم ذلك شعورا بالغضب تفجّر يوم 7 نوفمبر 1911. لقد لخّصت ذلك أحسن تلخيص جريدة «La Bataille» ("المعركة") وكانت لسان حال النقابيين الثوريين الفرنسيين بتونس فكتبت : "لقد افتكت من

العربي (التونسي) هناشيره وأطرد من أراضيه وأخضع لحكام لا ذمّة لهم، وتعرّض لظلم لا مثيل له...".

إنّ الغضب التونسي انفجر لما تجاوزت الانتهاكات الأحياء لتصل إلى الموتى والأرض التي تأويهم... ولو كانت محبّسة !

وفعلا كان الفرنسيون قد استولوا سنة 1911 على 749.884 هكتارا من بينها أراض تابعة للأحباس العامة افتكت بوسائل مختلفة منها أمر صدر سنة 1898 يفرض على جمعية الأحباس وضع 2000 هكتار كل سنة على ذمّة المعمّرين... أمّا الإيطاليون فقد تضاعفت مساحة الأراضي التي استحوذوا عليها بين بداية القرن و1911 ثلاث مرات ووصلت سنة 1911 إلى 84.209 هكتارا.

أضف إلى ذلك أنّ الظرفية الاقتصادية للعشرية التي سبقت أحداث الزلاج كانت سيّئة بسبب الجفاف وزحف الجراد فقلّت المحاصيل وهلكت الماشية وعمّت المسغبة الأرياف والمدن.

كلّ ذلك حدث على وقع أحداث خارجية كان التونسيون يتابعونها بتأثّر كبير هي هجوم إيطاليا على طرابلس سنة 1911 – وقد ذكرنا ذلك فيما سبق – واحتلال الفرنسيين لمدينة فاس بالمغرب الأقصى بعد أن كانوا احتلوا وجدة ومدنا أخرى تمهيدا لفرض الحماية على السلطان سنة 1912.

كلّ هذه الأسباب اجتمعت لتدفع بالفئات الشعبية إلى الاصطدام بالآلة الاستعمارية، فقد ثبت الآن أن الذين شاركوا في تلك الأحداث كانوا كلهم ينتمون إلى الشرائح المسحوقة ممّن همشهم الاستعمار أو فقّرهم و أذلّهم مثل العاطلين عن العمل والعمال اليوميين والباعة المتجوّلين... فلم يكن من بينهم مثقّف واحد أو عالم أو وجيه ولذلك انصبّ عليهم – دون غيرهم – القمع والتعسّف بعد انجلاء العاصفة.

ب- *نتائج الانتفاضة :*

أسفرت المعركة عن موتى وجرحى في صفوف التونسيين والإيطاليين والفرنسيين وهم الأطراف الثلاثة الذين كان لهم ضلع فيها. فمن التونسيين قتل عدد كبير من الصعب تحديده بدقة بسبب تستّر الكثيرين عن موت ذويهم خشية

التتبّعات البوليسية والعدلية، لكن يبدو أن هذا العدد بلغ العشرات، وقد يكون ما بين 40 و 50 شخصا، في حين قتل من الإيطاليين 7 ومن الفرنسيين 3.

كما تلت المعركة إيقافات بالجملة شملت آلاف التونسيين حوكم منهم 35 شخصا، في جوان 1912، فصدرت ضدّهم أحكام قاسية بلغت حدّ الإعدام (وقد نفّذ الحكم فعلا في إثنين منهم يوم 26 أكتوبر 1912 وهما المنوبي الجرجار والشاذلي القطاري) وتراوحت الأحكام الأخرى بين الأشغال الشاقة والسّجن المضيّق.

كما صدرت إثر أحداث الزلاج أوامر وقرارات تحدّ من الحريات وتضيّق على التونسيين في كافة مجالات حياتهم أهمها :

- أمر بإعلان حالة الحصار يسند للسلط العسكرية مهمّة إقرار الأمن بالعاصمة ومراقبتها المدنية.
- أمر بمنع "الاجتماعات والجولان ليلا... والوقوف بالطريق العام". ويمنع نفس الأمر كلّ تجمّع لأكثر من 3 أشخاص ويسمح بإيقاف "كل شخص وجد بالطريق العام بالأحياء العربية ابتداء من التاسعة ليلا".
- أمر بغلق المقاهي بالأحياء العربية.
- أمر بتوقيف العمل برخص بيع ومسك الأسلحة "الظاهرة والخفية".
- قرار بمنع الصحف التونسية من الصدور باستثناء جريدة "الزهرة" (التي كانت مهادنة للحماية وقتئذ).

3- *مقاطعة التراموای* (1912) :

تمثّل مقاطعة التونسيين لشركة التراموای سنة 1912 شكلا جديدا من أشكال مقاومة الاستعمار اتبعته الجماهير الشعبية 3 أشهر فقط بعد أحداث الزلاج ممّا يدلّ على تصاعد العمل الوطني وتنوّعه في مطلع العشرية الثانية من القرن 20.

لقد تأسّست شركة التراموای الفرنسية بتونس سنة 1898 على أنقاض شركة بلجيكية ظهرت سنة 1886 وأنشأت 4 خطوط تجرّها الخيول تلتف على المدينة العربية وتربطها بميناء تونس.

منظر من محاكمة معتقلي أحداث الزلاّج في مدينة تونس خلال سنة 1912.

لقد بعثت الشركة الجديدة في نطاق تدعيم التغلغل الاقتصادي الاستعماري في كلّ المجالات وبالذات في ميدان النقل والمواصلات، وهو ميدان حيوي راهنت عليه السلطة الفرنسية في تثبيت وجودها حتى قبل انتصاب الحماية، فاستحوذت على صفقات ذات بال في بناء سكك الحديد وإنشاء التلغراف إلخ...

كانت شركة الترامواي سنة 1912 – التي تدعمت في الأثناء بكهربة خطوطها وباقتناء خط تونس – المرسى (T.G.M.) وبالمولد الكهربائي بحلق الوادي – تشغّل بعض مئات من العملة أغلبيّتهم الساحقة – 80% حسب الشاذلي خير الله – من الإيطاليين.

أمّا عدد التونسيين بالشركة فكان ضئيلا كما أنّ أجورهم كانت ضعيفة مقارنة بزملائهم الأروبيين حتى عندما تكون لهم نفس الكفاءة والمؤهلات ويقومون بنفس العمل.

أمّا علاقات الشركة بمستعملي الترامواي من المسلمين فكانت سيّئة بسبب سوء سلوك سائقي العربات – وخاصة الإيطاليين منهم وكانوا الأغلبية – الذين يتعمّدون السير بسرعة مفرطة في الأحياء العربية فيتسبّبون في حوادث خطيرة وقاتلة أحيانا.

كما أكثرَ هؤلاء السواق من التهكم على التونسيين إبان الحرب العثمانية – الإيطالية بطرابلس مستفزين بذلك مشاعرهم ومستهزئين بتضامنهم مع المجاهدين الطرابلسيين.

ويوم 8 فيفري 1912 صدمت عربة ترامواي كان يسوقها إيطالي طفلا تونسيا بين باب سويقة وباب سعدون فأردته قتيلا فتجمهر الناس ومنعوا عربة ترامواي كانت قادمة في الاتجاه المعاكس من المرور ودخلوا في مشادات كلامية مع أعوان الشركة المتواجدين على عين المكان، وراح والد الضحية يجوب الشوارع يدعو التونسيين لمقاطعة شركة الترامواي التي "تقتل الشيوخ والنساء والأطفال للانتقام منهم"، وعلقت بالجدران ملصقات تدعو لذلك أيضا، فبدأت المقاطعة فعليا يوم 9 فيفري 1912 بصفة تلقائية واسعة، خلدها الشعر الشعبي مثل هذين البيتين لشاعر مجهول :

نصيحة ليكم يـــا الإسلام الركبة في الترامواي حرام
دزّوا امشوا على ساقيكم حتـــى يفرّج ربـــي عليكم

يقول الشاذلي خير الله في نفس المعنى على لسان أحد شهود العيان : "يوم 9 فيفري 1912، بعد الظهر، كنت في انتظار عربة ترامواي عندما اقترب مني 3 تونسيين من عامة الناس سألوني إذا لم أكن أعرف أن المسلمين قرّروا مقاطعة الترامواي :

- "لماذا ؟ ومنذ متى ؟

- "منذ صباح اليوم، لإجبار الشركة على طرد عملتها الإيطاليين.

"لقد اعتقدت في البداية أنّ ذلك مجرّد مزاح، وواصلت انتظار القطار، لكن بعد دقائق... نفد صبري فسرت على قدميّ نحو شارع فرنسا".

كان التحرّك إذن تلقائيا، لكن نجاحه الواسع واستمراريته جعلا الإدارة تعتقد في وجود "لجنة سرّية" تسيّره وتشرف عليه وسرعان ما ألصقت التهمة بقادة حركة "الشباب التونسي" وعلى رأسهم علي باش حانبة، وهي تهمة باطلة باعتبار أن الشاذلي خير الله قال في نفس المرجع : "عندما وصلت إلى المنتدى التونسي (يوم 9 فيفري بعد الظهر) كان أصدقائي مندهشين مثلي من هذا القرار المفاجئ (أي المقاطعة) للسكان التونسيين... بعد قليل وصل علي باش حانبة... لم يكن يعرف شيئا عن القضية... وعندما أطلعناه على ذلك تساءل مثلنا عن الهدف الذي يريد المقاطعون تحقيقه".

وخوفا من تفاقم الوضع اتصل وزير القلم الطيب الجلولي بأعيان العاصمة ومن بينهم قادة حركة "الشباب التونسي" الذين نفوا أن يكون لهم أي دور في الأحداث لكنهم أكدوا أنه في إمكانهم التأثير على الناس وحملهم على إيقاف عملية المقاطعة لو قدمت شركة الترامواي بعض التنازلات أهمها :

- التزام الشركة بتشغيل الفرنسيين والتونسيين فحسب والاكتفاء بنسبة معيّنة من "الأجانب" (الإيطاليين).

- المساواة في الأجور والترقيات بين العاملين في الشركة بقطع النظر عن جنسيتهم.

- إنشاء مصلحة بالشركة تراقب سرعة العربات التي يجب أن تكون معتدلة في المدينة العربية.

كما بُعثت باقتراح من السلط "لجنة عمل" لتلعب دور الوسيط بين التونسيين والشركة يرأسها أوغوست داستري (Auguste Destrées) مدير جريدة «Le Courrier de Tunisie» ("بريد تونس") الذي كان متعاطفا مع حركة "الشباب التونسي" وصديقا شخصيا لعبد العزيز الثعالبي، وضمّت هذه اللجنة أيضا علي باش حانبة وحسن قلاتي وأحمد الصافي ومحمد نعمان والشاذلي درغوث...

ولمّا لم تحصل هذه اللجنة التي أصبحت تسمّى عمدا عند المعمّرين "لجنة المقاطعة" على نتيجة صعّد التونسيون من عملهم فقرروا عدم إضاءة دكاكينهم ليلة المولد بمناسبة زيارة الباي وبالتظاهر أمام الإقامة العامة للمطالبة بإطلاق سراح مساجين أحداث الزلاج... عندها تدخّلت الإقامة بكامل ثقلها وفرضت على شركة الترامواي الاستجابة لبعض المطالب مثل ترقية 10 عمّال تونسيين وطلبت من "لجنة العمل" دعوة الناس لإنهاء المقاطعة مع لفت نظر أعضائها - وخاصة علي باش حانبة - إلى أنّ عملهم أصبحت له صبغة سياسية ويعتبر تمرّدا على سلطة الحماية.

أمام تصلّب المواقف ورفض علي باش حانبة - ووراءه كلّ التونسيين - الحلول المغلوطة اتخذت سلط الحماية، فجر يوم 13 مارس 1912 وبدون محاكمة، قرارات قمعيّة ضد من اعتبرتهم الرؤوس المدبّرة لمقاطعة الترامواي تمثلت في :

- نفي كلّ من علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان وحسن قلاتي خارج البلاد التونسية.

- نفي كلّ من الشاذلي درغوث والصادق الزمرلي إلى تطاوين.

- الاكتفاء بإيقاف مختار كاهية بزندالة باردو بسبب مصاهرته للعائلة المالكة.

- إيقاف جريدة «Le Tunisien» ("التونسي").

لكن قرارات الحماية التعسّفية هذه لم تجد نفعا، فقد تواصلت مقاطعة التونسيين للترامواي إلى حلول فصل الصيف وألصقت على الجدران مناشير سرية تهدّد الحكومة إن لم تتراجع عن قراراتها، كما جلبت هذه الأحداث تعاطفا كبيرا لفائدة التونسيين ومطالبهم في الأوساط الليبرالية الفرنسية بباريس ممثلة في رابطة حقوق الإنسان وبعض الصحف مثل « Le Temps » ("الزمان")...

أمّا شركة الترامواي فقد أثرت المقاطعة على مداخيلها تأثيرا بيّنا، ولذلك اقترحت في جانفي 1913 قانونا أساسيا جديدا لها يستجيب لأغلب مطالب التونسيين ونسجت إدارة الحماية على نفس المنوال فأدخلت بعض الإصلاحات خففت من وطأة الصعوبات الجمّة التي كان يلقاها التونسيون في ظرفية اقتصادية واجتماعية متأزّمة منذ 1908 فألغت ضريبة المجبى وعوضتها بضريبة جديدة أخف هي ضريبة الاستيطان كما بعثت المصالح الاقتصادية الأهلية وشركة خيرية حكومية وشركات للتعاون والحيطة وبعض المؤسسات الصحية... وبذلك حققت مقاطعة الترامواي نتائج ذات بال، استفاد منها التونسيون في بعض جوانب حياتهم، غير أن سلط الحماية أغلقت، بقمعها لـ"حركة الشباب التونسي"، باب الحوار السياسي مع التونسيين بتعلة تأزم الأوضاع على المستوى العالمي وظهور شبح حرب عالمية في الأفق.

إنّ التحرّكات الجماهيرية التي حدثت بالبلاد التونسية بين 1906 و1912 سواء كانت عنيفة أو سلمية قمعت بعنف وقسوة لكنها أجبرت سلط الحماية على تقديم تنازلات عديدة بل على التراجع في العديد من مشاريعها ومخططاتها، وبذلك كانت هذه التجارب ناجحة وناجعة فرسخت في الذاكرة الشعبية وأثرت في المراحل اللاحقة من النضال الوطني ضدّ الاستعمار انطلاقا من الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثاني

تحوّلات الحرب العالمية الأولى وتنامي العمل الوطني في العشرينات

I- تواصل العمل الوطني بالمهجر أثناء الحرب وإثرها

لئن وضعت حوادث الزلاّج (نوفمبر 1911) وما كان من شأن مقاطعة الترامواي (فيفري 1912) حدّا لشعار "سياسة التشريك" الذي رفعته حركة الشباب التونسي منذ نشأتها، فإنّ القمع الذي مارسته السلطة الاستعمارية ضدّ الوطنيّين لم يمنعهم من تكريس تضامنهم مع حركة الجهاد الليبي وذلك منذ أن كان الغزو الإيطالي لطرابلس وتمّ ذلك خاصّة عن طريق التطوّع والاكتتاب.

كما ساهمت الحرب العالمية الأولى في نشر الوعي الوطني : فقد كانت الدعاية الألمانية التركية على جبهات القتال بأوروبا وعلى طول الحدود التونسية الليبية تعمل على تحريض المجنّدين التونسيّين (الذين بلغ عددهم حوالي 80.000) على الفرار (وقد سجّلت أكثر من 400 حالة فرار في صفوفهم بين سنتي 1913 و1915) وتحفّزهم إلى عدم الانصياع لأوامر القيادة العسكرية الفرنسية.

كما تمّ إرسال دعاة إلى شيوخ بعض قبائل الجنوب التونسي لحثهم على الانتفاضة. وقد ساهم اضطراب الأوضاع بمنطقة أقصى الجنوب التونسي إثر الغزو الإيطالي لطرابلس وخلال الحرب العالمية الأولى وكذلك تحطيم تماسك هياكل المجتمع القبلي القديم من قبل الاستعمار في ظهور ردود فعل تمثلت خاصّة في انتفاضة الودارنة وفي بروز ظاهرة "الصعاليك الشرفاء" والذين منهم البشير بن سديرة وسعد بن عون ومصباح بريبش ومحمّد الدغباجي وبلقاسم بن

ساسي.. و"الذين اتخذت تحرّكاتهم أحيانا أشكال مقاومة وطنية واجتماعية ضد الهيمنة الأجنبيّة".

أمّا بالخارج فقد وجد بعض الوطنيّين التونسيّين دعما من قبل السلطات الألمانية والتركية : إذ استقرّ علي باش حانبة (1876-1918) زعيم حركة الشباب التونسي بإسطنبول وكوّن "لجنة تحرير المغرب العربي" كما أصدر محمّد باش حانبة (1881-1920) بجنيف "مجلّة المغرب" (La revue du Maghreb) الصادرة باللّغة الفرنسية وحبّر عدّة مؤلّفات في نفس هذه اللّغة مثل "الشعب الجزائري التونسي وفرنسا" و"الحماية الفرنسية بتونس". كما تولّى مهمّة تنسيق أنشطة بعض الوطنيّين المغاربة المقيمين بأوروبا وكان على اتّصال ببعض القادة العرب في المهجر مثل شكيب أرسلان (1869-1946)، كما بقي على اتّصال ببعض الطلبة التونسيين في فرنسا.

وإلى ذلك برز النشاط الدعائي الحثيث الذي تزعّمه صالح الشريف (1863-1920) ببرلين حيث ساهم في تكوين "لجنة استقلال تونس والجزائر" وأصدر عديد المؤلّفات مثل "حقيقة الجهاد" ونشرية "تونس والجزائر" التي ألّفها بمعية إسماعيل الصفايحي (1853-1918).

وعلى الرغم من تنوّع الوسائل التي اعتمدتها السلط الاستعمارية الفرنسية لمحاصرة هذا النشاط الوطني في المهجر كالدعاية المضادة والجوسسة ومصادرة أملاك بعض الزعماء الوطنيّين الموجودة بتونس (أملاك الأخوين باش حانبة)، فقد تمكّن هؤلاء الزعماء الوطنيّون من التعريف بمطالب التونسيّين وبحقهم في تقرير المصير. وقد تجسّد ذلك في مشاركة محمد باش حانبة باسم تونس والجزائر في المؤتمر الثالث للقوميات المنعقد في جوان من سنة 1916 بمدينة لوزان. كما وجّهت "الهيئة الجزائرية التونسيّة" التي كان على رأسها محمّد باش حانبة مذكّرة إلى مؤتمر السلم المنعقد بفرساي في جانفي من سنة 1919 للمطالبة بالاستقلال، كما أرسلت نفس الهيئة برقية إلى الرئيس الأمريكي ولسن تؤكّد فيها ضرورة حضور ممثلين عن الشعب "التونسي الجزائري" مؤتمر فرساي.

إلاّ أنّ هزيمة ألمانيا وزوال الإمبراطورية العثمانية أجبرت القيادات الوطنية على التأقلم مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الأولى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

II- بروز ظرفية جديدة ملائمة لتجذّر العمل الوطني

لقد عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتونس منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على اتباع سياسة حاولت من خلالها تعويض جزء من الخسائر التي منيت بها فرنسا خلال هذه الحرب فرجعت تلكم السلط الى اعتماد سياسة استعمار زراعي نشيطة بعد أن كانت توقفت خلال الحرب. ويظهر ذلك جليّا من خلال صدور أمر 8 ماي من سنة 1920 الذي يسمح للمعمّرين بإمكانية توسيع مستغلاّتهم على حساب أراضي الأحباس الخاصّة، ممّا أثار ردود فعل مناهضة لذلك من قبل التونسيين الذين اعتبروا هذا الأمر انتهاكا للتقاليد الإسلامية وقد تجلّت هذه المناهضة أساسا في المظاهرة الاحتجاجية التي نظّمت يوم 14 ماي 1920 أمام مقر الإقامة العامة بالعاصمة.

وقد تزامن هذا الإجراء مع ما ألمّ بجلّ المزارعين التونسيّين في هذه الفترة من أضرار سيما بسبب تعاقب سنوات الجفاف بين سنوات 1920 و1924 والتي اعتبرت أسوأ سلسلة محاصيل زراعية لم تعرف البلاد مثيلا لها منذ حوالي خمسين عاما. وقد دفعت ضحالة المحاصيل لتلك السنوات عشرات الآلاف من سكان بوادي الوسط والجنوب وأريافهما إلى التوجّه إلى شمال البلاد لأسابيع عديدة على أمل تحسين أوضاعهم المعيشية.

وإضافة إلى ذلك وبعد توقف المعارك البحرية بالمتوسط ارتفع نسق استيراد البضائع الأوروبية المصنّعة إلى تونس، ممّا أثر سلبا على وضع الصناعات التقليدية المحلّية فتضرّر أصحاب الحرف اليدوية بسبب انخفاض سعر السلع المستوردة مقارنة بأسعار البضائع المحليّة. كما تضرّر البعض الآخر بسبب انتشار الملابس العسكرية في العديد من الأوساط الريفية وتضاعفت تأثيرات هذه الأزمة بفعل "التأورب" التدريجي الذي بدأ يشهده لباس السكان التونسيّين.

ومن جهة أخرى، تضرّر الموظّفون التونسيّون جرّاء إقرار منحة "الثلث الاستعماري" (Le tiers-colonial) سنة 1919 للفرنسيين دون سواهم. وقد زادت هذه المنحة في تعميق الفوارق بين الموظّفين التونسيّين ونظرائهم الفرنسيين القادمين للعمل بتونس الذين تطوّر عددهم من 3800 سنة 1914 إلى 5300 سنة 1928 بينما لم يتطوّر عدد الموظّفين التونسيّين خلال نفس الحقبة إلاّ من 3100 إلى 3900.

كما تعرّض المحامون التونسيّون إلى مضايقات من قبل نظرائهم الفرنسيّين، كانت تهدف إلى الحدّ من تسجيلهم في سلك المحاماة وتمّ إقصاؤهم من المشاركة في انتخاب هيئة المحامين وعمادتها.

إنّ انعكاسات ظرفية ما بعد الحرب العالمية الأولى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية والمتمثلة خاصة في الترفيع في عديد الضرائب وارتفاع أسعار المواد الأساسية وإعادة تطبيق سياسة استعمار زراعي نشيطة واستفحال ظاهرة التمييز جعلت النّخب التونسية تفكّر في طريقة استئناف نشاطها السياسي بالداخل وفي بلورة مطالبها وفي تنويع أساليب عملها لتأطير نضالات الشعب التونسي.

وقد ساعدت ظرفية إقليمية وعالمية ملائمة جدّا هذه النخب على المضيّ في المنهاج الذي سطّرته.

*** على المستوى الإقليمي :**

- أحداث تركيا :

إنّ ارتباط النخبة المثقفة بسياسة "الجامعة الإسلامية" التي اتّبعها السلطان عبد الحميد الثاني وبجمعية "الاتحاد والترقي" التي ساندت نشاط الوطنيّين التونسيّين في المهجر خلال الحرب العالمية الأولى، جعل "الرأي العام" التونسي يتابع باهتمام تطوّرات الوضع بإسطنبول بعد هزيمة الدولة العثمانية. كما برز تيّار متعاطف في صلب التونسيّين مع حركة مقاومة الاحتلال الأجنبي التي تزعّمها مصطفى كمال. ومن مظاهر هذا التّعاطف يمكن الإشارة إلى المظاهرة التي نظّمت يوم 10 مارس من سنة 1920 أمام مقرّ الإقامة العامة بتونس احتجاجا على احتلال الجيوش البريطانية لإسطنبول.

- الأوضاع بمصر :

كانت لمبادرات الزعيم المصري سعد زغلول المتمثلة أساسا في إرسال وفد من حزب الأمّة إلى لندن (نوفمبر 1918) للتفاوض في شأن حصول مصر على الاستقلال تأثير على زعماء الحركة الوطنية في تونس الذين عملوا على انتهاج بعض الأساليب التي توختها الحركة الوطنية المصرية في نشاطها.

- أصداء منح طرابلس "القانون الأساسي" :

لقد أثر قرار إيطاليا القاضي بمنح طرابلس نوعا من الاستقلال الداخلي سنة 1919 الذي يسمح لسكّانها بتكوين مجلس نوّاب منتخب بالاقتراع العام على الشعور الوطني بتونس، واعتبره الزعماء التونسيون بادرة من أجل الاعتراف بحقوق الطرابلسيين يمكن أن ينسج على منوالها في تونس.

*** على المستوى الدولي :**

كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى أن تراجعت القوى الاستعمارية التقليدية نسبيا وبرزت قوّة جديدة هي الولايات المتحدة كما نشأ الاتحاد السوفياتي. وقد كان لهذه الأحداث تأثير على أوضاع المستعمرات التي منها تونس ويبرز ذلك في :

- مبادئ ولسن الأربعة عشر : وقد أعلن عنها في جانفي 1918 وتضمّنت في إحدى نقاطها حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد حاول الزعماء الوطنيون توظيف هذا المبدأ لصالح القضية الوطنية رغم أنّ هذا الحق في الواقع كان لا يشمل إلاّ القوميات الأوروبية التي خضعت لهيمنة الألمان والامبراطورية النمساوية المجرية.

- انتصار الثورة البلشيفية :

كان من نتائج انتصار الثورة البلشيفية ونشأة الاتحاد السوفياتي أن تكوّنت بموسكو الأممية الثالثة (مارس 1919) التي دعت الأحزاب المنضوية تحت لوائها بالبلدان الرأسمالية إلى دعم حركات التحرّر الوطني بالمستعمرات (الشرط الثامن)، ممّا وفر سندا إضافيا للوطنيّين التونسيّين من قبل الحركة الشيوعية العالمية وخاصّة من لدن العديد من المثقفين الشيوعيّين الفرنسيّين.

III- من "الحزب التونسي" إلى الحزب الحرّ الدستوري

- تأسيس "الحزب التونسي" :

تعود بوادر نشأة "الحزب التونسي" إلى الاجتماعات التي عُقِدت بتونس العاصمة في ربيع سنة 1919 وضمّت العديد من المثقفين مثل المحامين والمدرّسين والصحفيّين كان من أبرزهم عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي وحسن قلاّتي. ولئن لم يكن هذا "الحزب" حركة مُنظّمة لها مناصرون، فإنّ فضل منشّطيه يكمن في السّعي إلى تجديد العهد مع العمل الوطني.

عبد العزيز الثعالبي (1874-1944)

وقد أكّد هؤلاء خلال الاجتماعات على ضرورة سنّ دستور يضمن حقوق المواطنين التونسيّين كما بادروا في شهر مارس من سنة 1919 بإرسال مذكّرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن يهيبون فيها به أن يطبّق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على تونس. إلاّ أنّ هذا "الحزب" فشل في كسب تأييد الرئيس الأمريكي لفائدة القضية الوطنية، إذ يبدو أنّه كان يرى أنّ المسألة التونسيّة كانت من ضمن قضايا فرنسا الداخلية فكان أن خابت آمال الوطنيّين الذين سارعوا إلى تعديل خطة عملهم، وراحوا يعملون على كسب مساندة الأحزاب اليسارية الفرنسية ويراهنون على تفهّمها لمطالبهم. ولبلوغ تلك الغاية، كلّف "الحزب التونسي" منذ شهر أفريل 1919 أحمد السقا بتمثيله في باريس، وقد شرع في الاتصال بالصحف وببعض الأوساط المنتسبة للحزب الاشتراكي، وقد التحق به عبد العزيز الثعالبي في شهر جويلية من سنة 1919.

- "تونس الشهيدة - مطالبها" :

صدر كتاب "تونس الشهيدة" في جانفي من سنة 1920 في باريس باللّغة الفرنسية بدون توقيع، ويدحض الكتاب الدّعاية التي جعلت من الاستعمار وسيلة لتمدين السكّان المحلّيين، كما يبيّن حالة الفقر التي أصبح عليها المجتمع التونسي وطرق ابتزاز خيرات التونسيّين لفائدة المعمّرين، ويتعرّض إلى أساليب الغزو الثقافي لطمس هويّة السكان وإلى انتهاك كل المبادئ المتعلّقة بالحرّيات الفردية وحرّية التعبير من قبل سلطات الاستعمار الفرنسي في تونس وقد كان الغرض من تحرير الكتاب عرض القضية التونسية امام الراي العام الفرنسي.

وطالب فيه الوطنيّون بسنّ نظام يقوم على الفصل بين السّلطات وعلى مجلس تشريعي يراقب أعمال الحكومة. وقد استندوا في المطالب المقترحة على التضحيات التي قدّمها التونسيّون إلى جانب فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى (ضريبة الدم). وقد لقي هذا الكتاب صدى كبيرا في تونس حيث تداولته النخب المثقفة وأصبح بمثابة البيان الذي اعتمده الوطنيّون للإعلان عن تأسيس حزب سياسي حقيقي.

- نشأة الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

دفع انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر من سنة 1919 عبد العزيز الثعالبي إلى تغيير الاستراتيجية المتبعة

مقترحا على الوطنيّين ضرورة الدخول في معركة ضدّ الاستعمار، تعتمد أساسا على المطالبة بدستور يضمن حق التونسيّين في تسيير شؤون بلادهم، وكان من نتائج ذلك أن تمّ الإعلان عن ميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي في شهر مارس من سنة 1920.

- حزب مهيكل :

لقد كان للحزب الدستوري مقر رسمي بتونس العاصمة (نهج انجلترا عدد 25) وكانت له هيئة قيادية عليا تسيّره وهي اللجنة التنفيذية. وقد وفر الحزب لمنخرطيه الذين لا نملك معلومات دقيقة حول عددهم، بطاقات انخراط. كما كوّن بعض الشعب ببعض أحياء العاصمة (مثل الشعبة الموجودة بالحلفاوين) ثمّ قرّرت اللّجنة التنفيذية في سبتمبر من سنة 1921 إحداث شعب دستورية بداخل البلاد بلغ عددها خلال العشرينيات حوالي سبعين شعبة. وكانت من بينها تلك التي رُكّزت بكلّ من بنزرت وماطر ومجاز الباب وباجة وسوق الخميس والقيروان وسوسة والمهدية وصفاقس وقابس والمطوية...

وقد نشطت هياكل هذا الحزب في بعض أحياء العاصمة وتمكّنت من تنظيم تظاهرات سياسيّة امتزج خلالها الشعور الوطني بالحسّ الديني، وكانت مناسبة لرفع الأعلام الوطنيّة، كما اضطرّت أحيانا أخرى إلى عقد اجتماعات ببعض المنازل الخاصّة بالعاصمة (منازل كل من الهادي بن قيزة ومحمّد المهذبي ومحمّد بن التهامي وعبد الله بن يحي المطوي... على سبيل المثال).

كما قامت هيئات هذه الشعب بالدّعاية لمبادئ الحزب وأفكاره، وأرسلت قيادة الحزب كلّما دعت الضرورة لذلك دعاة من الشباب المثقف إلى العديد من المناطق الداخلية للبلاد لمزيد تعميق الوعي الوطني هناك.

- برنامج سياسي طموح أدخلت عليه تعديلات :

يتضمّن برنامج الحزب الدستوري تسع نقاط من أهمّها تكوين حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي والفصل بين السلطات وتشريك التونسيين في الوظائف العامّة وضمان حرّية الصحافة والاجتماع وإقرار إجبارية التعليم... ولكن امام رفض مطالب الحزب من قبل فرنسا لمّا قدّمها الوفد الدستوري الأوّل الذي قاده أحمد الصافي والذي سافر الى باريس يوم 6 جوان من سنة 1920 وتحت ضغط الجناح "المعتدل" للحزب الذي اراد حصر المطالب الوطنية في جملة اصلاحات يمكن تحقيقها في إطار نظام الحماية عدّل الدستوريون

برنامج الحزب وعوّضوا مطلب المجلس التشريعي بالمطالبة بمجلس تفاوضي يتألف على حدّ سواء من ممثلي التونسيّين والفرنسيّين المقيمين بتونس (الإقرار بمبدأ "السيادة المزدوجة") وكذلك المطلب الثاني المتعلّق بمسؤولية الحكومة أمام المجلس مستثنين من هذه المسؤولية ممثّل فرنسا وقائد جيش الاحتلال بتونس.

- طرق نضال متنوعة في إطار القانون :

إرسال الوفود :

لقد عملت قيادة الحركة الوطنية خلال الفترة (1920-1925) على تقديم مطالبها للباي وللسلطات الفرنسية بتونس وبباريس وذلك بواسطة وفود :

حرص الوفد الذي ضمّ أربعين عضوا عند زيارته للباي في جوان 1920 على ضمان تأييد هذا الأخير للقضيّة الوطنيّة لحمله على المطالبة بدستور، وقد استجاب محمّد الناصر باي لرغبة هذا الوفد مدعّما بذلك الحركة الوطنية التي لم تعد مطالبها تبعا لذلك نابعة من تنظيم غير قانوني فحسب بل نابعة كذلك من أمير بقيت سلطات الحماية تعترف بشرعيته حتى وإن كان ذلك بصفة شكلية. كما أرسل الحزب الدستوري وفدا إلى الحكومة الفرنسية في جوان من سنة 1920. وقد التحق هذا الوفد بكلّ من الثعالبي والسقا، وسعيا لتدعيم موقف الوفد لدى السّلط الفرنسية أُرسِلت آلاف العرائض الموقعة من قبل التونسيين إلى باريس وذلك لإبراز التفاف مختلف شرائح المجتمع حول مطالب الحزب الدستوري. ولئن تمكّن هذا الوفد من الاتصال بعدّة شخصيات من الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان ومن الهيئة الفرنسية الإسلامية التي كان يترأسها "هريو" (Herriot) زعيم الحزب الراديكالي، فإنّ جلّ مساعيه فشلت ممّا أجبر الحركة الوطنية على تعديل مطالبها.

كما أرسل الحزب في أكتوبر 1920 فرحات بن عياد ممثلا عنه إلى باريس لمحاولة كسب مؤيّدين جدد للقضيّة التونسيّة ولتهيئة المناخ السياسي المناسب لزيارة وفد دستوري ثان ولمحو الصورة السيئة التي تركتها آثار كتاب "تونس الشهيدة" في بعض الأوساط الفرنسية. وقد بقي فرحات بن عياد يقوم مقام الثعالبي الذي سجن في جويلية من سنة 1920 بتهمة التآمر على أمن الدولة ونجح في الحصول على فتوى قانونية أصدرها بعض رجال القانون الفرنسيّين تعتبر أن سنّ دستور للتونسيّين لا يتعارض مع معاهدة الحماية.

الغلاف الخارجي لـــ "تونس الشهيدة"
في نسختها الأصلية باللّغة الفرنسيّة

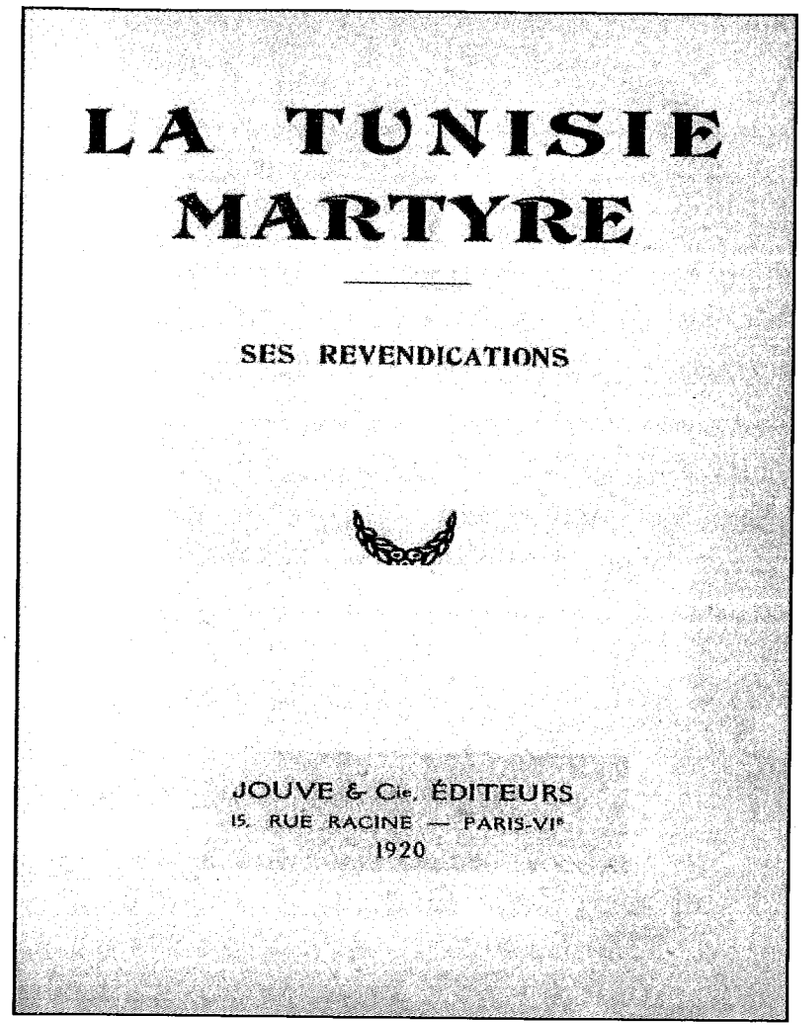

كما سافر وفد دستوري ثان إلى باريس (ديسمبر 1920/ جانفي 1921) وكان أكثر تمثيلا في تركيبته مقارنة بالوفد الأوّل. وحاول محو الصورة التي رسمتها أحزاب اليمين الفرنسي بباريس وعمل على إظهار عدم تعارض مطالب الحركة الوطنية مع المصالح الحيوية لفرنسا بتونس. ولئن تمكّن هذا الوفد من إجراء اتصالات فإنّ تأثير ممثلي الحزب الاستعماري بفرنسا جعل من نتائج هذه الاتّصالات لا تتعدّى الوعود بالإصلاحات.

وكان من نتائج الوضع الجديد أن بادرت الحكومة الفرنسية رغم رفضها النظر في المطالب الوطنية باتّخاذ إجراءات عديدة لتهدئة الوضع بالبلاد ولتمكّن الحركة الوطنية من مواصلة نشاطها :

فقد تمّ في فيفري 1920 رفع الحظر الذي كان مفروضا على الصحف الصادرة باللّغة العربية كما رُفعت حالة الحصار المعلنة منذ أحداث الزلاّج وذلك في مارس من سنة 1921 وأطلق سراح عبد العزيز الثعالبي في شهر ماي من نفس السنة.

كما أُرسِل وفد دستوري إلى باريس بعد فوز "كتلة اليسار"في الانتخابات البرلمانية لسنة 1924. وقد غادر هذا الوفد تونس في نوفمبر 1924 ولم ينجح في إقناع الأوساط اليسارية بجدوى إجراء إصلاحات في تونس. وقد بيّن البعض من هؤلاء الفرنسيّين لأعضاء الوفد استحالة القيام بإصلاحات ما لم يقطع الدستوريون صلتهم بالشيوعيّين.

- التحالف مع القوى الديمقراطية واليسارية بفرنسا :

لقد راهن الدستوريون مثلما راهن من قبلهم زعماء حركة الشباب التونسي في طرح القضية الوطنية على تفهّم أحزاب اليسار الفرنسي لمطالب التونسيّين وعوّلوا عليها لمساعدتهم في مواجهة رموز اللّوبي الاستعماري في باريس وفي البلاد التونسية.

لكن سرعان ما خابت آمال الزعماء الدستوريّين لعدّة أسباب منها :

الغلاف الخارجي لـ "تونس الشهيدة"
في نسختها الأصلية باللّغة الفرنسيّة

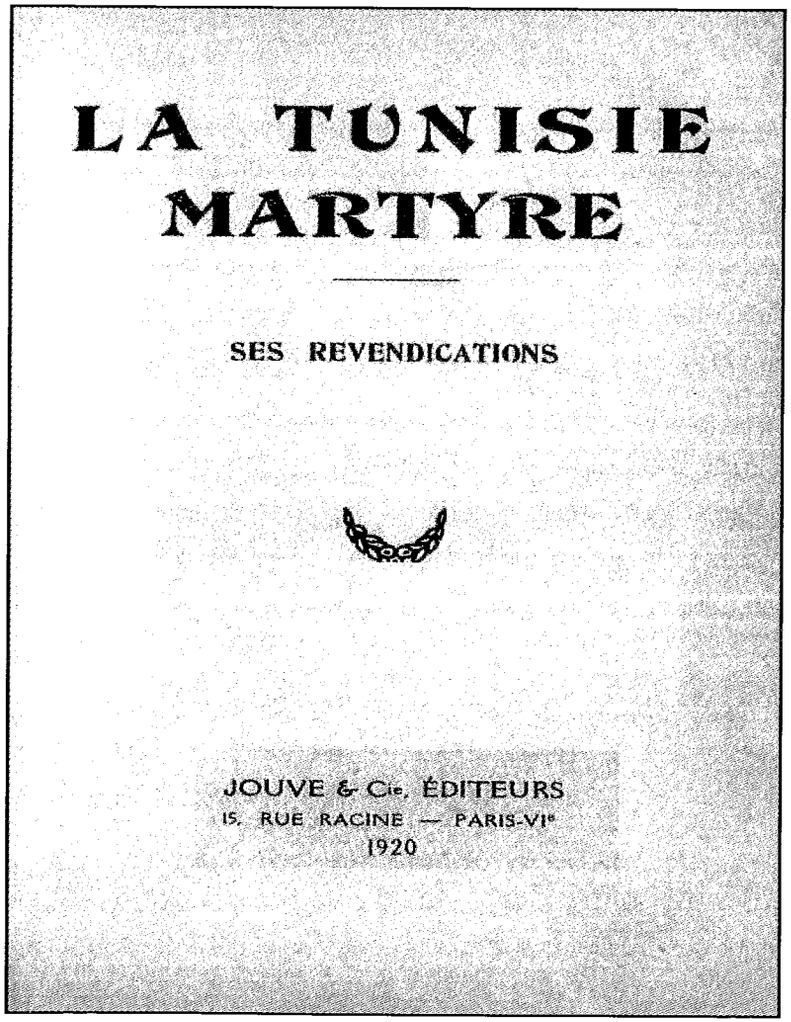

كما سافر وفد دستوري ثان إلى باريس (ديسمبر 1920/ جانفي 1921) وكان أكثر تمثيلا في تركيبته مقارنة بالوفد الأوّل. وحاول محو الصورة التي رسمتها أحزاب اليمين الفرنسي بباريس وعمل على إظهار عدم تعارض مطالب الحركة الوطنية مع المصالح الحيوية لفرنسا بتونس. ولئن تمكّن هذا الوفد من إجراء اتصالات فإنّ تأثير ممثلي الحزب الاستعماري بفرنسا جعل من نتائج هذه الاتّصالات لا تتعدّى الوعود بالإصلاحات.

وكان من نتائج الوضع الجديد أن بادرت الحكومة الفرنسية رغم رفضها النظر في المطالب الوطنية باتّخاذ إجراءات عديدة لتهدئة الوضع بالبلاد ولتمكّن الحركة الوطنية من مواصلة نشاطها :

فقد تمّ في فيفري 1920 رفع الحظر الذي كان مفروضا على الصحف الصادرة باللّغة العربية كما رُفعت حالة الحصار المعلنة منذ أحداث الزلاّج وذلك في مارس من سنة 1921 وأطلق سراح عبد العزيز الثعالبي في شهر ماي من نفس السنة.

كما أُرسِل وفد دستوري إلى باريس بعد فوز "كتلة اليسار"في الانتخابات البرلمانية لسنة 1924. وقد غادر هذا الوفد تونس في نوفمبر 1924 ولم ينجح في إقناع الأوساط اليسارية بجدوى إجراء إصلاحات في تونس. وقد بيّن البعض من هؤلاء الفرنسيّين لأعضاء الوفد استحالة القيام بإصلاحات ما لم يقطع الدستوريون صلتهم بالشيوعيّين.

- التحالف مع القوى الديمقراطية واليسارية بفرنسا :

لقد راهن الدستوريون مثلما راهن من قبلهم زعماء حركة الشباب التونسي في طرح القضية الوطنية على تفهّم أحزاب اليسار الفرنسي لمطالب التونسيّين وعوّلوا عليها لمساعدتهم في مواجهة رموز اللّوبي الاستعماري في باريس وفي البلاد التونسية.

لكن سرعان ما خابت آمال الزعماء الدستوريّين لعدّة أسباب منها :

– هزيمة الحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية الفرنسية لسنة 1919.

– التصدّع الذي حصل داخل الحزب الاشتراكي إثر انعقاد مؤتمر تور (Tours) في ديسمبر من سنة 1920 لمّا صوّتت أغلبية المؤتمرين ضدّ انضمام هذا الحزب إلى الأمميّة الثالثة وانشقاق أنصار هذه الأخيرة مكوّنين الفرع الفرنسي للأمميّة الشيوعيّة الذي بعث بدوره فرعا له بتونس بداية من سنة 1921.

وقد أكّد الشيوعيّون تضامنهم مع حركات التحرّر في المستعمرات ومؤازرتهم الفعلية للحركات الوطنية المناهضة للاستعمار. ولئن حاول الدستوريون الاستفادة من هذا الدعم المبدئي للقضيّة الوطنية إلاّ أنّهم تعاملوا بحذر شديد مع الشيوعيّين بسبب تهديدات الأوساط اليمينيّة الفرنسيّة بباريس وبتونس والاشتراكيّين وبعض القوى المحافظة بتونس محذرين إيّاهم من نتائج التعامل مع من نعتوا بالتطرّف والمعادين لفرنسا وللدّين الإسلامي. كما ربط الفرنسيون إنجاز إصلاحات لفائدة التونسيّين بضرورة قطع الدستوريّين صلتهم بالشيوعيّين، ممّا أجبر الدستوريّين على التبرّئ من تهمة التواطئ مع الشيوعيّين وشرعوا في المقابل في التقرّب من الاشتراكيّين.

– الدعاية بواسطة الصحافة :

لقد شهدت الصحافة الوطنية خلال هذه المرحلة انتعاشة فعلية. فإضافة إلى عودة صحف قديمة إلى الصدور مثل "مرشد الأمّة" و"الصّواب"، ظهرت صحف جديدة مثل "لســـان الشعب" و "الوزير" و"العصر الجديد"... وقد تطوّر عدد الصحف التي كان مديروها من التونسيّين من إثنتين وعشرين صحيفة سنة 1920 إلى ثمان وثمانين في جانفي 1922، وكانت جلّ هذه الصحف تساند أفكار الحزب الدستوري وتعمل على نشر مبادئه خاصّة وأنّ العديد من مديري هذه الصحف مثل محمّد الجعائبي والطيّب بن عيسى والشاذلي المورالي كانوا في البداية ضمن الهياكل القيادية للحزب الدستوري، كما كان جلّ رؤساء التحرير في الغالب من الدستوريّين أو من المتعاطفين معهم وساهموا في تكوين "رأي عام" مؤيّد لفكرة الدستور. وقد اضطلعت الصحافة الصادرة باللّغة العربية

خلال تلك الحقبة بدور الدعاية لفائدة الحزب الدستوري ونشر الوعي الوطني لدى العديد من الفئات الاجتماعية وخاصّة منها تلك المتعلّمة والتي تقطن بالحواضر.

IV– نشاط الحركة الوطنية بين المدّ والجزر

1- تراجع نشاط الحركة الوطنية إثر أزمة أفريل 1922 :

– أزمة أفريل 1922 :

أدلى الباي بحديث لصحيفة "البتي جورنال" (Le Petit Journal) الباريسية وقد نسب له الصحفي الذي أجرى الحديث أقوالا معادية للدستوريّين. وعند اطّـــلاع الباي على فحوى هذا الاستجواب الذي يبدو أنّه حُرِّف بإيعاز من المقيم العام طلب تكذيب ما ورد بالصحيفة على لسانه وعبّر عن تبنّيه لعديد مطالب الدستوريّين مهدّدا بالاستقالة في صورة عدم تلبيتها.

وقد عبّر الحزب الدستوري عن مساندته لمحمّد الناصر باي بالدعوة إلى إضراب عام في العاصمة وبتنظيم مظاهرة سلميّة بتونس وبالمرسى يوم 5 أفريل من سنة 1922. إلاّ أنّ المقيم العام نجح في إرغام الباي على التراجع عن تقديم استقالته واستطاع بذلك فكّ التحالف بين الباي والدستوريّين.

– إصلاحات جويلية 1922 :

تتمثل الإصلاحات في بعث مجالس القيادات (29 قيادة) ومجالس الجهات (5 جهات) التي كان يرأسها خمسة مراقبين مدنيّين. وكانت الأغلبية فيها للفرنسيّين. وكان بالإمكان حلّ هذه المجالس لأسباب تتعلق بالأمن العام. كما أنشِئ المجلس الكبير الذي عوّض الندوة الاستشارية وقد كان يضم قسمين (44 فرنسيّا و18 تونسيّا).

وكانت مهام مختلف هذه الهيئات التي يُنتَخب أعضاؤها لمدّة ست سنوات محدودة ولا يُسْمَح لها بالخوض في المسائل السياسية ويقتصر دورها على إبداء الرأي في بعض الجوانب الاقتصادية.

وقد ندّد الحزب الدستوري بهذه الإصلاحات واعتبرها محدودة وتمثل تمييعا لمطالبه التي رفعها منذ نشأته ودعا إلى مقاطعتها، ولكن أمام فشله في ذلك حاول الحصول على نفوذ داخل الهيئات المكوّنة فلم يفلح.

وقد مثلت إصلاحات 1922 وسيلة إضافية للحدّ من تأثير الحزب الدستوري بالبلاد.

- عجز قيادة الحزب الدستوري عن المحافظة على انسجامها :

لقد عملت السلطة الاستعمارية على استغلال بعض التناقضات في صلب قيادة الحركة الوطنية واختلاف بعض الرؤى حول كيفيّة التعامل مع السلطات الفرنسية وحول برنامج العمل والمطالب للحدّ من تأثير الحزب الدستوري.

فقد شجّع المقيم العام الفرنسي بتونس بعض العناصر القيادية مثل حسن القلاّتي ومحمّد النعمان على الانشقاق عن الهيكل الأمّ وتأسيس الحزب الإصلاحي في أفريل 1921، مع تمكينها من إصدار صحيفة "البرهان" التي عبّرت عن مواقفها التي تتلخّص أساسا في التركيز على الجانب الاقتصادي وفي اعتبار المطالبة بسنّ دستور للبلاد مطلبا مشطّا.

كما انضاف إلى هذا الانشقاق خروج فرحات بن عيّاد ممثل الحزب الدستوري في باريس عن صفوف هذا الحزب ليكوّن عند رجوعه إلى تونس "الحزب الدستوري المستقلّ" بدعم من الطيب بن عيسى مدير جريدة "الوزير" والشاذلي المورالي مدير جريدة "المنير". إلاّ أنّ هذين الحزبين سرعان ما اختفيا لأنّهما كانا عبارة عن "هيئة أركان بلا جنود". لقد عجز الثعالبي عن تطويق الخلافات الداخلية رغم محاولاته الهادفة إلى إعادة اللّحمة بين أعضاء الحزب الدستوري.

وأمام فشل الحزب الدستوري في إقناع الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية بشرعيّة مطالبه واعتدالها وأمام فشله في استمالة القصر خاصة إثر وفاة محمّد الناصر باي ومصادقة محمّد الحبيب باي على إصلاحات جويلية 1922، وإثر تراجع موارد الحزب المالية خاصة بعد صدور الأمر المؤرّخ في 8 ماي 1922 الذي يمنع عمليات الاكتتاب التي كان يقوم بها الحزب لتغطية بعض مصاريف أنشطته وعلى إثر خروج العديد من عناصره القيادية عن

صفوفه، قرّر عبد العزيز الثعالبي وتحت ضغوطات المقيم العام مغادرة البلاد يوم 26 جويلية من سنة 1923 في اتّجاه المشرق.

2- قانون التجنيس وميلاد جامعة عموم العملة التونسيّة واستفاقة الحركة الوطنية :

لئن عرف نشاط الحزب الحر الدستوري فتورا، فإنّ هياكله سرعان ما عرفت استفاقة تزامنت مع صدور قانون التجنيس في 20 ديسمبر 1923.

- قانون التجنيس :

لقد أقرّت السّلط الاستعمارية قانون التجنيس الذي يتمثل في منح الجنسيّة الفرنسية لكلّ أبناء الأوروبيين المقيمين بتونس بغية التصدّي "للخطر الإيطالي" بالإيالة الذي يعتمد على التفوّق العددي لأبناء الجالية الإيطالية مقارنة بعدد الفرنسيّين المقيمين بتونس، رغم تعدّد الإجراءات التي اتخِذت لحثّ هؤلاء على المجيئ إليها. كما يهدف القانون كذلك إلى الحدّ من تأثيرات الحركة الوطنية التونسية وذلك بمحاولة استقطاب العناصر التونسية المتعلّمة التي يمكن أن تتعاطف معها بترغيبها في الحصول على الجنسيّة الفرنسية. وقد استغلّ الزعماء الدستوريّون صدور هذا القانون لشن حملة صحفية ضدّ السلطات الاستعمارية ولإظهار أنّ التجنيس يمسّ هويّة التونسيّين.

- ميلاد جامعة عموم العملة التونسيّة :

لقد برزت فكرة تكوين نقابات تونسية مستقلّة عن النقابات الفرنسية، في وقت كانت فيه البلاد تمرّ بأزمة اقتصادية. وقد كان العمّال التونسيّون يجدون صعوبة في الاندماج داخل الهياكل النقابية الفرنسية التي كانت لا تدافع عن مطالبهم بالقدر الكافي، كما كانت في الغالب تستعملهم كقوّة ضغط. وقد بدأت فكرة تكوين النقابات المستقلة تنتشر تدريجيّا خاصّة في أوساط القطاعات التي شهدت حركة إضرابات في صائفة 1924 وبصفة أخصّ في صفوف عملة الرصيف بتونس وببنزرت.

وفي هذه الأثناء، كان الحزب الدستوري واعيا بأهمّية الحركة النقابية التونسية لتوسيع دائرة نفوذه وساهم في تأسيس جامعة عموم العملة التونسيّة في ديسمبر 1924.

وقد عيّن مؤسّسو الجـــامعة لجنة تنفيذية أسندت كتابتها العامّة إلـــى محمّد علي الحامي (1890-1928 ؟) الذي جاء إلى تونس قادما إليها من ألمانيا في شهر مارس من سنة 1924.

كما أعدّ للجامعة قانون أساسي جاء فيه أنّ الغاية من تكوينها "أن تجمع الأجراء... بصرف النظر عن جنسياتهم وأديانهم للدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية...".

ورغم النشاط الحثيث الذي قامت به العناصر القيادية للجامعة من تكوين نقابات بعديد جهات البلاد وتأطير بعض الإضرابات خلال الفترة القصيرة من حياتها، فإنّها واجهت مصاعب عديدة منذ انبعاثها وتتمثل خاصة في :

- معارضة اتّحاد النقابات الفرنسية (C.G.T) لتكوين النقابة التونسية معتبرا إيّاها "مشروعا ملّيا" سيضعف قوّة العمّال في تونس، وقد كان الاتّحاد يخشى انحياز جامعة عموم العملة التونسيّة إلى صف الشيوعيّين.

تأثير موقف الاشتراكيّين الرافض لتكوين نقابة تونسية على موقف الدستوريّين الذي تغيّر من داعم لهذه التجربة إلى محرّض للعمّال التونسيّين على الانسلاخ عنها.

- **الدستوريّون و "كتلة اليسار" :**

علّق الحزب الدستوري آمالا في تحقيق مطالبه على الحكومة الفرنسية إثر وصول "كتلة اليسار" إلى الحكم بفرنسا في ماي من سنة 1924، ولتجسيم هذا التوجّه أرسل وفد دستوري إلى باريس في نوفمبر 1924 محمّلا بعرائض ممضاة من قبل آلاف الأهالي لعرض القضية التونسية على الأوساط اليسارية.

ولئن أكّد أعضاء الوفد الدستوري على اعتدال المطالب الوطنية ونفوا تهمة التعاون مع الشيوعيّين، فإنّهم لم يجدوا حظوة لدى الدوائر السياسية العليا في باريس التي أكّدت استحالة القيام بإصلاحات ما لم يستتبّ الأمن بالبلاد التونسية

محمّد علي الحامّي (1890-1928؟)

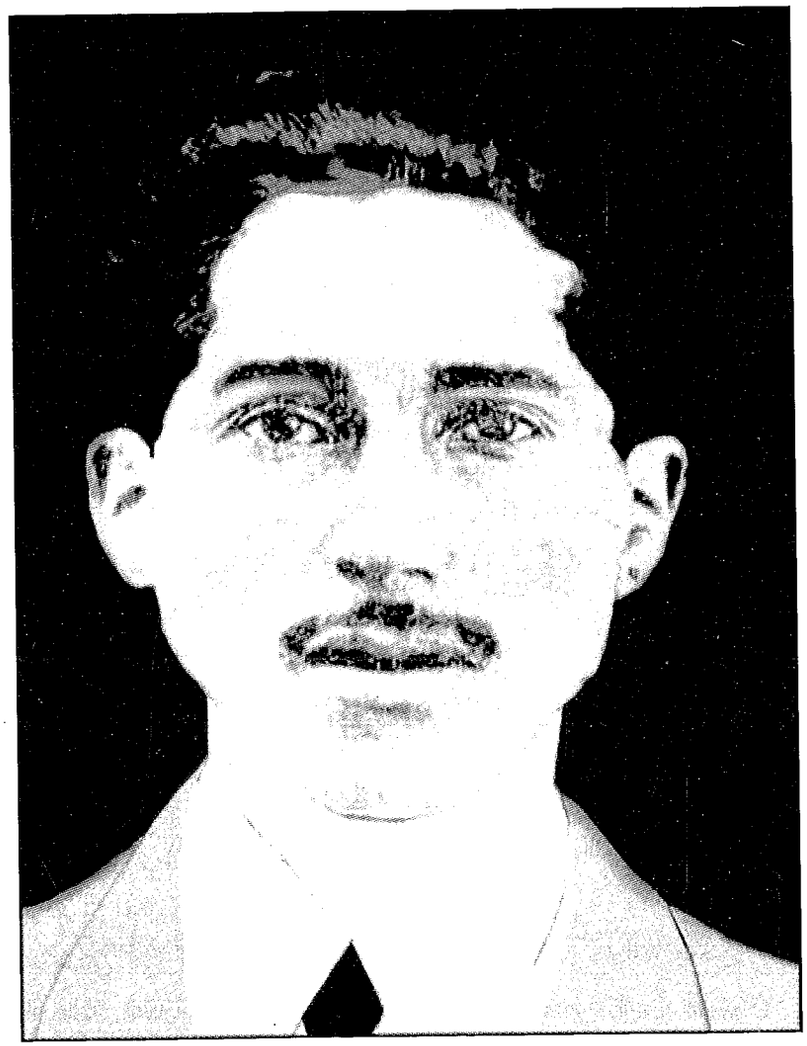

ويقطع الدستوريّون صلتهم بالشيوعيّين.

وإذ فشلت كلّ مساعي الدستوريّين لإقناع اليسار الفرنسي بالاستجابة لمطالبهم وللتصدّي للإصلاحات سنة 1925 وكذلك لمحاولة فك العزلة التي أصبح عليها الحزب على الصعيدين الداخلي والخارجي، قطع هؤلاء الدستوريّون صلتهم بالشيوعيّين وتخلّوا نهائيا عن جامعة عموم العملة التونسيّة وانضمّوا إلى "كتلة المعتدلين" التي تكوّنت في فيفري 1925 وكانت تضمّ الحزب الاشتراكي والحزب الإصلاحي والأعضاء التونسيّين في المجلس الكبير.

3- سياسة القمع وتواصل العمل الجمعيّاتي :

- سياسة القمع :

رغم المرونة التي أبدتها قيادة الحزب الدستوري في التعامل مع الأوضاع، فقد اتبعت السلطة الاستعمارية سياسة قمعية تمثلت في محاكمة العديد من التونسيّين وفي طرد البعض الآخر خارج تراب الوطن وفي سنّ تشريعات زجرية تهدف إلى الحدّ من حرّية نشاط الحركة الوطنية.

فقد بدأت تلك السلط تترصّد أوّل فرصة للقضاء على جامعة عموم العملة التونسيّة. وقد وجدت في إضرابات حمّام الأنف في أواخر جانفي 1925 الفرصة لإلقاء القبض على القيادة النقابية وبعض العناصر الشيوعية (فينودوري) في فيفري 1925 ليتمّ تقديمهم للمحاكمة بتهمة التآمر على أمن الدولة وليحكم عليهم بالنفي وبذلك تمّ القضاء على التجربة النقابية التونسية المستقلة الأولى التي تعود أهمّيتها إلى نظرة روّادها القائمة على تلازم البعدين الوطني والاجتماعي في العمل النقابي. وبالتّوازي مع ذلك حاولت بعض العناصر "الراديكالية" الشابّة في صلب الحزب الدستوري (محي الدين القليبي – أحمد توفيق المدني– الطاهر الحدّاد – عبد الرّحمان اليعلاوي...) تجذير طرق النّضال الوطني. وقد كانت وراء العديد من التحرّكات الاحتجاجية التي نُظّمت بالعاصمة مثل مظاهرة الطلبة الزيتونيّين يوم 28 فيفري 1925 ضدّ إقامة تمثال الكردينال لافيجري.

كما نظّم بعض الدستوريّين حملة صحفية للتنديد بتدخل فرنسا ضدّ الريفيّين بالمغرب الأقصى وضدّ اعتداءات الجيوش الفرنسية على سوريا. ولمجابهة هؤلاء الدستوريّين قامت السلطات الاستعمارية بتعطيل العديد من الصحف مثل "إفريقيا" و"العصر الجديد" و"الاتحاد" و"Le Libéral" كما قامت بإبعاد كلّ من أحمد توفيق المدني وعبد الرّحمان اليعلاوي إلى التراب الجزائري، وحوكم عمر بن قفراش رئيس الشعبة الدستورية بقابس بتهمة جمع التبرّعات لفائدة عبد الكريم الخطّابي.

وإلى ذلك، جرّدت السلط القضاة التونسيّين من كلّ صلاحياتهم في مجال النظر في المخالفات المتعلّقة بالصحافة وبالجمعيات والاجتماعات والاكتتابات لأغراض سياسية. وأصدرت نفس السلط بتاريخ 29 جانفي 1926 ما عرف بـ "**القوانين الجائرة**" (décrets scélérats) التي منعت الاجتماعات السياسية والنقابية وانتقاد أعمال الحكومة. وأصبح صدور الصحف بمقتضى هذه القوانين رهين قرار حكومي.

- تواصل النشاط الجمعيّاتي :

لقد كان للتحسّن النسبي للأوضاع الاقتصادية بتونس بين سنوات 1926-1929 علاوة على نتائج سياسة القمع التي سُلّطت على النخب تأثير واضح على النشاط السياسي الفعلي والمباشر للحركة الوطنية إذ اكتفى القادة الدستوريّون بدعم الحركات الثقافية والفكرية وسعوا إلى تأطير عديد الجمعيات مثل جمعيّة "قدماء الصادقية" التي ألقى بناديها الأدبي بعض المثقفين عديد المحاضرات حول مواضيع سياسية ودينية.

وكان لنشاط جمعية "نجم شمال إفريقيا" التي تكوّنت بفرنسا سنة 1926 صدى بالبلاد التونسية خاصة عندما أخذ طابعها السياسي يظهر تدريجيّا.

وظهرت بعض جمعيات التمثيل مثل "المستقبل التمثيلي" وقد كانت بعض عروضها المقدّمة مناسبة لإبراز العسف الاستعماري.

وساهمت النوادي الرياضية مثل **الترجي الرياضي التونسي** (1919) و**النادي الإفريقي** (1920) و**النجم الساحلي** (1925)... بدور هام في إثارة الحس الوطني وأصبحت تلك الجمعيات أدوات للدّعاية الوطنية تظهر خلال ما كان

يسبق المباريات من احتفالات شعبية يُرْفع خلالها العلم التونسي وتُردّد الأناشيد الوطنية.

لقد طوّرت الحركة الوطنية خلال العشرينات أساليب نضالها وحاولت توضيح برامجها وتوسيع مجال نشاطها ليشمل المجال الاجتماعي. وقد مكّن ذلك من تنامي الوعي في صفوف شرائح واسعة من المجتمع التونسي المتضرّرة من سياسة الاستغلال الاستعماري وبذلك مهّد الدستوريّون لتجذر الحركة الوطنية الذي تزامن مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث

منعطف الثلاثينات
أو نحو تجذّر الحركة الوطنية

لقد كانت الثلاثينات من القرن العشرين حبلى بالأحداث والتطورات على الساحة التونسية والعالمية : فهي سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية وتصاعد المدّ الفاشي وتوتر العلاقات الدولية المنذرة باندلاع حرب عالمية ثانية من جهة، وهي سنوات التحدي الاستعماري والقمع الرهيب المسلّط على سكان المستعمرات من جهة ثانية. ومثلت في تونس، مرحلة من أدق مراحلها : فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي استمرت لسنوات طويلة قد دكت مختلف الفئات الاجتماعية وساهمت في تدمير البنية التقليدية للاقتصاد والمجتمع عبر الزحف الهائل للبضائع الأجنبية وعمليات المصادرة والبيوعات الرهنية والإفلاس الجماعي لشرائح هامة من الحرفيين والفلاحين والتجار. وإلى جانب ذلك كانت مرحلة تحدي الهوية الوطنية بانعقاد المؤتمر الأفخارستي والاحتفال بخمسينية تركيز نظام الحماية واشتداد التنافس الامبريالي من أجل إيجاد موطئ قدم فيها. وهي كذلك مرحلة الآمال المحبطة التي مثلتها التجربة القصيرة لحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا وما حملته من آمال للوطنيين وما انتهت إليه من أحداث دامية.

إن هذه السنوات هي بداية مسار جديد فقد فيه الجناح التقليدي في الحركة الوطنية (اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي) موقعه المتقدم الذي انتزعه الجناح المجدد (الديوان السياسي) وهي السنوات الحاسمة التي تشكلت فيها قيادة الحركة الوطنية الجديدة.

I- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ومسار إعادة هيكلة المجتمع التونسي

1- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية :

مرّت تونس خلال ثلاثينات القرن العشرين بأزمة اقتصادية خانقة ألحقت أضرارا بالغة الخطورة بالاقتصاد والمجتمع. فقد شهدت البلاد في بداية الثلاثينات تقلّبات مناخية عمّ فيها الجفاف (1930) وتهاطلت فيها الأمطار بغزارة مما أحدث فيضانات في الوسط والشمال (1931) إضافة إلى اجتياح الجراد لمناطق الوسط والجنوب (1932) تأثرت لها الفلاحة فانهار الإنتاج النباتي والحيواني بنسب مفجعة وأصبحت قطاعات واسعة من السكان تهددها المجاعة.

إنّ الأزمة التي أصابت العالم الزراعي الذي يعتبر محور الحركة الاقتصادية سيصيب كنتيجة منطقية العالم الحضري أي النشاط الحرفي والتجاري. فانهيار أسعار المنتوجات الفلاحية أثر بشكل بالغ على مداخيل السكان الريفيين وقدرتهم الشرائية وهم أبرز حرفاء العالم الحضري أضف إلى ذلك المزاحمة التي تواجهها المنتوجات التونسية أمام سيل السلع الأروبية الأكثر جودة والأقل كلفة والفرنسية منها بالخصوص التي تتمتع بامتيازات الاتحاد القمرقي.

إنّ إغراق السوق التونسية بكميات هائلة من البضائع الفرنسية والأروبية عموما، سيوجه ضربة قاضية لما تبقى من صناعات حرفيّة وخصوصا صناعات الشاشية والجلد والنسيج. ولم تنج من هذه الأزمة حتى الشركات الرأسمالية الكبرى كشركة صفاقس قفصة وشركة السكك الحديدية.

وكما مست الأزمة قطاع الصناعات الحرفية والقطاع العصري فإنها ستؤثر بعمق على النشاط التجاري : فقد تقلص النشاط التجاري الداخلي نتيجة الانهيار الشديد الذي أصاب القدرة الشرائية لعموم المستهلكين بسبب الانخفاض الحاد لأسعار المواد الأساسية زد على ذلك تقلص الصادرات وانحدار قيمة المبادلات الخارجية.

إنّ الأزمة عامّة ومسّت كلّ القطاعات وكل الفئات لكن بدرجات متفاوتة من نتائجها تسجيل نسب إفلاس متزايدة : فلم يعد باستطاعة المعمرين ولا المزارعين التونسيين الذين تحصّلوا على قروض من البنوك المختصة أو المرابين أن يعيدوا ما تخلّد بذمّتهم من الدّيون وفوائضها نتيجة تدني الأسعار وانهيار المداخيل فعم الإفلاس عموم المزارعين فسارعت البنوك والمرابون إلى عقل أملاك مدينيهم وحلت الكارثة بالمزارع التونسي وبدأت عملية بيع الأملاك المرهونة التي بلغ عددها 871 في شهري جوان وجويلية 1934 منها 626 عقارا للتونسيين أي ما نسبته 72 %. وفي شهر أكتوبر 1934 كان هناك ثلاثة آلاف عقار معقولة مسجلة في قائمة المحكمة المدنية بتونس العاصمة لتباع بيعا عدليا.

هذا بالنسبة للمزارعين وكذلك شأن الحرفيين الذين كف أغلبهم عن العمل وأغلقوا دكاكينهم وفي أحسن الحالات خفّضوا نشاطهم بصفة عامة. هؤلاء الحرفيون الذين دفعهم اليأس والانسحاق أمام الآلة الرأسمالية الزاحفة والأزمات المتولدة عنها إلى مطالبة السلط بوقف العمل بالآلات الميكانيكية التي دمرت صناعاتهم.

وبفعل حدة الأزمة والإفلاس الذي ضرب شرائح عديدة من المجتمع التونسي تضخم جيش العاطلين عن العمل وخيم على البلاد جو ثقيل فقد تكثفت حركة النزوح نحو الشمال وخصوصا نحو العاصمة وانتشرت أعمال النهب والسرقة. فكلّ الوسائل أصبحت مشروعة من أجل توفير القوت لسكان يدافعون عن حق البقاء.

إنّ إفلاس أعداد متزايدة من التجار والحرفيين والاستيلاء على الممتلكات المرهونة وتواصل الأزمة في أهم قطاعات الاقتصاد العصري (مناجم – نقل) سينتهي إلى تكديح قسم هام من السكان وإلى تضخيم صفوف العاطلين عن العمل وبذلك لم تتوقف عملية تدمير البنية التقليدية للاقتصاد والمجتمع التونسيين بل تسارعت وتيرتها. فالأعداد الضخمة التي فقدت وسائل إنتاجها لم يتم استيعابها وإدماجها في الاقتصاد العصري وإنما كونت جيشا من المتسولين والمتسكعين ومن أشباه البروليتاريا.

2- الاستفزازات الاستعمارية ونهوض الحركة الوطنية :

لم تتوان السلط الفرنسية في ظل هذه الأجواء القاتمة من استفزاز وتحدي المشاعر الدينية والوطنية بتنظيم المؤتمر الأفخارستي والاحتفال بخمسينية بسط نظام الحماية والإصرار على دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية مما سيكسب الحركة الوطنية زخما جديدا رغم سريان "الأوامر الجائرة".

- انعقاد المؤتمر الأفخارستي :

قرّرت الكنيســة بدعم من سلطة الحماية تنظيم مؤتمر مسيحي كاثوليكي بتونس – الأرض العربية الإسلامية – واعتبر ذلك استفزازا وتحديا للمشاعر الدينية كجزء من الحملة الاستعمارية لمسخ الهوية الثقافية للشعب التونسي.

وقد نظم المؤتمر بين 7 و 13 ماي 1930 بإشراف من السلط الاستعمارية ودعمها المادي في وقت شهدت فيه بلاد المغرب أحداثا مماثلة تمثلت في تنظيم الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر وإعلان الظهير البربري في المغرب الأقصى. لقد كان هذا المؤتمر بمثابة حملة صليبية تاسعة تريد استعادة مجد الكنيسة الرومانية بإفريقيا وتنصير سكانها الذين خضعوا للحكم العربي الإسلامي لمدة ثلاثة عشر قرنا.

لقد ضمّت القائمة الشرفية للمؤتمر الأفخارستي وجوها تونسية بارزة تتقلد وظائف دينية وسياسية عالية كشيخ الإسلام محمد بيرم والمفتي المالكي الطاهر بن عاشور والوزير الأكبر خليل بوحاجب ووزير القلم الهادي الأخوة والوزير السابق الطيب الجلولي بالإضافة إلى محمد شنيق ومحمد بن رمضان وعمر البكوش أعضاء القسم التونسي في المجلس الكبير والشاذلي العقبي شيخ مدينة تونس وصلاح الدين البكوش قايد ضاحية مدينة تونس.

وانعقد المؤتمر تحت الرئاسة الشرفية للباي وبذلك اكتسب شرعية لدى سلطات الحماية والأوساط الكاثوليكية فسهل بذلك مهمتها. وقد ساهمت سلطات الحماية لإنجاح إعداد المؤتمر وانعقاده، بمنحة قدرها مليونان من الفرنكات بالإضافة إلى المقدار نفسه الذي تتحصل عليه الكنيسة كل سنة من ميزانية الدولة : أربعة ملايين من الفرنكات تدفع من جيوب التونسيين لانعقاد مؤتمر استفزازي في وقت كانوا فيه أحوج إليها لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وهنا انطلقت الحملات الصحفية لتعلن تنديدها بالمشرفين على المؤتمر والمدعوين للمشاركة. وقد كان المؤتمر أيضا فرصة للصحافة والقوى الوطنية لطرح مواضيع على غاية من الأهمية تتمحور حول الضمانات الدستورية والمراقبة المالية لميزانية الدولة. ووجّه الحزب الدستوري نداءات في رسائل ممضاة للباي والشخصيات التونسية المشاركة لمقاطعة المؤتمر إلا أنها لم تجد الصدى المرجو فتحرك في اتجاه الجماهير فكثف من عقد الاجتماعات ونظم عديد التحرّكات الشعبية : فقد انطلقت إضرابات عمال الرصيف ببنزرت وطلبة جامع الزيتونة وتلاميذ معهد كارنو والمدرستين الصادقية والعلوية وأغلقت الدكاكين احتجاجا على انعقاد المؤتمر وعلى وقاحة الشبان المسيحيين الذين كانوا يجوبون شوارع العاصمة مرتدين زيّ الصليبيين ممّا شكّل تحدّيا إضافيا للتونسيين المسلمين.

- الاحتفال بخمسينية بسط نظام الحماية :

لم تمض سنة على انعقاد المؤتمر الأفخارستي وإعلان الظهير البربري والاحتفال بمئوية احتلال الجزائر حتى شرعت سلطات الحماية في الإعداد للاحتفال بخمسينية بسط الحماية على تونس. وهو احتفال تريد فرنسا من ورائه تأكيد هيمنتها على البلاد التونسية وفرض سيطرتها بدون رجعة، كما أرادت، من وراء حملة إعلامية منظمة، إبراز المنجزات الفرنسية، واستعراض قوّتها والتعبير عن اعتزازها بما حققته السّياسة الفرنسية في "تونس الفرنسية" في إطار ما تسمّيه بـــ "المهمّة الحضارية". وقد كلف الإعداد والاحتفال بخمسينية بسط الحماية، الميزانية التونسية ثلاثمائة مليون فرنك كان التونسيون في أشدّ الحاجة إليها.

وردّ الحزب الدستوري على ذلك بتكثيف اجتماعاته ودعوته الأهالي إلى مقاطعة الاحتفال كما فعل الشعب الجزائري قبل سنة. وانطلقت الصحف الوطنية منددة بهذه الممارسات "اللاأخلاقية" و"اللامقبولة" وقامت بالردّ على الدعاية الاستعمارية فاضحة مساوئ الاستعمار والحرمان الذي يتخبط فيه التونسيون منذ خمسين سنة في مجال الحقوق السياسية ومصادرة الأراضي وانتشار مظاهر البؤس.

وأمام الحملة الصحفية العنيفة والتوتر الذي أحدثه الاحتفال بالخمسينية سارعت سلطات الحماية إلى إيقاف بعض الجرائد كـــ "الوزير" و"النهضة"

ورفع دعوى قضائية ضد "صوت التونسي" الناطقة بالفرنسية والتي لا يسمح قانون الصحافة بتعطيلها. غير أن ضغط الرأي العام الوطني دفع بالسلط الفرنسية إلى حفظ القضايا المتعلقة بأصحاب الجرائد المعطلة وإطلاق سراح محرريها فكان ذلك نصرا رائعا للقوى الوطنية وأكد مرّة أخرى أن قوة الجماهير ضرورية وحاسمة لإكساء العمل السياسي النجاح المطلوب. وسيتأكد ذلك مرّة أخرى في المحنة التي تعرّض لها التونسيون بخصوص دفن المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية.

- أحداث التجنيس :

أثار دفن المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية حركة شعبية أوسع وأعمق ممّا أثاره انعقاد المؤتمر الأفخارستي بقرطاج أو الاحتفال بخمسينية بسط الحماية. وكانت هذه الحركة، وقد تجاوزت إطار مدينة تونس، تلقائية أوّل الأمر ثم احتضنها فيما بعد الشق المتصلب في الحركة الوطنية وقد أدرك بوضوح ما لهذا السّلاح من الأهمية في كل عمل سياسي.

وكانت مسألة دفن المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية قد انطلقت منذ الحملة التي قام بها الوطنيون التونسيون ضدّ قانون 20 ديسمبر 1923 الذي منح التونسيين بعض التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية. وبالاعتماد على النصوص القرآنية، أقر الوطنيون التونسيون إذاك أن من تخلى عن جنسيته تخلى في الآن نفسه عن دينه، وأنّ المتجنس يعتبر مرتدا ويجب عزله عن المجتمع الإسلامي فلا يجب الاقتراب منه أو إقامة علاقات معه ولا يمكنه أن يرث من مسلم أو ينقل إليه إرثا وأن لا تصلّى عليه صلاة الجنازة وأن لا يدفن في مقابر المسلمين.

ولم تطرح معارضة السكان لدفن المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية قبل 1930. غير أن أزمة الثلاثينات الاقتصادية وآثارها الاجتماعية وتحدي المشاعر الوطنية أدى إلى إثارة المسألة بحدة وتفجّر الوضع وشنت الصحف الوطنية حملة عنيفة على المتجنسين عارضة على صفحاتها فتوى الشيخ الزنكلاوي الأستاذ بجامع الأزهر التي أصدرها سنة 1924 والقائلة بخروج المتجنس عن الديانة الإسلامية. ودعم هذا الموقف بالفتوى التي أصدرها مفتي بنزرت الشيخ ادريس الشريف، هذا رغم تمكن سلطات الحماية

من استصدار فتوى من شيخي الإسلام الحنفي والمالكي تقول بإمكانية حمل التونسيين للجنسية الفرنسية دون أن يعتبر ذلك تخليا عن العقيدة الإسلامية.

إن التحركات العديدة التي عرفتها كثير من مدن الإيالة والمواجهات الدامية أحيانا وأمام ضغط القوى الوطنية المدعوم بقرار المؤتمر الإسلامي بالقدس الداعي إلى تشديد النضال ضد التجنيس ومواجهة سياسة الإدماج، سيرغم فرنسا في النهاية على ارتكاب أخف الضررين بإعداد مقابر خاصة لدفن المتجنسين.

II- أزمة الحركة الوطنية ونشأة الدستور الجديد

هذه الوضعية، إضافة إلى تطور التعليم ووسائل الاتصال والنمو الديموغرافي- الحضري بالخصوص - من شأنه أن يعمق الوعي الوطني للجماهير الشعبية فنتج عن ذلك اختلال بين درجة الوعي الوطني للجماهير والتكتيك المعتمد من قبل القيادة القديمة لحزب الدستور.

إن هذا الاختلال بين الوعي المتنامي للجماهير الشعبية وتكتيكات الحزب الدستوري الملتزمة بموقف التهدئة والاعتدال في أغلب الأحيان، والذي أفرزته التحولات الهيكلية في صلب المجتمع التونسي، وبروز جيل جديد من المثقفين هي التي ستفضي في النهاية إلى تصدع الحركة الوطنية و إلى حدوث الانشقاق الدستوري سنة 1934.

وإنه لا يمكن لنا أن نفهم الانشقاق الذي عرفه الحزب الدستوري دون وضعه في إطاره أي في إطار الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تونس في مطلع الثلاثينات، وإلى البناء الداخلي للحزب بالعودة إلى استقراء المنبت الاجتماعي لقيادة الحزب والمنطلقات الفكرية التي يتمحور حولها خطه السياسي ومواقفه وبرامجه بالإضافة إلى طرق ووسائل النضال الوطني علاوة على علاقته بالجماهير.

1- تحوّل الأطر وصعود نخبة جديدة لقيادة الحركة الوطنية :

تميزت الثلاثينات بتنامي الشعور الذي تتداخل فيه أشكال الوعي الوطني والعرقي/الأثني والاقتصادي والاجتماعي. يضاف إلى ذلك تطور ملحوظ

للتنظيم السياسي للأحزاب الوطنية في إيديولوجيتها وتكتيكها ووسائل عملها وتعبيرها الذي ترافق مع تطور سريع للوعي السياسي للجماهير الذي بدأت النخب ترتكز عليها أكثر فأكثر عاملة على ضبطها وتوجيهها خصوصا الأجيال الشابة منها المتميزة باندفاعها وتطلعها إلى التعبير السريع.

فالأحداث الكبرى والعديدة والدامية أحيانا التي اندلعت خلال هذه الفترة وحتى وإن لم تكن في أغلب الأحيان نتاج عمل مدروس ومبرمج، هي على أية حال مؤشر لـــ"وطنية" جماهيرية أهلية بدأت في التنظم وتعي قوتها بفضل الحريات العمومية والاجتماعية التي تحققت.

وإنّ الحركة الوطنية التي أفرزتها نخبة حضرية، بدأت تنتشر سريعا في الأوساط العمّالية وحتى الريفية وأصبحت حركة شعبية يحركها حسّ عصري للأمّة والوطن أو منكفئ على نفسه ينهل من المقومات الثقافية والحضارية العربية الإسلامية.

فإذا ما كانت طبيعة التحركات الوطنية الأولى تحت إشراف وقيادة الأرستقراطية التقليدية من شيوخ الزيتونة وأعيان العاصمة التي سيتراجع دورها مع الزمن مع تفسخ دورها الاجتماعي وضرب بنيتها الاقتصادية فإن النخبة الجديدة للحركة الوطنية ستتشكل من ذوي التكوين العصري والمتشبعة بالفكر الإصلاحي لخير الدين والفكر الليبرالي الغربي متمثلة في حركة الشباب التونسي والحزب الحر الدستوري التونسي : فإلى جانب الإطار الثقافي التقليدي تشكل إطار ثقافي عصري بدأ يغطي كامل البلاد ويمس كافة الشرائح الاجتماعية وإن هذا التحول هو نتيجة لتطور عام للمجتمع الأهلي ولتطور التعليم وكان ذلك بمثابة المسار الحتمي. وهؤلاء المثقفون بعضهم له ثقافة دينية عربية إسلامية وآخرون يحملون ثقافة غربية.

وإذا ما كانت قيادة هذه التنظيمات تتشكل في البداية من "البلدية" أي "برجوازية" تونس العاصمة فإن العناصر الآفاقية ستحتل تدريجيا موقعا متقدما في الحركة الوطنية ابتداء من الثلاثينات وهذا ما يفسر إلى حد بعيد الانشقاق الذي حصل في أواخر سنة 1933 وتكرس سنة 1934. كما أن الانتشار النسبي للتعليم العصري الذي سمح لكثير من التونسيين من احتلال مواقع اجتماعية أفضل سيفضي إلى تفسخ الأطر الاجتماعية القديمة وبروز نخبة جديدة وكانت

جهة الساحل – موطن "البرجوازية الصغرى" – هي التي ساهمت في إزاحة العائلات العريقة من موقع القيادة الاجتماعية والسياسية. وهذه النخبة الجديدة، خريجة المدارس الفرنسية والمتشبعة بمناهجها، سترفع لواء "الحداثة" و"الوطنية التونسية" بدل شعار "الجامعة الإسلامية" الذي حملته حركة الشباب التونسي والحزب الحر الدستوري التونسي. كما تجب الإشارة إلى أنه طرأت تغيرات على علاقات النخبة بالجماهير نتيجة تحديث وسائل الاتصال. فعلاوة على طرق المواصلات هناك أيضا أجهزة البث الإذاعي وخصوصا الصحافة التي لعبت دورا هاما في نشر أفكار النخبة الفكرية. ووسائل النقل هذه ساعدت الشباب المتحمس ورفعت شأن العناصر المنتمية للفئات السفلى.

2- أزمة الحركة الوطنية ونشأة الدستور الجديد :

في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والهجمة الاستعمارية المستفزة للمشاعر الوطنية انعقد مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي بنهج الجبل (المدينة العتيقة) يومي 12 و 13 ماي 1933 وهو تاريخ له دلالة إذ يمثل ذكرى بسط نظام الحماية، وقد جاء في ظل نهوض جماهيري عارم لعب فيه الحزب دورا متميزا رغم سريان "الأوامر الجائرة" معزّزا بالمدّ الوطني والطاقة النضالية للشعب وتضامن العالم الإسلامي الأمر الذي مكنه من الخروج من وضع التردد، ضاما إلى صفوفه وقيادته مناضلين جددا عرفوا بمواقفهم الراديكالية أمثال محمود الماطري والبحري قيقة والأخوين الحبيب وامحمد بورقيبة.

وقد كان انعقاد المؤتمر حاسما، إذ اعتبره بورقيبة "تاريخيا" إلاّ أنه طالب الحزب بالتخلي عن وسائله البالية وبرنامجه القديم الذي تجاوزه الزمن والذي لم يعد يستجيب للرغبات العميقة للشعب التونسي. وقد خرج المؤتمر ببرنامج راديكالي طرح في وثيقته مسألة "السّير بالشعب التونسي نحو التحرير" معلنا قطعه مع سياسة المشاركة والتعاون. وعكس هذا البرنامج، الذي تبناه المؤتمرون الدستوريون، بالضرورة تحوّلا في القيادة وأساليب عمل الحزب الدستوري.

ولم يكن أمام سلطات الحماية أمام تجذر الحركة الوطنية والنهوض الجماهيري والدّور البارز الذي قامت به الصحف الوطنية بلسانيها العربي

والفرنسي في تعميق الوعي الوطني إلا أن أصدرت "الأوامر المتناهية في الجور" يوم 6 ماي 1933 التي تتيح وضع الوطنيين تحت الرقابة الإدارية. وفي نفس الإطار تم تعريض الصحف التونسية الناطقة بالفرنسية لنفس العقوبات التي أحدثت لضرب الصحافة الناطقة بالعربية بصدور أمر 27 أفريل 1933 فعطلت يوم 31 ماي جرائد "العمل التونسي" L'Action Tunisienne و"صوت التونسي" La Voix du Tunisien و"صوت الشعب" La voix du peuple . كما تمّ حل الحزب الحر الدستوري في نفس اليوم تطبيقا لمرسوم 15 سبتمبر 1888 المتعلق بالجمعيات.

في ظل هذه الظروف كيف سيواجه الحزب الدستوري الوضع الجديد خصوصا وقد أعلن قطعه مع سياسة التعاون والمشاركة التي ولّى عهدها ورسم لنفسه مهمة "السير بالشعب التونسي في سبيل التحرير" وأقحم داخل هياكله القيادية عناصر جديدة تتسم بحركيتها وراديكاليتها وتوخيها لأساليب مختلفة في المعارك الوطنية ؟ وهل ستنجح السلط الاستعمارية، التي عملت جاهدة على إضعاف الحزب الدستوري وشق صفوف الحركة الوطنية منذ العشرينات ولم تفلح، هذه المرة مباشرة أو عبر أعوانها، من استغلال الثغرات والأخطاء لتنفيذ مشروعها وتحقيق هدفها ؟

إنّ المتتبّع لمسيرة الحزب الحر الدستوري التونسي منذ نشأته وحتى انشقاق 1934 يلاحظ خروجه، منذ تأسيسه، من نخبويته وانطلاقه في توسيع قاعدته الاجتماعية ومجال تحرّكه بتأسيس شعب جديدة في تونس المدينة وضواحيها والوطن القبلي والساحل وصفاقس والقيروان وقفصة وماطر وقابس والمطوية وباجة وبنزرت... ليخرج بذلك من دائرة نفوذه التقليدية في الشمال لينغرس أكثر في جهة الساحل منطقة الكثافة السكانية الهامة وموطن "البرجوازية الصغرى" الزراعية والحرفية التي تضررت كثيرا من الأزمة الاقتصادية. ورغم المحاولات الجاهدة للتواجد في كل المناطق – حتى الريفية والنائية – ظلت منطقة الشمال الغربي والجنوب بعيدة نسبيا عن تأثيره. ومع ذلك توصل الحزب إلى نشر فروعه في أكثر من مدينة وقرية جعلته يتحول إلى أكبر حزب جماهيري في البلاد يضم حوالي ثمانين شعبة سنة 1933 و بذلك اكتسب الحزب قدرة كبيرة على التحرّك والانتشار والتأطير.

إنّ الحزب الدستوري وإن جعل من الجماهير الشعبية وسيلة ضغط ضد سلطات الحماية إلا أنه عمل دوما على التحكم فيها وتوظيفها في حدود إمكانياته النضالية والتصور السياسي الذي يعطيه للكفاح الوطني فهو يدعو دوما في بلاغاته ونداءاته إلى اتخاذ موقف "التعقل" و"الرصانة" و"الحكمة" و"اتخاذ طرق المعارضة السلمية". وكان يعتبر التحركات الجماهيرية والاندفاع الشعبي ضد سلطات الاحتلال ضربا من ضروب المراهقة السياسية والطيش والتهوّر. والجماهير الشعبية، وإن كانت ضرورية في بعض المناسبات لتكثيف الضغط، تظل في نظره قاصرة وغير قادرة على تحقيق مبتغاها دون قيادة "حكيمة" و"متبصّرة".

إنّ الخطّ التهادني الذي انتهجه الحزب الدستوري منذ منتصف العشرينات وابتعاده عن دعم الحركة النقابية والهجوم العنيف على الطاهر الحداد وجماعته إثر صدور مؤلفه "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع" والعودة إلى سياسة التهدئة في ظلّ أوضاع متفجرة سيسرع أزمة الحزب الحر الدستوري ولم تفعل أوامر 29 جانفي 1926 و 6 ماي 1933 غير إرجائها، والتي ستظهر إلى السطح إثر انعقاد مؤتمر نهج الجبل وتعيين المقيم العام الجديد "مارسيل بيروطون" Marcel Peyrouton خلفا لـ"فرنسوا منصرون"François Manceron (جويلية 1933) ذلك أن وحدة الحزب أثناء انعقاد المؤتمر لم تكن سوى مرحلة انتقالية من العلاقات المتصدّعة بين الأعضاء القدامى من اللجنة التنفيذية والعناصر الجديدة الملتحقة بهم .فهل حصل الانشقاق نتيجة اختلاف في الرؤى والتصوّرات السياسية أي اختلاف في البرامج أم هو مجرد اختلاف في أساليب العمل والتحرك ؟ وهل كان إفرازا موضوعيا أنتجته المرحلة التاريخية والهيكلة التنظيمية للحزب أم لعبت فيه العوامل الخارجية والصراعات الشخصية دورا هاما في تغذيته وتكريسه ؟

لقد ظهر انتقاد جماعة "لاكسيون تونيزيان" لقيادة الحزب الدستوري حتى قبل انعقاد مؤتمر نهج الجبل أي قبل صعود الجماعة إلى الهيئة القيادية للحزب وذلك خلال أحداث دفن المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية وردود الفعل الشعبية العنيفة. فقد استغربت "لاكسيون تونيزيان" الحذر الشديد لجريدة "صوت الشعب"، لسان الحزب الحر الدستوري والناطقة بالفرنسية من الأحداث

الجارية. فجريدة الحزب لم تتطرق إلى مظاهرة 8 أفريل 1933 ضدّ دفن المتجنسين إلا بعد أسبوع من وقوعها دون أن تقول كلمة ضد التعسف البوليسي. وسيحتدّ الخلاف بين القيادة القديمة والعناصر الجديدة داخل اللجنة التنفيذية عندما قدّم الحبيب بورقيبة استقالته من الهيئة القيادية بسبب التوبيخ الذي وجه إليه لتزعمه وفدا من المنستيريين أتى لمقابلة الباي في سبتمبر 1933 احتجاجا على أعمال العنف التي رافقت رفض الأهالي دفن أحد المتجنسين في المقبرة الإسلامية، بالإضافة إلى رفت البحري قيقة من الحزب بناء على أنه قد أذاع "أسرارا" "من شأنها إذا أذيعت أن تضرّ بمصالح الحزب والأمّة..." ممّا أدّى إلى تضامن كل من الأخوين بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر معه.

ففي المقابلة التي تمت بين أعضاء اللجنة التنفيذية والمقيم العام الجديد – بيروطون – ونزولا عند طلبه بتهدئة الأجواء والوعد بالقيام بإصلاحات جدية، وافقت القيادة الدستورية على الركون إلى التهدئة وقبول مطالب المقيم العام الجديد بالابتعاد عن برنامج نهج الجبل وتهيئة النفوس لذلك. غير أن "الاتفاق" الذي تم التوصل إليه لم يمر دون أن يحدث دويا في الأوساط الدستورية. فقد سارع البحري قيقة، وكان ضمن الوفد، إلى إذاعة الخبر الذي استغل من قبل جماعة "العمل التونسي" للتنديد بأحمد الصافي، زعيم الحزب، وجماعته وفضحهم أمام الدستوريين متهمين إياهم بخرق مقررات المؤتمر الأخير. فهل تم فعلا خرق قرارات مؤتمر نهج الجبل التي عاهدت بـــ "السير بالشعب التونسي في سبيل التحرير" ؟ ويأتي موقف قياده الحزب الدستوري من جماعة "العمل التونسي" تحسبا من تصاعد العمل الجماهيري في وقت استمال فيه المقيم العام الجديد القيادة الدستورية بمظهره الليبرالي وإغداقه الوعود بالقيام بإصلاحات للخروج من الأزمة.

وأمام النجاح الكبير الذي أحرزه "المنشقون" هرعت قيادة الحزب الحر الدستوري إلى توجيه شتى التهم للجماعة علها تفلح في تشويه صورتهم أمام الرأي العام الوطني والدستوري بالخصوص. وقد عبرت اللجنة التنفيذية بذلك عن عجزها على مواجهة أزمتها الداخلية والقيام بنقد ذاتي لتجاوز الخلاف وإعطاء دفع جديد للحركة الوطنية كما عبرت في حملتها تلك عن طبيعتها

المحافظة المعادية للإصلاح والتقدم. وتواصل اللجنة التنفيذية حملتها على "المنشقين" كاشفة الوجه الآخر للخلاف معهم المتعلق بالمرجعيات الفكرية والثقافية : فبينما يمثل "المنشقون" في نظرها أنصار الثقافة الأروبية المكتسبة في المدارس الفرنسية ودعاة "تغريب الشعب التونسي" فإنها تعتبر نفسها حاضنة الثقافة الأصلية لهذا الشعب، والحزب حاملها وحاميها. ويتأكّد الوجه المحافظ للجنة التنفيذية بخصوص موقفها من المرأة التي كانت إحدى القضايا المطروحة على الساحة الثقافية والوطنية حيث انبرت اللجنة التنفيذية تهاجم المدافعين عن سفور المرأة وتحرّرها.

وشهد الحزب الحر الدستوري بزعامة اللجنة التنفيذية نزيفا متواصلا في قاعدته الجماهيرية إذ ابتعدت عنه فئات واسعة من التونسيين وخصوصا من الفئات الوسطى التي دكتها الأزمة والتي وجدت في العناصر الجديدة خير معبر عن مشاغلها وطموحاتها، بالإضافة إلى الجيل الجديد من الشبان الذين يدفعهم حماسهم الوطني إلى الانتماء والتعاطف مع الأحزاب الحركية (أحزاب الكفاح) التي لا تتوانى عن الدخول في مواجهات عنيفة ضد السلطات الاستعمارية. ولم يعد الدستور "القديم" يستقطب سوى فئات من الأعيان والملاكين العقاريين والطلبة الزيتونيين الذين مازالوا يجدون في الحزب أداة للنضال ضد تصفية أراضي الأحباس والإنزال ومعبرا عن قناعاتهم العربية الإسلامية المحافظة الرافضة للتجديد. وأصاب الترهل قاعدة الحزب الدستوري "القديم" الذي فقد الكثير من الفئات الشابة التي انخرطت أو تعاطفت مع "الدستور الجديد".

وأفضت الهزة العنيفة التي أحدثها الانشقاق إلى انعقاد مؤتمر استثنائي في قصر هلال (الساحل) توج بتكوين "ديوان سياسي" وحلّ اللجنة التنفيذية يوم 2 مارس 1934 ردّت عليه القيادة القديمة بعقد مؤتمر نهج غرنوطة (المدينة العتيقة) يوم 27 أفريل 1934 تقرر خلاله رفت "المنشقين" من الحزب وبذلك تمت القطيعة الرسمية بين التشكيلتين الدستوريتين وأصبح الحزبان يعرفان منذ ذلك التاريخ بالدستور القديم (اللجنة التنفيذية) والدستور الجديد (الديوان السياسي).

صورة من الحضور في مؤتمر قصر هلال
الذي انعقد يوم 2 مارس 1934.

إنّ الاختلاف بين التشكيلتين الدستوريتين لا يتعلق بالبرنامج والأهداف إذ أكدتا التزامهما ببرنامج نهج الجبل في مؤتمريهما الأخيرين إنما الاختلاف يكمن في الطرق وأساليب العمل : بين أسلوب يستنكف من العمل الجماهيري ويركن دوما إلى التهدئة والاعتدال وهو الذي توخته القيادة الدستورية القديمة، وأسلوب لا يخشى المواجهة واستعمال الاندفاع الشعبي ضد سلطات الحماية إن لزم الأمر واقتضت الظروف. وهذا الاختلاف في التكتيك تعود بعض أسبابه إلى الأصول الاجتماعية لتشكيلة قيادة الحزبين، فبينما ينحدر جل أعضاء قيادة الدستور "الجديد" من أصول آفاقية وبرجوازية صغيرة وأغلبها من جهة الساحل التي ضربتها الأزمة الاقتصادية بعنف فكانت مرتبطة بالجماهير حسّا وانتماء، فهي لا تخشى تجاوزاتها خصوصا وأن بعض عناصرها القيادية تأثر بالتنظيمات السياسية الأروبية اليسارية منها واليمينية على مستوى التنظيم وطرق العمل والتعبئة الجماهيرية. أما القيادة القديمة فتنقصها الديناميكية والمرونة فهي تكرر دون ملل نفس المبادئ مهما كانت الظروف دون الاعتماد على القوة الشعبية.

والتشكيلتان وإن ضمتا بدرجات متفاوتة عناصر ذات تكوين عصري وأخرى ذات تكوين زيتوني فإنّ الخط الفكري العام للدستوري "القديم" يتسم بالارتداد إلى الماضي مركزا على البعد العربي الإسلامي في توجهه السياسي وقد تعزز هذا التوجه في النصف الثاني للثلاثينات عند عودة الثعالبي، وظلّ أسير ماض لا يعود بتركيزه على أمجاد العرب والمسلمين دون أن يستلهم من روح العصر ما يجعله متفتحا على الثقافات الأخرى وخصوصا الأروبية منها. فالغرب أصبح في نظره، نتيجة خيباته في العشرينات والثلاثينات مع حكومات اليسار واليمين، "الغرب المادي" و"الاستعماري" الذي يجب القطع معه بالانطواء على النفس والعودة إلى الأصول فكان ذلك من الوجهة الاجتماعية والفكرية حزبا ماضويا. أمّا الدستور "الجديد" فلم يكن متنكرا للمقومات الثقافية العربية الإسلامية التي يعتبرها أحد العناصر الأساسية في نضاله ضد المسخ الاستعماري والدفاع عن الذاتية التونسية. وقد وظف الشعور الديني لتجذير

المقاومة الشعبية ضد سياسة التجنيس أو الوقوف ضدّ سفور المرأة. إلاّ أن هذا التوظيف للمشاعر الدينية ليس إلاّ من باب التكتيك لاعتقاده وقناعته أن العودة إلى الماضي أمر مستحيل والتقوقع على الذات عملية انتحارية. وكان يتطلع إلى الاستفادة من المنجزات الثقافية للعالم المعاصر هذا في وقت عرف فيه المجتمع التونسي نوعا من الهيكلة الجديدة : فقد أفرز التوسع الرأسمالي الذي طال جوانب عديدة من الاقتصاد والمجتمع والانتشار النسبي للثقافة الغربية ونمط العيش الأروبي جيلا جديدا ميالا إلى سماع خطاب جديد وتوخي أساليب نضالية جديدة. وعليه فإن الصراع الذي قام بين التشكيلتين كان يخفي في حدود معينة صراعا جيليا، صراعا بين القديم والجديد. ويشير أحمد توفيق المدني في مؤلفه ("حياة كفاح" الجزء الأول، ص ص 201-202) إلى ذلك بقولـــه : "فخف الحماس وأخذت الجماهير تنفض من حول الجماعة مفتشة عما يشبع نهمها ويغذي عاطفتها إلى أن قيض الله للشعب التونسي شبانا من المتخرجين حديثا من الجامعات بفكرة جديدة وروح جديدة وأساليب جديدة : فكان الخلاف والشقاق أوّلا ثم كان تغلب الجديد على القديم ثم كان انتصار الجديد انتصارا حاسما".

وقد لقي خطاب العناصر الدستورية الجديدة استحسانا وصدى هاما لدى الأوساط الدستورية في وقت سجل فيه إقبال عدد هام من المنخرطين الشبان وهم العناصر المكونة للتحركات الجماهيرية منذ 1930 والمتعطشة للفعل والتي وجدت في القيادة القديمة عاملا معطلا لطاقاتها، قيادة تبحث عن "تهدئة" الوضع وحتى التنديد واستهجان التحركات الشعبية وهذا ما يفسر الانخراط الواسع للشباب في صفوف الدستور الجديد وهو ما يعكس تحولا في الحالة النفسية للمناضلين الدستوريين. فمن شأن صغر سنّ أتباع الدستور الجديد أيضا أن يدعّم اندفاع الحركة، فالشبّان يريدون أن يمضوا قدما بلا هوادة ولا توقف وهم عادة لا يرضون بالتقدم البطيء. ويمارس الشباب في الأحزاب السياسية المعاصرة دور الكشاف فهو يشكل الطليعة وكوكبة الدفع التي تكره أن تتوقف في نصف الطريق.

كما شهدت فترة الثلاثينات تبدلا في الأذواق وفي السلوك والعقليات لعدد متزايد من التونسيين فظهرت أشكال جديدة في الأدب والشعر والقصة (الشابي، الحدّاد، جماعة تحت السور...) وأنماط جديدة في اللباس (اللباس الأروبي) وتطوّر بعض العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية (احتفالات، أعراس، شعائر دينية...) يضاف إلى ذلك تطور البغاء والإجرام والإدمان على الكحول والمخدرات. فجيل الثلاثينات كان يبحث عن معان ومعالم جديدة ترفض "القديم" وكل الأشخاص والمؤسسات والهياكل التي يمثلونها، مسّت في البداية بعض الهياكل الثقافية (الزيتونة) والاجتماعية (العائلة) لتمسّ فيما بعد الدائرة السياسية ومن ضمنها حزب الدستور.

3- القمع ومواجهة القمع البيروطوني :

كان بيروطون يعتمد سياسة الترهيب والترغيب، سياسة التهدئة والاحتواء من ناحية والتهديد من ناحية أخرى. فقد دعا الجميع إلى مساندته للقيام بالإصلاحات الضرورية مهددا "الرافضين" و"المشوشين" باستعمال القمع ضدهم حفاظا على النظام العام. وتهيئة لجو القمع الذي سيفرضه على البلاد استغل "تنطع" الدستوريين "الجدد" الرافضين لأي وفاق، وانقلاب الموازين لصالح القوى اليمينية المتطرفة في فرنسا واندلاع أحداث قسنطينة في صائفة 1934 لينطلق في سياسته القمعية.

وكان الوضع في صائفة 1934 شديد التوتر، فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية لم تخف وطأتها وكان الظرف مناسبا لتصاعد الكفاح الوطني في وقت اشتدت فيه التناقضات بين الشعب التونسي والسلط الاستعمارية والفئات التي تمثلها وتغيرت فيه التوازنات السياسية والاجتماعية وتجلى ذلك في تحوّل التّحالفات في معسكر الجالية الفرنسية بانضمام قسم هام من الموظفين الذين يشكلون القاعدة الأساسية لفرع الحزب الاشتراكي في تونس إلى صف التشكيلات اليمينية كردّ فعل على الإجراءات الأخيرة التي أعلنها بيروطون بتخفيض الثلث الاستعماري (من 33 % إلى 28 %) واحتجاجا على "ميوعة" سلطة الحماية في مواجهة "الخطر الأهلي".

لقد خلق الدستور الجديد جوا من التعبئة العامة داعيا السكان إلى اتباع نداءات المقاطعة الاقتصادية والعصيان المدني فأغلقت المغازات وخرّبت

القطارات ونظمت المظاهرات. وفي هذا الجو المتفجر داخليا والمتوتر دوليا سارع بيروطون إلى استعمال ترسانة القوانين الزجرية بإصدار أمر 3 سبتمبر 1934 المتعلق بالإبعاد الإداري. ففي ذلك اليوم تم اعتقال ثمانية دستوريين جدد من بينهم الأخوين بورقيبة ومحمود الماطري وستة شيوعيين وإبعادهم إلى التراب العسكري، كما تم تعطيل جريدة "العمل". وكشف بيروطون النوايا الحقيقية التي كانت وراء تطبيق الأوامر الزجرية الاستثنائية والقمع الذي سلطه على الوطنيين بأنها كانت ترمي إلى المحافظة على هيبة فرنسا ومصالح جاليتها وبالتحديد مصالح المهيمنين وكل المتعاونين مع فرنسا.

وتحرك الشارع التونسي للاحتجاج على اعتقال ونفي الزعماء الوطنيين. فقد اندلعت المظاهرات والاضطرابات والمواجهات العنيفة بين الأهالي والسلط الإدارية والأمنية في مناطق مختلفة من البلاد وخصوصا في جهة الساحل – معقل الحركة الوطنية والدستورية – وعرفت المكنين يوم 5 سبتمبر أحداثا دامية. وتكررت أعمال الاحتجاج على إجراءات القمع بقيادة الديوان السياسي الثاني والثالث والرابع ما بين جانفي 1935 وفيفري 1936، مطالبة بإطلاق سراح المبعدين وكان منشطها الأساسي الطلبة الزيتونيون. فالزيتونيون يشعرون بالغبن جرّاء نظام تعليمي لا يؤهلهم للاندماج في الحياة المهنية العصرية وانتماءاتهم الفكرية والسياسية موزعة بين الدستور "القديم" حامل راية العروبة والإسلام والدستور "الجديد" الذي يشدّهم بديناميكيته وقربه من الفئات الشعبية.

إنّ كلّ تلك التحركات قد زادت في تصليب عود الحركة الوطنية ولم يعد بإمكان التعسف أن يدوم طويلا. فالوضع المتفجر في تونس بداية 1936 والحملات العنيفة التي شنتها صحف الأحزاب اليسارية والديمقراطية ضد ديكتاتورية بيروطون، أثار قلق الحكومة الفرنسية خصوصا وأن الوضع في فرنسا بات يؤكد بعد تشكل التحالف الشعبي الذي ضم الاشتراكيين والراديكاليين والشيوعيين أن ميزان القوى أصبح يميل لصالح القوى اليسارية والديمقراطية التي لم يبق إلا لانتخابات أفريل/ماي 1936 لتكريسها. وفي هذا الإطار جاء تعويض مارسيل بيروطون بمقيم عام جديد هو أرمان قيون Armand Guillon يوم 21 مارس 1936 والذي حل بتونس يوم 14 أفريل مستهلا ولايته بانتهاج سياسة ليبرالية ستتدعم في بداية حكم الجبهة الشعبية.

II- الحركة الوطنية وحكومة الجبهة الشعبية

لقد دشن أرمان قيون ولايته باتخاذ إجراءات ليبرالية رفعت كابوس القمع والارهاب الذي خيم على البلاد أثناء ولاية بيروطون، وأشاعت في البلاد جوا من الانفراج تم فيه الإعلان عن عفو شمل الطلبة الزيتونيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين. كما تم سحب الإجراءات الاجتماعية التي نصت عليها اتفاقيات "ماتينيون" Les accords de Matignon في جوان 1936 التي أقرت أسبوع الأربعين ساعة والراحة الأسبوعية والعطلة خالصة الأجر وإبرام العقود المشتركة يوم 7 أوت 1936. وفي مجال الحريات تمّ إلغاء القوانين الاستثنائية بإصدار قانون الصحافة وحرية التجمع وتكوين الجمعيات دون تقديم تراخيص مسبقة بصدور قرار 6 أوت 1936 وهو ما أدى إلى انتشار منقطع النظير للأطر التنظيمية الجديدة ذات الطابع الثقافي والمهني والسياسي.

1- الحركة الجمعياتية :

كانت الجمعيات الحلقة القوية في هذه السلسلة من المنابر المدافعة عن الذاتية التونسية نظرا لديمومتها، أحيانا، ولعملها التأطيري الفعال وتنوع مجال أنشطتها. وقد أصبح العمل الجمعياتي وسيلة من وسائل المقاومة والتصدي للمد الاستعماري بالبلاد خاصة بعد صدور أمر 1888 المنظم لهذا النشاط وتكاثر الجمعيات الفرنسية واليهودية والإيطالية. وقد عرفت الحركة الجمعياتية انتشارا ملحوظا داخل الوسط السكاني المسلم مستفيدة من قانون 16 نوفمبر 1932 وقرار 6 أوت 1936 حول الجمعيات. وقد تلازم ذلك مع اندلاع الأزمة الاقتصادية التي هزت أركان المجتمع التقليدي القائمة على الروابط القبلية أو الطرقية والباحث عن هياكل تضامن وتأطير جديدة تحلّ محلّ القديمة.

والقاسم المشترك لكلّ هذه الجمعيات هو طابعها الوطني فالقضايا الأدبية والاجتماعية تناقش في نواد خاصة أو عامة من وجهة النظر الدينية أو الوطنية. وكانت وسائل دعايتها شبيهة بوسائل دعاية الأحزاب الوطنية منها عرض مسرحيات تاريخية تمجد التاريخ العربي الإسلامي وتتغنى بالوطن وتثير العداء للمستعمر.

وحتى أثناء فترة القمع البيروطوني وعندما صودرت الحريات وزج بالوطنيين في السجون والمحتشدات والمنافي، استمرت الروح الوطنية متيقظة عبر أشكال مختلفة في نشاط الجمعيات الأكثر بعدا عن السياسة. فكل الجمعيات الدينية والطالبية والأدبية والعلمية والموسيقية والرياضية والنقابات التونسية تمارس الوطنية كما لو أنها واجب ديني مقدس.

وبصعود الجبهة الشعبية إلى السلطة وصدور قرار 6 أوت 1936 اغتنمت الحركة الوطنية هذه الظرفية لتقوم بعمل واسع النطاق بهدف الاستفادة من التشريعات الجديدة عن طريق الرسائل الخاصة والمناشير والتعليمات وكانت تدعو التونسيين إلى تشكيل أكبر عدد ممكن من التنظيمات في جميع ميادين العمل الوطني وهو ما أدى في وقت وجيز إلى انتشار الجمعيات في الأماكن الأكثر عزلة. وكثيرا ما كان رؤساء الشعب الدستورية المحلية، رؤساء لجمعيات فنية أو ثقافية أو نقابية... فحتى الجمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية التي يحظر قانونهما الأساسي الخوض في المسائل السياسية بدأ نشاطهما يتلون بالصبغة الوطنية. وهكذا أصبحت الجمعيات وبالأخص منها الحركة الكشفية رافدا مهما ودعامة أساسية للحركة الوطنية.

فقد ظهرت الفرق الكشفية في أوائل الثلاثينات كرد فعل على تكاثر الفرق الفرنسية واليهودية المتصهينة فتأسّست سنة 1933 "الجمعية الكشفية الإسلامية" بقيادة مصطفى يحيي دالي والبشير بن مصطفى لتظهر في النصف الثاني من الثلاثينات فرق أخرى هي "كشاف تونس" و"جمعية الكشاف المسلم التونسي" و"جمعية الهلال" و"الاتحاد الكشفي" و"النجم الكشفي". ويبرز حضور الشباب الكشفي في الفعاليات والاحتفالات الرسمية التونسية وخصوصا تلك التي ينظمها الدستور الجديد. فمن مهامه مرافقة الزعماء الدستوريين في جولاتهم الدعائية وحفظ النظام أثناء الاجتماعات والتجمعات وبيع بطاقات الانخراط في الحزب... وعن طريق أزيائهم وأناشيدهم الوطنية يبعث هؤلاء الكشافون الحماس لدى الحضور. وبرز بصفة خاصة في تلك الفترة تنظيمان هما "الاتحاد الكشفي التونسي" المتعاطف مع الدستور القديم و"النجم الكشفي" الذي أسّسه حسونة الزوّالي كتنظيم تابع للحزب الدستوري الجديد.

وقد شكلت الفرق الكشفية أحد مفاصل حركات الشباب التي قامت بدور الربط بين القيادة الوطنية والجماهير الشعبية. فالشبيبة المدرسية وجمعية الشبان المسلمين والكشافة التونسية لعبت دور "المدرسة الموازية" للتأطير الفعلي

للشبيبة الأهلية وتخليصها من النشاط الاندماجي للتعليم الاستعماري بنشر قيمها وبالتالي المساهمة بشكل واسع في تحقيق تجانس حركة الشبيبة وانسجام الحركة الوطنية نفسها. وإن ازدهار الجمعيات الشبابية في تونس تم تشجيعها مباشرة عن طريق توجيهات الأحزاب السّياسية التي تبحث عن تنظيم القوى الحيّة في إطار دفع وخلق ديناميكية متكاملة تهدف إلى التحرّر الوطني من نير الاستعمار.

وفي مجال آخر تهيأت الظروف في بداية الثلاثينات لتتولى المرأة التونسية تنظيم حركتها بنفسها وتساهم بدورها في المعارك الوطنية والدفاع عن الذاتية التونسية فنشأ أول تنظيم نسائي تونسي هو الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي الذي تأسس بالتنسيق مع الشباب الدستوري في شهر ديسمبر 1936 وكانت أبرز عناصره القيادية بشيرة بن مراد والسيدة القروي ونبيهة بن ميلاد... وكان من أهدافه تكوين رابطة المودة والتعارف بين أفراده وبتربية الفتاة في دائرة الأخلاق الإسلامية وتوجيهها نحو التعليم ونشر الثقافة الإسلامية والعربية في الوسط النسائي.

2- هيمنة الدستور الجديد :

نشط الزعماء الدستوريون الجدد بعد إطلاق سراحهم، مستغلين الظرف الجديد ليوسعوا في دائرة تأثيرهم بالتغلغل في كل الجهات وفي كل الأوساط الاجتماعية والسيطرة على المنظمات الشبابية كالشباب الدستوري والنجم الكشفي وتلاميذ المعهد الصادقي والهيمنة على جامعة عموم العملة التونسية الثانية والتسرب إلى الجمعيات الأدبية والمسرحية والموسيقية والفنية فاستوعبوا طاقات وطنية نشيطة ستلعب دورا هاما في معارك الحزب القادمة ضدّ خصومه وهذا ما جعل البعض من قياديه يصرح بأنه على الحزب "أن يصبح تدريجيا حزب الأمة جمعاء والمعبر عن إرادتها ورغباتها".

ولقد سجّل تنظيم الحزب الحر الدستوري الجديد تطورات هامة منذ 1937/1936. فالشعب تتكون كل يوم حتى في الأماكن القصيّة وأصبحت تعد حوالي 400 شعبة ويتراوح عدد منخرطيها ما بين 40.000 و70.000. والمنخرطون لا يتلقون تكوينا سياسيا لكن حماسهم يتم تأطيره عبر الجولات الدعائية لزعماء الحزب وخصوصا عبر جرائده التي تسعى إلى أن تكون عنصر الوصل بين الشعب المحلية أو عبر المناشير والملصقات الحائطية في زمن القمع والتضييق على الحريات.

وكانت الاجتماعات العامة التي ينظمها الدستور الجديد تتميز بأجواء احتفالية وبتنظيم دقيق للتجمعات المرفوقة بالفرق الموسيقية وأناشيد الحزب والأناشيد الوطنية. فالشبان الدستوريون والكشافة يصطفون في مواكب منظمة ومنضبطة مرتدين الأزياء التونسية ورافعين الأعلام الوطنية، وتمكّن الحزب الدستوري من خلالها من خلق نوع من العقيدة الوطنية التي تعبر عن التطلعات العميقة للجماهير التونسية في إعادة بعث الروح في "الأمة" و"الدولة" التونسيتين. فدعاية الحزب والفعاليات التي ينظمها كانت تثير الكبرياء الوطنية وساهمت في تشكيل ذهنيات جديدة أعطت التونسيين الثقة في أنفسهم لنقد الإدارة الاستعمارية. فالدعاية القائمة على العنف والتصميم على تحقيق المطالب هي التي تفرق بين الحزبين الدستوريين. ويبدو أنّ الدستور الجديد لا يتردد في تجنيد المهمّشين في الأحياء الشعبية وحتى في الأحياء القصديرية. فهؤلاء كانوا بمثابة ميليشيا تقوم بدور تخويف وترهيب وردع معارضي الحزب ويتّضح ذلك أثناء صراع الحزبين الدستوريين وجولات الثعالبي وأثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي لجامعة عموم العملة التونسية الثانية.

وإجمالا فقد تمكن الدستور الجديد خلال سنة من صعود الجبهة الشعبية إلى السلطة والمناخ التحرري الذي عرفته البلاد من تكوين حزب سياسي شديد التنظيم له فروع في مختلف أنحاء البلاد يمتاز مناضلوه بانضباط كبير وكانوا مستعدين لتنفيذ تعليمات قيادته ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال ثلاثة تحركات لها دلالة : مئات برقيات التنديد المتشابهة بخصوص القضية الفلسطينية وبرقيات مرفوقة بمقالات صحفية موجهة للسلط بخصوص الطلبة الزيتونيين والتحركات ضد التلث الاستعماري.

ففي النضال اليومي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والتي طرحها الحزب في برنامج الحد الأدنى إثر انعقاد مجلسه الملّي في 10 جوان 1936 تميز موقف الدستور الجديد بالحذر حينا والجرأة أحيانا والمغازلة تارة والتهديد تارة أخرى فهو يلوح بشبح العصيان المدني والخروج إلى الشارع والحديث عن التضحية من أجل الاستقلال. وفي هذا السياق شن حملات مناوئة ضد موظفي الإدارة الاستعمارية من فرنسيين وتونسيين (مراقبون مدنيون، جندرمة، قياد، خلفاوات، مشائخ...) وهجومات ممنهجة ضد الأعوان التونسيين المتهمين بالتعامل والتواطئ بفضح ممارساتهم والعمل على كسبهم.

وهكذا بدا الدستور الجديد في نظر الرأي العام وفي الأوساط السياسية وكأنه حزب حكومة : فإليه يعود الفضل في نظر الشعب التونسي في المكاسب التي تحققت كمساعدة المحتاجين والإصلاحات الإدارية والوعود المقدمة للطلبة الزيتونيين... فمواقفه لا تجد أي اعتراض من لدن الرأي العام. وانتصار هذه المواقف السياسية ليست إلاّ مسألة وقت وهو ما ساهم في تنامي وزن القيادات الدستورية الجديدة تجاه السلط العمومية التي كانت تستمع إلى طلباتها وتشكّياتها. والنتيجة أنّ الدستور الجديد قد تمكّن من أن يطبع مختلف الأجهزة بفكرة "الأمة" و"الشعب" و"التمثيل الشعبي".

أما الدستور القديم فظل سجين مواقف نقدية سهلة تمكّنه من عدم التورط وكان يراهن على خيبة أمل منخرطي الدستور الجديد لبسط تأثيره بانتهاج سياسة المزايدة. فهو يؤاخذ بورقيبة وحزبه على ثقته في الجبهة الشعبية ويؤاخذ الجبهة الشعبية على أنّها لم تُدْخِل إلى تونس إلاّ القوانين الاجتماعية المولّدة للصراع الطبقي في حين أنّ البلاد تتطلب حاجيات أخرى أكثر إلحاحا.

3- عودة الثعالبي وأثرها على الحركة الوطنية :

تأتي عودة الثعالبي بعد مرور أكثر من سنة على تجربة الجبهة الشعبية في الحكم وما سجلته من نجاحات وإخفاقات وتأتي بعد أن اختارت القيادتان الدستوريتان تكتيكين متعارضين ومختلفين عما انتهجتاه سابقا : فمن المثير أن نلاحظ أنه زمن الانشقاق كان الدستور "القديم" يظهر بمظهر الحزب المعتدل والمتعاون بينما يظهر الدستور "الجديد" بمظهر الحزب الثوري المتشدد في مطالبه والمستعد لاستخدام جميع الوسائل النضالية. كما أن قياديي الدستور الجديد دفعوا لوحدهم تقريبا ضريبة القمع البيروطوني. وانقلب الوضع رأسا على عقب. فبصعود الجبهة الشعبية إلى السلطة وإجراءات العفو التي أقرها المقيم الجديد، أرمان قيون، اتبع الدستور "الجديد" سياسة براغماتيه ووائقة بينما اتخذ الدستور "القديم" مواقف وطنية راديكالية ومتشددة ترفض سياسة الكواليس والمساومة فكان بمثابة حزب طهوري Puritaniste. وبينما اتّسمت أدبيات الدستور "الجديد" بالتركيز على مفاهيم مثل "الأمة" و"الشعب" و"السيادة" التونسية"، ركز الدستور "القديم" على المقومات الحضارية العربية الإسلامية مؤكدا أن تونس جزء لا يتجزأ من "الأمة الإسلامية" فكان مشروع الحزبين على طرفي نقيض.

وعاد الثعالبي إلى تونس يوم 8 جويلية 1937 بعد غياب دام أربع عشرة سنة في ظل تبدل الأوضاع السياسية في فرنسا والإجراءات الاجتماعية التي تم اتخاذها وسياسة الحوار التي انتهجها الدستور الجديد في البداية وما آلت إليه الأوضاع من تدهور سنة 1937. ولا تتنزل هذه العودة فقط في إطار الاستجابة لنداءات القوى الوطنية وإنما تأتي كذلك في وقت حقق فيه الدستور الجديد توسعا جماهيريا كاسحا على حساب منافسيه جعله يطرح نفسه بأنه القوة السياسية الرئيسية في البلاد والممثل الوحيد للحركة الوطنية. وستكون عودته بالنسبة للسلط الاستعمارية محاولة أخرى لإشعال فتيل الصراع بين "الإخوة الأعداء" متيقنة أنّ الثعالبي سيكون إلى صف اللجنة التنفيذية رغم الجفاء القائم بينهما، بحكم الالتقاء الفكري الذي يجمعهما وهذا رغم نزاهة الرجل وترفعه.

ومن خلال الكلمة التي ألقاها الثعالبي بحديقة قامبيطا بالعاصمة نستشف التوجه الذي سيقوده وهو توجه ليس بجديد على الرجل الذي ناضل منذ بدايات القرن الماضي داعيا إلى محاربة الاستعمار والبدع وتركيز ثقافة عربية إسلامية وهو المتأثر بالأفكار الإصلاحية التي شقت العالم العربي الإسلامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فثقافته العربية الإسلامية وتجربته السياسية وعلاقاته مع الحركات السياسية في المشرق جعلت الرجل يؤمن بأنّ تحرر العرب والمسلمين لا يتحقق إلا باعتمادهم على قواهم الذاتية وعلى وحدتهم لذلك كان يطمح إلى توحيد الحركات السياسية في المغرب العربي كخطوة نحو توحيد البلاد العربية ثم العالم الإسلامي، وكان من دعاة تكوين جامعة الأمم الشرقية. وقد اعترف الثعالبي في خطابه، بأن الأوضاع قد تغيرت كثيرا أثناء غيابه عن تونس رغم مواكبته للأحداث وأنه ليس باستطاعته أن يقوم بشيء كبير إلا أن واجبه الأساسي يدفعه إلى توحيد كل الوطنيين معتمدا على رصيده التاريخي وماضيه النضالي في الحركة الوطنية. فهو "أب الدستور" و"أب الوطنية التونسية" كما يحلو للدستوريين تسميته.

وبدأت مساعي الثعالبي لتوحيد الحزبين الدستوريين بتنظيم اجتماعات تحضيرية وبعث "لجنة اتصال" أوكلت إليها مهمة إزالة الخلاف بين التشكيلتين. وأبدى الفريقان رغبتهما في الوحدة لكن كل على طريقته : فاللجنة التنفيذية تعتمد على سمعة الثعالبي ورصيده النضالي في الحركة الوطنية بينما يعتمد الديوان السياسي من جانبه على قوته المادية ورصيده الجماهيري. غير أن

مناورات الحزبين وتحيز الثعالبي الواضح للجنة التنفيذية وتجاوزه دور الوسيط ليتحول إلى حكم، مناصرا شقا ضد شق آخر سيعيد الخلاف والصراع إلى دائرته الأولى وستبلغ ذروته في اعتماد أسلوب العنف والاغتيالات أثناء جولات الثعالبي في جهة الساحل وماطر وباجة (سبتمبر-أكتوبر 1937) وستكون هذه الأحداث إعلانا للقطيعة الرسمية بين الحزبين الدستوريين من جديد توجها الثعالبي بـــ "الكلمة الحاسمة" التي اعتبر فيها الأحداث التي وقعت هزيمة معنوية وضربة قوية لشخصه جعلته يقرر اعتكاف العمل السياسي موكلا مسألة حسم الخلاف إلى الشعب التونسي.

لقد طرحت عودة الثعالبي إلى تونس مسألة أيُّ الحزبين سيستفيد من قدومه : الدستور "الجديد" الذي نظم له ذلك الاستقبال الشعبي الضخم أم الدستور "القديم" الذي ينسجم معه في التوجهات الفكرية والسياسية رغم الجفاء القائم بينهما من قبل. فالثعالبي الذي غاب عن الوطن مدة أربع عشرة سنة، فقد كل اتصال بالتطورات الحاصلة في البلاد وإن تابع بعضها بالمراسلة. فعودته لم يكن يحتاجها الحزبان لتوجيههما في الأمور التنظيمية أو رسم الخطط السياسية لأنه "أبعد خلق الله عن التنظيم والتيسير" وإنما كانا يحتاجان "سمعته" و"خطبه" و"أحاديثه مع الناس" أي توظيف مكانته الأدبية لدى عموم الناس. وإن انحيازه للجنة التنفيذية قد أدخل ارتباكا كبيرا وأحدث هزة عنيفة في صفوف القيادة الدستورية الجديدة وشعر بعض أعضائها وخصوصا بورقيبة أن نجمه الساطع سائر نحو الأفول أمام شخصية الثعالبي وسيفقد المكانة التي يحظى بها لدى الدستوريين خصوصا والوطنيين عموما وهو الذي لم يجد صعوبة كبيرة في إزاحة اللجنة التنفيذية من زعامة الحركة الوطنية وتهميش دورها السياسي.

إنّ عودة الثعالبي وفقدان الزعامة، أمام رجل "هرم، مريض" يختلف معه في السن والوسائل والمبادئ الأساسية" (حسب وصف أحمد توفيق المدني) مثل علامة خطر لبورقيبة وأعضاء الديوان السياسي الذين سعوا جاهدين لشلّ حركته ونشاطه معتمدين جميع الوسائل ومتبعين مختلف الطرق لإبعاده عن طريقهم. وأمام النجاحات النسبية للدستور "القديم" الذي استفاد من المعركة بشكل مباشر، وخيبات الدستور الجديد أمام حكومة الجبهة الشعبية تقرر تصعيد الموقف بسحب الثقة منها في مؤتمره الثاني الملتئم في موفى أكتوبر ومطلع شهر نوفمبر 1937.

عبد العزيز الثعالبي أثناء رجوعه من الشرق في جويلية 1937
ويظهر الحبيب بورقيبة عن يمينه ومحمود الماطري خلفه.

4- من التصعيد إلى المواجهة :

إنّ المسألة الحقيقية التي طرحت داخل المؤتمر الثاني للدستور الجديد هي إذا ما كان يجب تناول المطالب الوطنية في جو من "المراوحة" أو مواصلة ممارسة الضغط المتواصل. وقد تمحور النقاش حول مسألة الاستقلال وتعديل برنامج الحزب بتغيير كلمة "تحرير" الذي جاء في برنامج مؤتمر نهج الجبل (ماي 1933) بكلمة "استقلال". وقد أفرزت النقاشات تبلور تيارين أو جناحين، الأول متشدد ويمثل الأغلبية وهو مع التعديل، وجناح معتدل ويمثل الأقلية وهو مع التمسك بالبرنامج الأصلي ويتزعمه الماطري رئيس الحزب. أمّا بورقيبة فكان موقفه متأرجحا حيث صرّح بأنّ للمؤتمر الحق في تعديل البرنامج : فهو مع الاستقلال إذا كان الشعب مستعدا للمواجهة والتضحية لكنه عبّر عن ضرورة كسب قطاع من الرأي العام الفرنسي حتى لا يتكوّن إجماع فرنسي ضدّ الدستور فكان يدعو إلى اتّباع خطى ثابتة وبناء الحزب على أسس صلبة لأنها شروط ومستلزمات النجاح في المعركة القادمة.

إنّ الموقف الذي وجد فيه الدستور "الجديد" نفسه هو بين قيادة ذات تكوين غربي متشبعة بالأفكار التحررية وبمفاهيم مثل "الأمة" و"الوطن" و"السيادة" كما نشأت في أروبا وبين جماهير متحمسة يستهويها الخطاب العربي الإسلامي أي خطاب الدستور "القديم" وبالتالي فهناك خشية من أن ينزلق الجمهور نحو القيادة الدستورية القديمة وزعيمها الثعالبي. وبين موقف "المراوحة" و"التعاون" الذي يمكن أن يستغله المتعاطفون أو الذين التحقوا بصف البرجوازية المهادنة وموقف التشدد والصرامة الذي يمكن أن يشد المناضلين القاعديين اختار شبان القيادة الدستورية الجديدة موقف التشدد بإعلان سحب الثقة.

فبعد المؤتمر وانعقاد المجلس الملي (17-37/12/18) والمقالات الصحفية العنيفة لوحظت نزعة في تصعيد الموقف خصوصا بعد استقالة الماطري من رئاسة الحزب. وقد مثلت أحداث بنزرت إعلانا للقطيعة بين الإقامة العامة والدستور الجديد الذي أصبح منذ ذلك الوقت تحت تأثير العناصر الراديكالية مثل سليمان بن سليمان وصالح بن يوسف مدعومين بعناصر نشيطة مثل الهادي نويرة والمنجي سليم ويوسف الرويسي وعلي البلهوان ومحمود بورقيبة... وتأكد ذلك بعد السيطرة على جامعة عموم العملة التونسية الثانية التي تأسست في 27 جوان 1937 بإزاحة أمينها العام بلقاسم القناوي وتنصيب

المحامي الهادي نويرة مكانه بعد انعقاد مؤتمر استثنائي يوم 29 جانفي 1938 بتحريض من مناضليه المتواجدين في الهياكل النقابية للجامعة وحسم بذلك الاختلاف في تصور العمل النقابي، بين التصور المطلبي والتصور السياسي الذي يريد أن يستفيد من كل الطاقات العمالية المنظمة للزج بها في المعارك الوطنية. وفي الجولات الدعائية داخل البلاد كان الزعماء الدستوريون الجدد يحرضون على الاستعداد للمواجهة والدعوة إلى التضحية وإلى العصيان المدني بعدم دفع الضرائب ورفض الخدمة العسكرية.

وقد ردت الإقامة العامة أمام هذا التصعيد بإصدار قرار يمنع رفع الأعلام والشعارات التونسية دعا الدستور الجديد إلى رفضها معتبرا إياها تعديا على الذاتية والمشاعر الوطنية. كما تم حل "النجم الكشفي" وتسليط أحكام قاسية على نقابيي بنزرت وشنت حملة إيقاف ضد العناصر النشيطة بتهمة التحريض على التباغض بين الأجناس وإثارة السكان على العصيان. والجدير بالملاحظة أنه بعد إيقاف سليمان بن سليمان ويوسف الرويسي والهادي نويرة، أصبح القادة الدستوريون النشيطون يتشكلون منذ ذلك الوقت من المنجي سليم وعلي درغوث وعلي البلهوان وبن عبه وبشير بن يوسف ومحمود شرشور والهادي بن بوبكر وموسى الرويسي والحسين بوزيان. وهؤلاء الأخيرون كانوا في أغلبهم من الطلبة الزيتونيين.

وردّ الدستور الجديد على سياسة التضييق على الحريات والايقافات بتنظيم مظاهرة ضخمة يوم 8 أفريل 1938 برهنت على قدرة الحزب على تعبئة القوى الشعبية وقيادتها. وكان الاستعداد لمظاهرة ثانية يوم 10 أفريل لكن حدث ما لم يكن متوقعا يوم 9 أفريل حين انتشر خبر اعتقال علي البلهوان وإحالته على حاكم التحقيق. ففي ذلك اليوم حدثت مواجهات دامية أمام قصر العدالة بين المتظاهرين وقوات الجندرمة وكانت الحصيلة ثقيلة : حوالي عشرين قتيلا وأكثر من مائة جريح. وقد أشارت تقارير البوليس إلى تصميم المتظاهرين على الصمود في وجه قوات الأمن ومواجهتها. وقد لعب الطلبة الزيتونيون دور المحرض إضافة إلى دور العناصر المهمشة في العاصمة حيث كانوا يشكلون أغلبية المتظاهرين. فبالنظر إلى قائمة ضحايا المواجهة يلاحظ صغر سنّ المتظاهرين وانحدار أغلبهم من أوساط اجتماعية ومهنية فقيرة أو مفقرة كالعمال اليوميين والعاطلين والوافدين الجدد من الأرياف نحو العاصمة.

وكان من تداعيات المواجهة الدامية إعلان حالة الحصار في كل من المراقبات المدنية بتونس وسوسة وقرمبالية وتحجير الاجتماعات ومنع حمل السلاح وتحجير جريدة لاكسيون تونيزيان واعتقال زعيم الدستور الجديد وإحالته مع قـيادي الحـزب أمام حاكم التحقيـق قيران دي كـايلا De Guerin De Cayla وانطلاق حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت ما يقارب التسعمائة شخص وتوجت الإجراءات القمعية بحل الدستور الجديد يوم 12 أفريل.

فهل يمكن اعتبار أحداث 9 أفريل 1938 مكيدة بوليسية أو "مؤامرة دستورية" أم "حركة عفوية" ؟ فالدستوريون الجدد يتحدثون عن استفزاز ومكيدة ذلك أن القيادة العسكرية كانت متهيئة لأحداث 10 أفريل المرتقبة معيبة على المقيم العام تساهله وليونته تجاه الدستوريين الجدد وكان الوضع مناسبا لجره إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما بعد سقوط حكومة ليون بلوم الثانية (مارس/أفريل 1938). غير أنّ هذا الاستعداد يبدو من قبيل الإجراءات الاحترازية لترهيب الدستور الجديد إذ ليس هناك على ما يبدو نية في "إراقة الدماء". وبخصوص "المؤامرة الدستورية" فهناك ما يشير إلى ذلك، فالظرف مناسب للضغط على فرنسا المنشغلة بهمومها الأروبية والتصريحات والمقالات الصحفية تؤكد ذلك. فالدستور الجديد كان يهدف إلى خلق جو مناسب للاضطرابات والتعبئة الجماهيرية واستنزاف السلط الاستعمارية عاملا في الوقت ذاته على تجنب المواجهة الشاملة وخيار القوة إذ أن أقصى ما كان يرمي إليه هو القيام بمناوشات محدودة هنا وهناك بغية جلب اهتمام الرأي العام والحكومة الفرنسيين. وعلى ضوء هذه العناصر لم تكن أحداث 9 أفريل الدامية مخطّطا ومعدا لها سلفا. لكن بماذا نفسر هذا التجمهر لعدد كبير من الناس المسلحين بالهراوات والسكاكين وبعض الأسلحة النارية ووجود أشخاص يقطنون بأحياء بعيدة جدا عن مكان الحادث ؟ إنّه لا بدّ أن تكون هناك درجة دنيا من التنظيم لدى الثائرين رغم صعوبة الاتصال بين من بقي من القيـادة الدستورية خلال الساعات الثلاث الفاصلـة بين إيقاف علي البلهوان وإحالته على حاكم التحقيق إذ تم الاعتماد على عدد من المبعوثين للتشاور وإيصال التعليمات للنشطاء ومناضلي الحزب وحثّهم على القيام بالتحرك فكان بذلك ردّ فعل دفاعي وعمل يائس.

صورتان لمظاهرة 8 أفريل 1938
التي طالب فيها التونسيون بحكومة وطنية وبرلمان تونسي.

أمّا الدستور القديم الذي ندد بالأحداث وحمّل الطرفين مسؤوليتها- فلم يبد منذ ذلك التاريخ إلا نشاطا خاصا محتشما يحوم حول الشيخ الثعالبي إلا أنه سلم من عمليّة القمع فاحتفظ بكل تشكيلاته التي كانت تتمثل في تلك الفترة في 167 شعبه منها 13 شعبة في تونس العاصمة وواحدة في باريس تضم جميعها حوالي تسعة آلاف (9000) منخرط موزعين أساسا في المراكز التالية : تونس، قليبية، منزل تميم، ماطر، زغوان، مساكن، سوسة، السواسي، قصر هلال، الجم، صفاقس... كما ظل بعيدا منذ سنوات عن تشويش يستنكره من حيث المبدأ باعتباره طريقة متبعة من قبل الدستور الجديد، فانحصر نشاطه في مناقشات ايديولوجية بين قادة الحزب شكلت القضية الفلسطينية إحدى مواضيعها الرئيسية، وفي الدعاية الشفاهية لدى الأوساط المثقفة والبرجوازية التي يحاول استمالة بعض أفرادها.

5- الإعداد للمقاومة السرية :

انتقل الدستور الجديد، بعد الضربات الموجعة لقيادته ومناضليه وهياكله إلى العمل السري في تونس العاصمة وداخل الإيالة مشكلا خلايا قليلة العدد ولكنها نشيطة جدا تتلقى توجيهات قادة الحزب السابقين عن طريق بعض المثقفين في العاصمة والدواوين السياسية السرية التي برز ضمنها خاصة الحبيب ثامر والرشيد إدريس والباهي الأدغم وحسين التريكي. ويغذي الاضطراب السياسي داخل الإيالة بعض المناضلين المتحمسين الذين التفوا حول قدماء مسيري الشعب الدستورية لا سيما في الساحل والجريد والوطن القبلي وجهات بنزرت والكاف. أمّا في تونس فإن الوضع كان أكثر تعقيدا تبعا لتنوع العناصر التي يتركب منها جمهور المناضلين ولكبر عدد التونسيين الذين يتوقون إلى تزعم الحركة لما برهنوا عليه من وفاء وإخلاص للقضية الوطنية. وتنتمي هذه العناصر إلى ثلاث فرق رئيسية هي فريق الهادي السعيدي وجمعية الشبان المسلمين وفريق الجهاد الذي يلمس نشاطه خاصة في أوساط جامع الزيتونة. ويعتبر الفريق الأول والثالث أكثر فاعلية لضمانهم دعم الخلايا الداخلية والعناصر النشيطة والمتدربة على أشكال النضال السري. وتمثلت الوسائل المعتمدة في توجيه الرسائل والبرقيات والعرائض إلى السلط تناشدها إطلاق سراح المعتقلين، إضافة إلى تعليق الملصقات وتوزيع المناشير التحريضية واغتنام المناسبات الملائمة لتنظيم مظاهرات استعراضية

والقيام بعمليات تخريبية بقطع أعمدة وخيوط الهاتف وإقامة الحواجز على السكة الحديدية...

وكان من خصائص المقاومة السرية أنها لم تكن سياسيّة فقط بل اصطبغت بطابع ديني لما للدين من دور تحريضي ومؤطر للشخصية الوطنية. كما أن المسيرين لهذه الحركة والمنفذين لها كانوا في غالبيتهم من الشبان اليافعين. فلمزيد دعم العامل السياسي وقع الاستنجاد بالعامل الروحي فبعض المناشير التي تم توزيعها حررت باسم كتيبة "الجهاد" أي الحرب المقدّسة.

لقد مثلت أحداث 9 أفريل 1938 حدثا هاما شكل إحدى العلامات البارزة والمضيئة في تاريخ الحركة الوطنية، كما أنها مثلت – انطلاقا من النتائج التي ترتبت عنها من اصطدامات وسقوط ضحايا وإعلان حالة الطوارئ وحلّ الحزب الحرّ الدستوري الجديد وحملة الاعتقالات الواسعة والمحاكمات– ضربة قوية زعزعت أركان الدستور الجديد. غير أنّ الأحداث اللاحقة ستبرز مدى تعاطف الشعب التونسي مع قيادته ومناضليه. فقد تمكّن حزب الحركة الوطنية من استعادة الروح بتشكيل الديوان السياسي الخامس والسادس والشروع في تنظيم المقاومة السرية للمناضلين الوطنيين. وأصبح الوضع أكثر تعقيدا عندما تحولت تونس إلى مسرح للعمليات العسكرية بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء (نوفمبر 1942 / ماي 1943) وتنامي الشعور الموالي لألمانيا خصوصا عندما بادرت القوات الألمانية ابتداء من شهر ديسمبر 1942 إلى إطلاق سراح المحكوم عليهم ومن بينهم بعض زعماء الدستور الجديد كالحبيب بورقيبة من حصن سان نيكولا في مرسيليا لتبدأ مرحلة جديدة من النضال الوطني.

الفصل الرابع

الحركة الوطنية
أثناء الحرب العالمية الثانية

مثلت الحرب العالمية الثانية صراع قطبين متغايرين جسّدت الدول ذات النظام الديمقراطي البرلماني محوره الأول ويجمع كلاّ من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لاحقا، أمّا القطب الثاني ذو التوجّه الدكتاتوري والداعي إلى حكم الفرد المطلق فقد تزعّمته كلّ من ألمانيا وإيطاليا واليابان. وكان أن احتدم الخلاف بينهما فتحوّل إلى نزاع عسكري هدفه التوسّع والاحتلال بدأ في أوربا ثم ما فتئ أن شمل مناطق أخرى من العالم وصولا إلى شمال إفريقيا.

وقد كان للحرب بمسرحها الأروبي ثم التونسي لاحقا آثار مباشرة وتداعيات نادرا ما يمكن مواكبتها في فترات السلم، ففي جوان 1940 انهزمت فرنسا عسكريا أمام ألمانيا وقامت حكومة يمينية مهادنة لألمانيا ممثلة في الماريشال فيليب بيتان Philippe Pétain عُرفت بحكومة فيشي Vichy. وقد ألقت ظروف الحرب ومتغيّراتها بكلّ ثقلها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتونس المستعمرة، كلّ ذلك في جوّ من الدعايات الإذاعية والتوتّرات الدبلوماسية من كلا الشقين المتحاربين، ممّا جعل مستقبل البلاد التونسية يكتنفه الغموض خصوصا وأنّ أغلبية قيادة الحزب الدستوري الجديد كانت معتقلة، كما اشتدّ القمع ضدّ الوطنيين التونسيين. وكانت لهذه الأوضاع ككلّ تأثيرات مباشرة على الحركة الوطنية التونسية، ففيم تمثلت ظروف الحرب وكيف كانت انعكـــاساتها ؟

I- الحركة الوطنية التونسية أثناء الهدنة الفرنسية الألمانية

عمد الوطنيون من الحزب الحرّ الدستوري الجديد إلى النّضال السرّي بتكوين دواوين سياسية سرّية تتولّى قيادة نشاط الحزب في ظلّ اعتقال أغلبيّة القيادة التاريخية (الحبيب بورقيبة، صالح بن يوسف، سليمان بن سليمان...)، في حين بقي الحزب الحرّ الدستوري القديم يمارس نشاطه علنا ويصدر جريدته "الإرادة" وذلك إلى حدود 22 ماي 1940، تاريخ انقطاعها عن الصّدور لأسباب مادية.

وتزامن قمع الحركة الوطنية التونسية ممثلة خاصة في الحزب الحرّ الدستوري الجديد منذ أحداث أفريل 1938 مع تصاعد وتيرة الحرب وتعدّد الجبهات والأحلاف. وتعتبر سنة 1940 حاسمة إذ بالرّغم من هزيمة فرنسا عسكريا أمام ألمانيا إلاّ أنها أمعنت في قمع الحريات وتعقّب الوطنيين واعتقالهم، وتجلّى ذلك من خلال مثول أعضاء الديوان السياسي الخامس (الباهي الأدغم، الهادي خفشّة، الهادي السعيدي، أحمد الخبثاني...) في 14 فيفري 1940 أمام المحكمة العسكرية بتهمة التآمر على أمن الدولة وقد وصلت الأحكام إلى 20 سنة أشغالا شاقة وحوّل البعض منهم إلى سجن لامباز (Lambèse) بالجزائر.

وأمام الزّحف العسكري الألماني وتخوّفا من نتائج الحرب على مصير المعتقلين، تمّ في 5 ماي 1940 نقل زعماء الحزب الحرّ الدستوري الجديد (الحبيب بورقيبة، صالح بن يوسف، سليمان بن سليمان...) إلى حصن سان نيكولا بمرسيليا بطريقة سرّية على متن مدمّرة.

عيّنت حكومة فيشي ولأول مرّة على رأس البلاد التونسية عسكريا في شخص "الأميرال إستيفا" (Esteva) الذي تقلّد مهامّه في 25 جويلية 1940 كمقيم عام للبلاد التونسية خلفا لمارسال بيروطون، كما عُيّن الجنرال "أودي" (Audet) قائدا أعلى للقوات المسلّحة بتونس و "الكولونيل جونق" (Joung) قائدا للقيادة العليا، وكلاهما من الدّاعين للوقوف بحزم ضدّ المطالب الوطنية التونسية وكذلك ضدّ المطامع الإيطالية على البلاد التونسية. كما عيّنت فرنسا الجنرال "فايقاند" (Weygand) مفوّضا عاما لإفريقيا الشمالية، بيد أنّ وجوده على رأس الإدارة

الفرنسية للبلدان الثلاثة لم يغيّر شيئا من وضعيّة البلاد التونسية لحرص "الأميرال إستيفا" على تجاهله (أي "فايقاند")، وسعيه المتواصل للتنسيق مباشرة مع حكومة فيشي وإعلان ولائه إلى الماريشال "بيتان" (Pétain)، وبالتالي لم يكن للمفوّض العام سلطة مباشرة عليه. فكيف كانت إذن ردود فعل الحركة الوطنية التونسية أمام هذا الوضع الاستثنائي الجديد الذي لم تعرفه البلاد ؟

* ردود فعل التونسيين أمام السياسة الجديدة لحكومة "فيشي" :

احتجّ القياد التونسيون خلال صيف 1940 وقدّموا لائحة إلى أحمد باي يتذمّرون فيها من تبعيّة إدارتهم المطلقة للسلطات الفرنسية. وفي تونس العاصمة، لم يمنع تطبيق الإجراءات الأمنية الصارمة، والتي طالت الاجتماعات والتجمّعات والحرّيات العامة، من توزيع المناشير السرية، فمثلا تمّ في الليلة الفاصلة بين 16 و 17 سبتمبر 1940 إلصاق مناشير حائطية باللغة العربية تنادي بحياة الباي والزعماء الدستوريين وتطالب بتحرير الوطنيين من السجون وإنهاء القمع، كما دعت إلى استقلال البلاد.

خلال الفترة الممتدة من 1940 إلى 1942، شدّت أحداث إفريقيا الغربية والمشرق العربي وأخبار الجبهة الروسية اهتمام جانب من الرأي العام التونسي، في ظلّ ظروف اقتصادية متدهورة، إذ أدّى غلاء المعيشة وانقطاع بعض المواد الغذائية الأساسية وخصوصا المواد النسيجية وتردّي قيمة العملة (التي فقدت 40 % من قيمتها) إلى تراجع المقدرة الشرائية وتفاقم البطالة نتيجة إغلاق مناجم عديدة وتوقف الصناعة المرتبطة بالحرب، وهو ما زاد في تفاقم النقمة الشعبية ضدّ المستعمر.

في الأثناء، علّق التونسيون آمالهم على انتصار ألمانيا علّها تحدث توازنا عسكريا وسياسيا جديدا وتؤازر مطلب التونسيين في التحرّر والانعتاق خصوصا بعد اندلاع الحرب في المشرق العربي (سوريا والعراق ولبنان) بين القوات الأنقليزية والألمانية.

كما عملت إيطاليا على استغلال هزيمة فرنسا عبر آلية هي اللجنة الإيطالية للهدنة مع فرنسا (Commission Italienne d'Armistice avec la France : C.I.A.F.)، التي جرّدت القوّة العسكرية الفرنسية من قدرتها الدفاعية

والهجومية في تونس من خلال تحديد عدد الجنود والمعدات وصلاحيات الجيش ككلّ، ولم تبق اللجنة إلاّ على 30.000 جندي فرنسي من أصل 100.000.

II- الحركة الوطنية في ظلّ وضع استثنائي 1940-1942

عدّ المناضلون والوطنيون التونسيون نقل قادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد إلى حصن "سان نيكولا" «Saint Nicolas» بمرسيليا ووضع البعض منهم تحت نظام الإقامة الجبرية بتراتس (Trets) تأكيدا فرنسيا على مواصلة سياسة القمع. ولم يدرك محامي الوطنيين "جان فابر" (Jean Fabre) سبب تحويل القضية إلى محكمة عسكرية خارج البلاد التونسية، ورأى في ذلك دافعا سياسيا كان يقف وراءه "الأميرال إستيفا" الذي اتخذ هذه الإجراءات لإرجاع الهدوء واستتباب الأمن بالبلاد ولذا بقيت قضية محاكمة الوطنيين الـ 19 معلقة نظرا للوضع الاستثنائي للحرب.

خلال صائفة 1940، تواترت الأحداث بسرعة وكان من أبرز سماتها حرص حكومة فيشي الجديدة على استتباب الأمن وتجنّب "تقزيم" صورة فرنسا بعد هزيمتها أمام ألمانيا، ومواصلة قمع الوطنيين من الحزب الحرّ الدستوري الجديد فقد تمّت في 24 جويلية 1940 محاكمة أعضاء "لجنة المقاومة" التي تشكّلت في أواسط 1939 وقامت بعديد الأعمال التخريبية للمنشآت العامّة وقطع الخطوط الهاتفية، وكان من أبرز عناصرها : البشير زرق العيون، عمر بن حميدة، محمّد بن عمارة... وكان قد ألقي القبض عليهم في 17 جانفي 1940 بتهمة القيام بأعمال تخريب والكتابة على الجدران والتعاون مع دول عدوّة لفرنسا، وقد حكم على الثلاثة زيادة على الهادي السعيدي بالإعدام الذي تمّ استبداله بالأشغال الشاقة مدى الحياة.

ساهمت هذه الأوضاع ككلّ وإلى حدّ بعيد في إذكاء حركة مقاومة سرّية بدأت من صيف 1940 وتواصلت إلى حدّ 1941، وقد أثبتت تحرّيات الشرطة الفرنسية أنّ حركة بث المناشير والملصقات الحائطية والتجمعات والمظاهرات وأعمال التخريب كانت كلّها تحت إمرة الحبيب ثامر والطيب سليم اللذين علما بتفطّن الفرنسيين لتزعّمهما المقاومة، فقرّرا في 21 جانفي 1941 المرور خلسة

متنكرين عبر بنقردان إلى الحدود الليبية، لكن وقع إيقافهما هناك، واتهما بمحاولة البحث عن حماية دولة أجنبية وحوكما بـ 20 سنة أشغالا شاقة، وبهذا غذى الحبيب ثامر التهمة الاستعمارية القديمة المتمثلة في تعاون الحزب مع إيطاليا الموسولينية.

وقد تكفّل الرشيد إدريس بمهمّة تسيير الديوان السياسي السابع بمعية كل من صلاح الدين بوشوشة ويوسف بن عاشور وبلحسين جراد وسليمان الآغا وحسين التريكي، إثر اعتقال الدكتور الحبيب ثامر، ولم يدم نشاطهم إلاّ بضعة شهور إذ تمّ إيقاف الرشيد إدريس ويوسف بن عاشور وصلاح الدين بوشوشة في جويلية 1941 لدورهم في عمليات التخريب والتفجير وبث المناشير، فقد أسّسوا رافدا للديوان السياسي سمّي بـ "اليد السوداء"، وقد قامت هذه الحركة بأعمال تخريبية أهمّها إضرام النار بمخزن للحلفاء بميناء حلق الوادي ومحاولة نسف مركز البريد بنهج روسطان وكذلك حرق مصفاة الكحول بسيدي فتح الله (جبل الجلود). وأقلقت هذه العمليات السلطات الأمنية الفرنسية إلى حدّ كبير.

في الجنوب التونسي، وقعت مظاهرة من مناضلي الحزب الحرّ الدستوري الجديد في 1 نوفمبر 1940 بدقاش على إثر نفي موسى بن سالم الرويسي والحاج عبد الله شهيدة إلى الكاف، وأجبر المتظاهرون عون البريد على توجيه برقية احتجاج إلى المقيم العام، وحاولوا استرجاع الأعلام واللافتات الدستورية المحتجزة، كما وزعت مناشير دستورية خلال هذا التحرّك.

في السجن، تلقى الحبيب ثامر رسالة من الحبيب بورقيبة بعثها له من حصن "سان نيكولا" حثه فيها صراحة على التعاون مع الحلفاء، مشكّكا في ذات الوقت، في قدرة القوات الإيطالية والألمانية على الانتصار، وبالتالي عجزها عن القيام بأي تغيير سياسي لتونس، معترفا أنّ رأيه يختلف تماما عن الرأي العام السائد وحتى عن رأي غالبية مناضلي حزبه، وحذر من مغبّة الانسياق وراء التعاطف المطلق مع المحور، ودعاه إلى التحلّي ببعد النظر فيما يخصّ مستقبل البلاد التونسية.

في كلّ هذا الخضمّ، بقيت آمال أغلبية الوطنيين معلقة على عودة قادة الحزب وإفراغ السجون من الوطنيين التونسيين الذين يقبعون بها.

لم يمثل حزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي خلال الفترة الممتدة من 1940 إلى 1942 عمقا شعبيا كبيرا، لأنه اعتبر في تصريح له في أكتوبر 1939 أنّ هزيمة ألمانيا حتمية مثلما كان الأمر في الحرب العالمية الأولى. وقد خلق له هذا الرأي هوّة مع الرأي العام التونسي السائد آنذاك والذي كان في أغلبه يميل إلى نصرة ألمانيا في حربها ضدّ فرنسا وبريطانيا. كما أنّ موقف الشيخ الثعالبي من أحداث أفريل 1938 همّش إلى حدّ بعيد دوره كزعيم مؤسّس لحزب الدستور.

لم تكتف فرنسا بممارسة القمع على المستوى السياسي فقط بل طال أيضا التحرّكات الاجتماعية من ذلك منع الإضرابات النقابية والتجمّعات وحرية التعبير، فباتت الحريات العامة مفقودة أو تكاد، وقد تزامن إيقاف أغلب الوطنيين وتشديد المراقبة على الصحافة وحرية التعبير، مع حرص الأميرال إستيفا على القيام بعديد الجولات في البلاد التونسية لتهدئة الخواطر وسنّ بعض الإصلاحات الاقتصادية التي لم تغيّر شيئا من الأوضاع المتردية. وبقيت البلاد تعاني من فراغ سياسي، ولم يجد المتعاطفون مع الحركة الوطنية قائدا أو مسيّرا لنضالهم وذلك إلى حدّ وفاة أحمد باي الثاني.

إصلاحات المنصف باي :

اعتلى "المنصف باي" عرش البلاد التونسية في 19 جوان 1942 وكان يبلغ من العمر 62 سنة ويعدّ شابا نسبيا مقارنة بمن سبقه من البايات. وقد زاول تعليمه بالصادقية ثم في معهد كارنو وبقيت علاقته وطيدة مع العديد من المناضلين والوطنيين الذين زاولوا تعلمهم بنفس المعهد، وحال اعتلائه العرش، تقدّم وفد وطني ضمّ محمد بن حمودة والصّادق المقدم والطاهر الأخضر وفريد بورقيبة وعمّار الدخلاوي وحسن قلاتي وطلب من الباي التدخل شخصيا للإفراج عن المعتقلين من قادة الحزب الدستوري الجديد.

وقد قام المنصف باي منذ شهر جويلية 1942 بالتحرّي حول مواقف وتصرّفات موظفيه وأعوانه وأصحاب القرار من التونسيين، فأدّى ذلك إلى قيام "ثورة" في البلاط تمثلت في إعفاء العديد منهم من مهامّهم وطرد البعض الآخر، وكان أغلبهم لا يتمتع بثقة السكان التونسيين فتراءت لبعض الوطنيين إمكانية قيام إصلاحات سياسية عميقة، من ذلك أنّ وفدا من الحزب الدستوري القديم

متكوّنا من الشاذلي خزندار ومحي الدّين القليبي وصالح فرحات والشاذلي الخلادي الذين بقيت علاقتهم متواصلة مع الباي اقترح عليه أن يطالب السلطات الفرنسية بتطبيق معاهدة باردو التي لم يقع احترامها أصلا منذ 1881.

استوحى المنصف باي من هذه المقترحات نصّ مذكّرة في ثلاث صفحات أرسلها إلى المقيم العام ومنه إلى الماريشال "بيتان" في 8 أوت 1942 ملخصا مطالبه في 16 نقطة. وإذا ما تمعّنا في المحتوى العام لهذه المطالب التي إن طُبقت فعليا فإنّها ستقود حتما إلى الاستقلال الداخلي للإدارة التونسية وأولوية قرار الباي على حساب المقيم العام.

يمكن حصر أهمّ مطالب المنصف باي كالآتي :

– إنشاء برلمان تشريعي واستشاري حيث يكون التمثيل التونسي "مشرّفا" (نقطة1)؛

– ارتقاء التونسيين إلى الوظائف الإدارية مع دفع نفس المستحقات التي يتمتع بها الفرنسيون وتحسين أوضاع الموظفين التونسيين عامة (النقاط 2، 3، 4) ؛

– إعادة هيكلة الإدارة المركزية للبلاد في إطارها التونسي وتحديد صلاحيات المراقب المدني (النقطتين 10 و11).

تعتبر المطالب التي تقدّم بها المنصف باي رغم عموميتها ممثلة تقريبا لبعض أفكار الاتجاهات السياسية ومطالب الأحزاب السياسية الوطنية في الكثير من النقاط. ويمكن اعتبار مشروع المنصف باي مجدّدا إلى حدّ ما بالنظر إلى من سبقه من البايات وباعتبار ظروف البلاد التونسية وكذلك الضعف العسكري والدبلوماسي لفرنسا منذ هزيمتها وحداثة عهد المنصف باي على رأس السلطة بالبلاد.

من خلال هذه المطالب، حاول المنصف باي استرجاع هيبة وسلطة العائلة الحسينية التي فقدت ثقة الشعب فيها نظرا لانضهارها شبه التام في بوتقة الحماية، وعدم استجابتها للمطالب الشعبية باستثناء الناصر باي والد المنصف باي الذي أراد القيام بإصلاحات سنة 1922، ولم ينجح في تمرير مطالبه أمام تعنّت المقيم العام لوسيان سان (Lucien Saint) آنذاك ومحاصرته للقصر بقوّة من العسكر.

المنصف باي (1881 -1942)

صورة المنصف باي لدى التونسيين :

أراد المنصف باي إعطاء صورة جديدة للعائلة الحسينية ولنظام الحكم بتونس من خلال الإصلاحات التي تقدم بها، فقد حرص منذ اعتلائه عرش البلاد على زيارة أضرحة الأولياء والقيام بعديد الجولات في تونس وضواحيها بدون حراسة مشدّدة والاتصال المباشر بالتونسيين، كما أمر بالتخلي عن عادة تقبيل اليد المعمول بها في الاستقبالات. وفي نفس الوقت حرص على استقبال جميع الوفود والأعيان الذين يقصدونه للشكاوي. وكان يشجع مثل هذه المبادرات من ذلك استدعاؤه للقياد وتذكيرهم بأنهم راجعون بالنظر إلى الإدارة التونسية، وبالتالي وجب عليهم أن لا يقدّموا تقاريرهم إلى المراقب المدني وذلك باعتبارهم موظفين تونسيين يتبعون سلطة الوزير الأكبر وليس المراقب المدني مثلما نصّت عليه قوانين 1936 وممارسات الإقامة العامة.

وعيّن المنصف باي عزيز الجلولي في خطة شيخ المدينة عوضا عن الجنرال سعد الله في 18 أوت 1942. وقد تنامت شعبية المنصف باي إلى درجة قيام المساجين السياسيين بغار الملح بإضراب جوع يوم 29 جويلية 1942 دام أسبوعا كاملا رغبة منهم في تدخّل الباي لفائدتهم وقد انتهى الإضراب باستعمال القوة. وقد بلغت شعبية الباي ذروتها لما أبداه من استعداد للإصلاح، حتى أنّ أنشودة شعبية "نشيد بابورينو" كانت تردّد نبل أعماله، كما رغبت الجالية اليهودية التونسية في أن يتدخل لفائدتها قصد إلغاء قوانين أكتوبر 1940 التي سنتها حكومة "فيشي" ضدّ اليهود، وقد صرّح المنصف باي علنا أنّ اليهود التونسيين هم أبناؤه كما حرص على التكلم بالعربية لغة البلاد الرّسمية.

III- الحركة الوطنية التونسية خلال حملة تونس (8 نوفمبر 1942 – 13 ماي 1943)

بلغ عدد جنود الحلفاء الذين تمّ إنزالهم على سواحل شمال إفريقيا، 110 آلاف جندي زيادة على 75 ألف من الفرقة الثامنة للجيوش البريطانية

القادمة من مصر، أضيف إليهم مائة ألف بين شهري أفريل و ماي 1943، زيادة على القوات الإيطالية – الألمانية، ممّا جعل البلاد التونسية من أكبر ساحات المواجهة في الحرب العالمية الثانية، فكان أن أعلن المنصف باي حياده تجاه الأطراف المتحاربة ووجّه في الغرض خطابات إلى رؤساء الدول المتحاربة (ألمانيا – إيطاليا – بريطانيا – الولايات المتحدة الأمريكية) طالبا في ذات الوقت تجنيب سكان تونس آثار الحرب.

في 30 نوفمبر 1942 أطلقت السّلط الفرنسية سراح الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم وحسين التريكي والرشيد إدريس... وفي الغد وقع اقتبالهم من طرف المنصف باي وفي نفس اليوم أعلن المقيم العام إستيفا عن عفو سياسي عام لمسجوني غار الملح ممّا زاد في شعبية الباي. إلاّ أنّ مصير قادة الحزب المعتقلين في "سان نيكولا" وتراتس (Trets) كان لا يزال يخضع إلى نقاشات محتدمة بين إيطاليا وألمانيا وحكومة فيشي، وقد استعاد الحزب الحرّ الدستوري الجديد نشاطه السياسي من تنظيم وتأطير في ظلّ وجود المحور على التراب التونسي.

في 11 جانفي 1943، أصبح الدكتور الحبيب ثامر مديرا لجريدة "إفريقيا الفتاة" بعد إبعاد الرشيد إدريس وحسين التريكي عنها منذ بداية ظهورها في 2 جانفي 1943، وبالتالي أصبحت هذه الجريدة لسان الحزب الحرّ الدستوري الجديد، وقد قام الرشيد إدريس بدوره بإنشاء جريدة "الشباب" بمعيّة حسين التريكي وفريد بورقيبة. وتكوّنت "إذاعة الوطن" التي نادت صراحة بالتعاون مع ألمانيا لدحر الاستعمار الفرنسي واستقلال البلاد.

بقيت لهجة جريدة "إفريقيا الفتاة" مركّزة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأخبار الجبهات العسكرية التونسية والعالمية، وكان مطلبها المحوري ينصّ على عودة قادة الحزب إلى أرض الوطن. ويمكن القول إنّ البلاد التونسية لم تعش قطّ أشهرا من حرية التعبير مثل هذه الفترة منذ أحداث أفريل 1938. وقد حدث نشاط سياسي غير معهود تمّ خلاله تأسيس عديد الجمعيات الثقافية والخيرية وأهمّها "الهلال الأحمر" الذي رسم كهدف له إسعاف وإنقاذ وإعانة ضحايا الحرب واللاّجئين وكانت هذه الطريقة أحد أساليب حزب الدستور الجديد لاستقطاب الرأي العام التونسي وتنويع قنوات نشاطه السياسي.

وبذلك تناسق الهدف الخيري للهلال الأحمر مع الأهداف الوطنية من كفاح وإعانة الفقراء من التونسيين أمام غياب سياسة اجتماعية واضحة لفرنسا تجاه العنصر التونسي.

تحويرات المنصف باي الوزارية ومعانيها :

قرّر المنصف باي تنحية الوزير الأكبر "الهادي لخوة" وتشكيل وزارة جديدة ترأسها امحمّد شنيق يوم 1 جانفي 1943 سمّيت بوزارة الحرب نظرا لظروف البلاد، وذلك إثر انتقاد الأميرال "إستيفا" تحفّظ وزير العدل عبد الجليل الزاوش في أواخر ديسمبر 1942 بخصوص اعتمادات استثنائية ستقدّم إلى الجندرمة معلّلا موقفه بأنه لا يقبل أيّ تدخّل في هذا الهيكل الأمني ذي الحظوة البارزة لدى السلطة الاستعمارية الفرنسية، وقد تقلّد فيها الدكتور "محمود الماطري" منصب وزير الداخلية وهي وزارة جديدة، وصالح فرحات وزارة العدل، وعزيز الجلولي وزيرا للأحباس وشيخا للمدينة. وقد مثلت هذه التحويرات العميقة ردّا من المنصف باي على السلطات الفرنسية التي تجاهلت مطالبه في اللاّئحة التي رفعها إلى الحكومة الفرنسية، فأراد بذلك إظهار استقلالية السلطات التونسية وإمكانية اتخاذ الباي الممثل للسيادة التونسية قرارات بمنأى عن المقيم العام والسلطات الفرنسية وهو ما لم يحدث منذ 1881. وقد ضمّت الوزارة الجديدة بعض الشخصيات الوطنية.

في الأثناء، تقدّم المقيم العام إلى الباي في 13 فيفري 1943 بمشروعيْ قرارين يسوّي الأول الموظفين التونسيين بزملائهم من الفرنسيين الذين يتمتّعون بالثلث الاستعماري، أمّا الثاني فيخصّ بعض الامتيازات العائلية للموظفين الفرنسيين التي سيتمّ تعميمها على جميع التونسيين والتي كانت من قبل حكرا على موظفي الدولة والمؤسّسات الحكومية، وذلك رغبة من المقيم العام في تأكيد وجوده كقوّة سياسية عليا ومتنفذة ومالكة لحقّ المبادرة، ولكن لم تكن هذه الإصلاحات إلاّ ذرّ رماد على العيون.

حرص المنصف باي على عدم اتخاذ مواقف علنية لصالح بلد أو آخر خلال حملة تونس بصفة عامة، ذلك أنّ أوضاع البلاد ومستقبلها كانت رهينة العمليات العسكرية لذا حاول عدم الدخول في نقاش حول الوضع المستقبلي للبلاد التونسية كما أنه لم يدّع أنه الناطق باسم الحركة الوطنية التونسية.

قادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد بين العودة والانتظار :

لم تدّخر إيطاليا جهدا لتحرير القادة الدستوريين من تراتس Trets ونقلهم إلى روما في 8 جانفي 1943 حيث استقبلتهم كضيوف شرف، وذلك رغبة منها في تبيان اهتمامها بمستقبل البلاد التونسية وبقادتها، إلاّ أنّ خلفيّة هذه السياسة لم تكن في الواقع إلاّ دعاية أرادت بها إيطاليا الموسولينية الوصول إلى قلوب التونسيين وإعطـــاء صورة على أنّها بلد محرّر ومضمرة في ذات الوقت ضمّ البلاد التونسية إلى مستعمراتهـــا تجسيما للشعار الاستعمـــاري الموسولينـــي : "كرسيكا، جيبوتي، تونس" (Corsica, Djibouti, Tunisia).

ولم يقدّم الحبيب بورقيبة أثناء إقامته بروما تنازلات مكتوبة فيما يخصّ مستقبل البلاد بعد الحرب أو دعم جيوش المحور، بل كان حريصا على العودة إلى أرض الوطن لاستكمال النضال السياسي، وقد عاد البعض من الوطنيين وعددهم 6 يوم 16 فيفري 1943، في حين أبقت السلطات الإيطالية على الحبيب بورقيبة في روما علّها تنتزع منه تصريحا علنيا بدعم جيوش المحور، إلاّ أنه لم يلمّح قطّ إلى هذه المسألة في خطاب 6 أفريل 1943 عبر راديو "باري" (Bari)، بل دعا التونسيين إلى الحذر وتوحيد الصّفوف وتقوية النضال الوطني وهذا ما كان يتعارض مع غالبية الرأي العام التونسي الذي كان متعاطفا مع المحور معلّقا الآمال على الألمان بطرد الفرنسيين وإعلان استقلال تونس. وكانت عودة بورقيبة إلى تونس يوم 8 أفريل 1943.

وأثناء تقدّم القوّات الحليفة من الشمال الغربي والجنوب وتقهقر قوى المحور وتراجعها، وقعت تجاوزات عديدة من قبل الجيوش الأنقلو – أمريكية والديغولية على التونسيين في المناطق التي دخلتها وتمثلت خصوصا في إعدامات جماعية بتهمة التعامل مع المحور.

كما وقعت في الأثناء حادثة قصيبة المديوني حيث أطلق جنود إيطاليون النار على سكان هذه البلدة يوم 24 فيفري 1943 مخلّفين 8 قتلى و16 جريحا وكان أغلب الضحايا مسنين، وعوقب الجنود المتورّطون عقابا شديدا إذ حكم على 5 منهم بالإعدام و13 لمدة تتراوح بين 5 و20 عاما، كما حدثت مواجهة في 13 مارس 1943 بقصور الساف وقد تزعّم عبد السلام القصيبي وعمر بن خليفة كرشود المتظاهرين وتمّت الدعوة إلى القيام بعصيان مدني ضدّ السلطات الفرنسية فأطلقت الشرطة الفرنسية النار مخلّفة 6 شهداء و28 جريحا.

كان لمجريات الحرب من عمليات عسكرية بالغ الأثر على الحياة اليومية، فقد كان التموين بالمواد الأساسية المستوردة شبه منقطع نظرا للحرب البحرية البريطانية الإيطالية، كما أنّ حاجيات الجيوش إلى المؤونة قد جعل ثمن بعض المواد كالدجاج والبيض والبطاطا يبلغ أحيانا 7 أضعاف ثمنه، وشهدت تونس نقصا كبيرا في استيراد المنسوجات كان له أثره على خياطة الملابس كما أنّ انقطاع التيّار الكهربائي والغارات الجوية اليومية لقوّات التحالف زادت في تعطيل الحركة الاقتصادية. وقد هرب العديد من السكان من المدن الكبرى إلى الريف خشية من المعارك الدائرة والقصف. وتزامنت العمليات العسكرية مع حملات دعائية لكلتا الجهتين المتحاربتين عبر الإذاعة وكذلك المناشير التي ألقاها الحلفاء على المدن التونسية وكانوا يحثون فيها طورا التونسيين على التعاون معهم، ومهدّدينهم في ذات الوقت إن أعانوا المحور.

وقد كان لقوّة العتاد العسكري للحلفاء أثره في تراجع الجيوش الألمانية التي خسرت معركة مارث (6 مارس – 6 أفريل 1943) ثم سقطت صفاقس بيد الحلفاء في 10 أفريل فسوسة في 12 أفريل 1943، وانتهت العمليات بسقوط بنزرت وتونس يوم 7 ماي ثم وقع الإعلان عن أسر جنود المحور ونهاية حملة تونس نهائيا في 13 ماي 1943 بانتصار الحلفاء.

هذا، كما قامت حركة تمرّد مسلحة في الجنوب الغربي في 1943، عرفت باسم "ثورة المرازيق" وامتدّت حتى أوت 1944، وقد قام العديد من المقاومين بالالتحاق بالجيوش الألمانية والتراجع معهم إلى جهة الوطن القبلي. وقد أعلن المرازيق النضال المسلّح ضدّ الاحتلال الفرنسي مستعملين عدّة أسلحة من مخلفات جيوش المحور بعد شهر ماي 1943. وقد جنّدت فيها فرنسا قوات عسكرية كبيرة وحتى الطائرات للقضاء على الثوار.

وقد حدثت تصفية حسابات تجاه التونسيين عقب دخول الحلفاء إلى تونس، إذ تمّ اعتبار غالبية السكان المسلمين من المتعاطفين مع المحور، لذلك لم يلق استعراض الحلفاء، احتفالا بانتصارهم العسكري، في أنهج مدينة تونس حفاوة إلاّ من قبل الجالية الفرنسية واليهودية، ذلك أنّ التونسيين لم يعتبروهم محرّرين بل مستعمرين جددا. وفي خضمّ الأجواء المتأزمة والمتصفة أساسا بتصفية الحسابات وفرض قانون المنتصر، حاول الحبيب بورقيبة المهدّد بالاعتقال تهدئة الأجواء، وقام الحزب الحرّ الدستوري الجديد المحظور قانونيا

ببثّ منشورين الأول بتاريخ 9 ماي والثاني في 13 ماي 1943 أمضاهما بورقيبة وحثّ فيهما على الوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها آملا في فتح آفاق جديدة وجدّية للحوار بين حزبه وسلطة الحماية، ولم يتسنّ للحبيب بورقيبة الخروج من مخبئه إلاّ بعد تدخّل القنصل الأمريكي "هوكر دوليتل" Hooker Doolittle لفائدته لدى فرنسا التي كانت ترغب في اعتقاله وإلصاق تهمة التعاون مع المحور به.

ولم يتوان الزعيم بورقيبة في توجيه رسالة يوم 3 جوان 1943 إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرنكلين روزفيلت متذمّرا فيها من تصرّف قوات التحالف تجاه التونسيين داعيا إلى تدخل الولايات المتحدة للوساطة وإعانة الحركة الوطنية في مطالبها وقد وجّه نفس النداء تقريبا إلى الملك جورج الخامس ملك بريطانيا.

في الأثناء، قامت السلطات الفرنسية بإقالة المنصف باي في 14 ماي 1943 بأمر من الجنرال جيرو Giraud ممثل لجنة التحرير الوطني الفرنسية (C.F.L.N.) وتمّ نفيه إلى الأغواط بالجزائر حيث أرسل من هناك تنازله عن العرش يوم 6 جويلية 1943. وعيّن الأمين باي على عرش البلاد منذ 15 ماي 1943.

وستتحد كافة التيارات السياسية التونسية باستثناء الشيوعيين حول المطالبة بإرجاع المنصف باي. وأصبح التعلّق بشخص المنصف باي نزعة سياسية حقيقية ستعرف باسم "الحركة المنصفية" وقد اتسع يوما بعد يوم نطاق الحملة المطالبة بإرجاع المنصف باي إلى العرش وامتدّت إلى كامل البلاد.

ففي بداية شهر جانفي من سنة 1944 تمّ وضع محمّد بدرة ومحمّد كاهية تحت الإقامة الجبرية في توزر وكانا ممّن ترأسوا العريضة المطالبة بإرجاع المنصف باي. كما ستتأسّس لاحقا لجنة للدفاع عن المنصف باي تضمّ ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية والوزراء السابقين وبعض الأمراء الحسينيين.

كما شهدت الحركة النقابية نشاطا نسبيا إذ تمّ بين 18 و 19 مارس 1944 عقد مؤتمر الاتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل (CGT) وقد سيطر الشيوعيون على القيادة المنتخبة، فلم يجد فرحات حشاد والحبيب عاشور بدّا من الانسحاب ومعهما العديد من العناصر التونسية وتمّ بعث اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب.

هذا وقد اضطرّت قيادة الدستور الجديد التي نشطت أثناء وجود المحور في تونس إلى الهجرة إلى خارج البلاد إثر دحر الحلفاء للمحور في تونس، فكان أن التجأ الحبيب ثامر ويوسف الرويسي وحسين التريكي والطيب سليم والرشيد إدريس والهادي السعيدي... إلى روما فألمانيا ففرنسا وأخيرا إسبانيا بين سنوات 1943-1946 ولم يمنعهم ذلك من الدعاية للقضية التونسية ببثّ إذاعي أطلقوا عليه إسم "إفريقيا الفتاة" في صائفة 1943، أو في برلين أين أسّس الرشيد إدريس وحسين التريكي مكتب المغرب العربي في نفس الفترة للتعريف بالقضايا الوطنية والإحاطة بالعمّال والأسرى المغاربة. وسيركد نشاط هذا المكتب إثر سفر كلّ من الرشيد إدريس وحسين التريكي إلى باريس لكن سيعاود يوسف الرويسي أنشطته في أواسط 1944 ويصدر جريدة "المغرب العربي" في بداية 1945، أو في باريس أين أسّست حركة الدستور الوطني الشمال الإفريقي سنة 1943 بمبادرة من وطنيي حزب الدستور الجديد (ثامر، الرويسي، إدريس...) وضمّت وطنيين جزائريين ومغاربة ونظمت أياما احتجاجية مثلا بمناسبة ذكرى عزل المنصف باي أو ذكرى حوادث 9 أفريل 1938.

تولّى الهادي نويرة مهمّة محاولة إذكاء حركة مطلبية وطنية بإرساله في 8 مارس 1944 مذكّرة إلى المقيم العام "ماست" (Mast) قدّمها له حسن قلاتي، وذكّر فيها بتاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا والتجاوزات القانونية التي قامت بها فرنسا مذكّرا أنه رغم معاهدة الحماية فإنه يوجد كيان ودولة تونسية تغاضت عنها فرنسا وأنّ هذه الدولة ممثلة في شخص الباي الممثل لجميع التونسيين ومذكّرا إياه أنّ دور المقيم العام هو استشاري ليس إلاّ، وقد طالب في آخر المذكرة بضرورة إنشاء برلمان تمثيلي للتونسيين.

وفي ظلّ تغييب وقمع السلطات الاستعمارية للنشاط السياسي، بدأت منذ صائفة 1944 تتكوّن الحركات السرية للمقاومة مثل (الكومندوس) التي قامت بتوزيع مناشير تدعو صراحة إلى استقلال البلاد التونسية ومنح الحريات للتونسيين. كما حدثت حركة هروب جماعي لبعض المجنّدين التونسيين في الجيش الفرنسي في منطقة بنزرت ردّت عليها فرنسا بتطويق بلدة رأس الجبل خاصة في أوت 1944 وعاقبت سكانها جماعيا وقتلت بعض الهاربين.

وأمام تنامي الحسّ الشعبي للمقاومة قدّم المقيم العام ماست الذي عيّن في 25 جويلية 1944 مذكّرة إلى ماسقلي (Massigli) مندوب الشؤون الخارجية باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) بالجزائر يستعرض فيها نتائج فترة كاملة من الحكم ويطلب توخّي سياسة المرونة تجاه الوطنيين.

في 1 أكتوبر 1944 توفي الشيخ عبد العزيز الثعالبي بتونس العاصمة عن سنّ تناهز 70 سنة (ولد سنة 1874) وقد كانت آخر أمنياته أن يتّحد الحزبان وهو هدف كان يحرص على تحقيقه منذ عودته من المنفى سنة 1937.

وتـــمّ في 30 أكـــتوبـــر 1944 إمضـــــاء "الميـــثاق التـــونســـي" (La Charte tunisienne) من قبل 17 تونسيا يمثلون مختلف الحساسيات الوطنية وهو بمثابة الركيزة التي ستقام عليها "الجبهة الوطنية" لاحقا كإحدى صيغ التقارب والتكاتف بين مختلف الحساسيات والتي تعزّزت خاصة عقب الحرب العالمية الثانية.

الفصل الخامس

الاستعداد للمواجهة الحاسمة : 1945-1951

تميّزت بداية سنة 1945 بانتهاء الحرب العالمية الثانية التي طالت بعض معاركها حتى البلاد التونسية، وبداية الاستفاقة الوطنية من خلال خياراتها الجديدة المتأقلمة مع واقع ما بعد الحرب وبداية نهاية الحلم الامبراطوري الفرنسي، كما تعدّ فترة أواخر سنة 1951 فاتحة مسارّ تحرّر البلاد التونسية من ربقة الاستعمار ونهاية "المهادنة" (La conciliation) الوطنية تجاه فرنسا وبداية النهاية للوجود الفرنسي بتونس.

وقد تكوّن تكتلان وطنيان خلال هذه السنوات السبع يحملان ذات التسمية، وتقف عليهما ذات الرموز الوطنية تقريبا، وإن كان أحدها وأهمّها غائبا أو مغيّبا في الهيكل الثاني، ويعبّر هذان التكتلان المعروفان بـــ : "الجبهة الوطنية التونسية" عن مسارّ الواقع الوطني التونسي طيلة هذه الفترة، فإن كانت الجبهة الأولى التي بدأت تبرز ملامحها منذ سبتمبر 1944 وتبلورت في فيفري 1945، أعلنت عن طبيعة المسارّ النضالي والمطلبي التونسي المزمع اعتماده لاحقا على وقع متغيّرات ما بعد الحرب، إذ دعت إلى تمكين التونسيين من الحكم الذاتي وإرساء ملكية دستورية في مرحلة أولى، وقد ضمّت في صفوفها الحساسيات الوطنية التونسية من حزب الدستور الجديد وحزب الدستور القديم وشخصيات منصفية وزيتونية ومن المجلس الكبير باستثناء الشيوعيين، إلاّ أنّ الجبهة الثانية التي تكوّنت في منتصف سنة 1951 تقريبا آلت على نفسها أن تدافع عن المكاسب الوطنية التي تحققت منذ تكوّن الأولى، ومعتبرة نفسها مؤتمنة عليها ممّن يحاول النكوص عنها، وذلك من خلال إعلان تمسّكها بمطلب الاستقلال التامّ وتنديدها في ذات الوقت وفضحها حياد حزب الدستور الجديد

عن الخطّ الوطني الثابت الذي حدّده بالخصوص مؤتمر ليلة القدر في أوت 1946، وقد ضمّت شخصيات من الدستور القديم وزيتونيين ونخبا مستقلّة.

ولنا أن نتساءل : ما الذي حدث طيلة هذه السنوات السبع وأدّى بالتالي إلى هذا "الشرخ" الوطني سنة 1951 ؟ فهل لم يكن التنسيق الوطني في بدايته مرتكزا على ثوابت سليمة، وبالتالي ما لبث أن انهار لاحقا بانسحاب أو سحب أهمّ مكوّن له وهو حزب الدستور الجديد ؟ أم أنّ وجود هذا الحزب داخل "الرحم" الوطني كان مجرّد رغبة في إنهاء ثنائية صراعه مع الحماية التي استنزفته كثيرا وتعويضها بثنائية أشمل : حماية / مكوّنات وطنية ؟ وبالتالي عندما انتفت هذه الرغبة لديه بفضل استراتيجية صالح بن يوسف خاصّة، انسحب هذا الحزب تنسيقيا من بقيّة الأطراف المكوّنة للنسيج الوطني التونسي ؟

وقد تزامن هذا الانسحاب مع تصاعد التوتر بين قيادة حزب الدستور الجديد في الداخل وقيادته في الخارج وتحديدا في مصر، فكان أن تداعى هذا التوجّه على المسارّ الوطني فركد – وإن كان ظاهريا – بالرغم من أنّ الظرفية آنذاك تدفع نحو الاندفاع الوطني نتيجة احتداد التناقضات الاجتماعية والاقتصادية بين الأكثرية المستعمَرة والأقلية المستعمِرة.

I- متغيّرات الحرب العالمية الثانية والوطنية التونسية

في الواقع، بان حزب الدستور الجديد مع مطلع سنة 1945 حزبا منهكًا ومستنزَفًا ومُلاحَقا وذلك منذ حوادث أفريل 1938، ولم يجد زعيمه الحبيب بورقيبة بدّا من التأقلم مع هذا المعطى وذلك على مستويين : تجاه فرنسا إذ دعا في تقريره إلى الإقامة العامة الفرنسية بتاريخ 28 مارس 1944 إلى إرساء سياسة تعاون بين حزبه وفرنسا، ومتفهّما في ذات الوقت عدم إمكانية أو عدم رغبة سلطة الحماية في القيام بإصلاحات عميقة في البلاد تعدّ "قفزة إلى المجهول"، وتجاه القوى الوطنية التونسية إذ نجده ينسّق معها شخصيا من خلال ما عرف بـــ "لجنة الدراسات" التي تكوّنت في سبتمبر 1944 وستتمخّض عنها الجبهة الوطنية التونسية الأولى في فيفري 1945. وهنا لاح زعيم حزب الدستور الجديد مختلفا تمام الاختلاف عن مواقفه التي تمسّك بها في آخر 1937

ومطلع سنة 1938 والداعية إلى المواجهة مع فرنسا حتى تحقيق الثوابت المطلبية آنذاك، وحتى وإن كان حزبه وحده في هذه المواجهة التي رفضتها بقيّة القوى الوطنية الأخرى.

على كلّ، ستكون لمتغيّرات الحرب العالمية الثانية والتوجّه السائر نحو إقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي سيتجسّم من خلال مؤتمر سان فرانسيسكو (جوان 1945) وترنّح الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية : فرنسا وبريطانيا العظمى وبروز قوى عالمية أخرى : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبداية مسارّ تكتل الدول العربية المستقلّة في رابطة ستعرف تحت تسمية : جامعة الدول العربية في مارس 1945، الأثر الكبير في إحياء الأمل لدى القيادة الوطنية خاصّة قيادة حزب الدستور الجديد في إنهاء الثنائية التونسية – الفرنسية التي ميّزت نضالها ضدّ الوجود الاستعماري واستبدالها بثنائية أشمل وأعمّ ومتعدّدة الأطراف، ثنائية فرنسية – دولية، وذلك من خلال الدفع نحو تبنّي دولي للقضية يعوّض أوْ/ويَقف مع التونسيين ويصبح هو الطرف الثاني في هذه الثنائية.

وكان الوطنيون التونسيون يعتقدون آنذاك أنّ تدويل قضيّتهم يمرّ عبر تبنّي عرب المشرق لها ودفعهم كي يعرضونها في المحافل الدولية ويفرضون جدولتها، ومن هنا نفهم لماذا قرّر زعيم حزب الدستور الجديد الحبيب بورقيبة "الهجرة" إلى مصر أربعة أيّام فقط بعد إعلان تكوّن الجامعة العربية. ولئن يتنزّل توجّه الحبيب بورقيبة إلى المشرق في نطاق استراتيجية بلورها الحزب وتقوم على أساس استكناه مكامن التأييد العربي لقضيّة تونس ومداه في ظلّ الواقع العالمي الجديد، إلاّ أنه أنهى – أي هذا التوجّه – ولو مؤقتا خلافا داخل الهرم القيادي لحزب الدستور الجديد زاده استفحالا حالة الإرباك التي تشعر بها قيادته في ظلّ القمع الفرنسي لنشاطه، خلافا بين شرعيتين قياديتين، شرعية "المجاهد الأكبر" الذي يتوفّر في الواقع على شرعيتين : التأسيس والنفي سنة 1934 والمواجهة والسجن سنة 1938، وشرعية الجيل القيادي الثاني في الحزب التي لم يكتسبها جلّ أفراده إلاّ عقب حوادث أفريل 1938. وقد عدّ هذا الخلاف، الذي هو في الواقع اختلاف في وجهات النظر وتقييم المرحلة، تحدّيا من هذه القيادة الشابّة لسلطة "المجاهد الأكبر".

في الأثناء، تميّز المشهد الوطني التونسي سنة 1945 ببروز جليّ لقوى وطنية صاعدة تحاول أن تضع موطئ قدم سياسي لها على الساحة الوطنية التونسية، ونعني بالخصوص الزيتونيين، وبالأخصّ الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي قاد مظاهرة 15 أفريل 1945 بتونس عقب وفاة الرئيس الأمريكي روزفلت، وكذلك المنصفيين الذين بلوروا حركتهم للمطالبة بإرجاع المنصف باي إلى عرشه خاصّة سنة 1944 من خلال اعتمادهم وسيلة العرائض الشعبية. هذا، ويقف وزراء المنصف باي السابقون (محمد شنيق، محمد بدرة، العزيز الجلّولي) وبعض البايات وراء هذا التيّار المتعاطف مع قضيّة الباي المخلوع والذي سيتعاظم دوره ويستقطب إليه التونسيين منذ سنة 1945 خاصّة تحت شعار إرجاع المنصف باي إلى عرشه ومنح التونسيين حرّيتهم المسلوبة.

وفي المقابل، لاحت القوى الوطنية "التقليدية" متباينة في مواقفها، فحزب الدستور القديم يحاول إحياء كيانه الذي تداعى كثيرا وترميم ذاته الحزبية واستعادة وهجه النضالي منذ سنة 1944، وذلك من خلال تبنّيه طريقة العرائض الداعية إلى رجوع المنصف باي في تزامن أو بتنسيق مع الحركة المنصفية، ومن خلال نهجه سياسة المناشير والنشريات السرّية ("كومندوس" و"الكفاح" بالفرنسية) معتمدا على مجموعة أحمد بن ميلاد (محمّد الصالح كعفار وأحمد السلاّمي...)، بينما حسم الحزب الشيوعي بالقطر التونسي أمره مبكّرا في مسألة الباي المعزول، إذ عدّ المنصف باي متواطئا مع قوى المحور وفاشيا، كما دعا إلى نبذ مشروع الحكم الذاتي الذي تبنّته الجبهة الوطنية التونسية والانصهار في مشروع "الاتحاد الفرنسي" ناعتا الوطنيين بالانفصاليين، وذلك لأنه كان يرفض آنذاك أيّة فكرة تدعو إلى فكّ الروابط مع فرنسا باعتبار مشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي في ائتلاف الحكم بباريس.

وعلى العكس من ذلك، برز حزب الدستور الجديد وكأنّه لم يحسم أمره بعد تجاه بعض القضايا المطروحة بإلحاح وخاصّة مسألة المنصف باي، إذ نجده ينادي برجوعه إلى الحكم لكن باحتشام، ويستنكف من المشاركة أو الدعوة إلى الانخراط في العرائض المطالبة برجوعه، بل ويقابل زعيمه الحبيب بورقيبة منذ سنة 1943 محمّد الأمين باي الذي نصّبه الفرنسيون محلّ المنصف باي والمقاطع وطنيا لأنه عدّ بايا غير شرعي، وفي ذات الوقت بدت قيادة الحزب متخوّفة من خروج زمام المبادرة الوطنية منها خاصّة أمام تعاظم دور

الحركة المنصفية أو لنقل بدت متخوّفة أن تصبح مسألة رجوع المنصف باي أولوية وطنية قصوى، كما واجه الحبيب بورقيبة صعوبات أثناء وجوده في مصر لفرض ذاته كزعيم لتونس طيلة سنتي 1945-1946 فانضمّ إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بمصر التي كوّنها الشيخ محمد الخضر حسين التونسي الأصل في فيفري 1945 بصفة مستشار، وأقام اتصالات مع الأحزاب المصرية ورجالات الرأي العام المصري، وأدلى بتصريحات صحفية يعرّف فيها بقضية بلاده والغاية من مجيئه إلى مصر، كما حاول كسب تأييد جامعة الدول العربية فقدّم مذكّرات بمفرده أو بتنسيق مع الجزائريين والمغاربة هناك يطالب فيها بتبنّي قضيّة تونس والعمل على استقلالها.

II- سياسة "الاحتواء" اليوسفي في ظلّ تداعيات احتدام التناقض بين التونسيين والفرنسيين

في الأثناء، سيعمل الثالوث "الديواني" خاصّة : صالح بن يوسف والمنجي سليم وعلي البلهوان على تجاوز، وبسرعة، الفراغ القيادي الذي أحدثه وجود زعيم الحزب في مصر وبلّوروا – وهنا خاصّة إن لم نقل يكاد يكون صالح بن يوسف هو المبادر فقط – استراتيجية للتحرّك النضالي تعتمد الاستقطاب "المجتمعي" بغاية خلق فراغ حول رموز سلطة الحماية الفرنسية وخاصّة هنا الإقامة العامة وإبراز حزب الدستور الجديد كحزب "شعبي" وناطق باسم كلّ تونس، وإن لم يَخْلُ من التوجّهات الوصائية ذات الأبعاد الإقصائية، وقد استلهمت هذه الاستراتيجية من دروس مواجهة سنة 1938 حين قمع الحزب وانفضّت مكوّنات المجتمع التونسي عنه وتبرّأت منه ومن أساليبه وندّدت به الأطياف السياسية والاجتماعية المختلفة بتونس آنذاك التونسية والفرنسية منها على حدّ السواء.

ولا يمكننا فهم الالتفاف الوطني حول حزب الدستور الجديد وقدرته على إدارة المواجهة الحاسمة سنة 1952 إلاّ من خلال النظر إلى الجهد الذي بدأ منذ سنة 1945 لإعداد ظروف نجاح أيّة مواجهة قادمة، ولم يكن بإمكان هذا الجهد "الاستراتيجي" لقيادة حزب الدستور الجديد أن ينجح لولا أن احتدمت التناقضات داخل البلاد التونسية والتغييرات الهيكلية التي لاحت داخل المجتمع التونسي،

فقد خرجت البلاد التونسية منهكة اقتصاديا جرّاء الظروف الاستثنائية للحرب العالمية الثانية التي دارت بعض أطوارها فيها، وفُقدت العديد من الموادّ الأساسية وازدهرت تجارة السوق السوداء، وتراجعت المبادلات الخارجية تراجعا كبيرا، وازدادت حركة النزوح نحو المدن خاصّة تونس العاصمة، فحاولت سلطة الحماية إثر انتهاء الحرب تطوير قطاعيْ الصناعات الحرفية والفلاحة، لكن مجهوداتها لم تكن كافية لسدّ الخلل بين موارد البلاد من جهة وحاجيات السكّان الذين تزايد عددهم بصفة ملحوظة من جهة أخرى، فقد عانى القطاع الفلاحي كثيرا من سنوات الحرب التي عقبتها سنوات جفاف وجدب منذ سنة 1944 إلى حدّ سنة 1948، ممّا تسبّب في حدوث المجاعات بجنوب ووسط البلاد، وتضرّر القطاع الحرفي نتيجة تدفق الواردات المصنّعة من جديد عقب الحرب، ولم يتمكّن القطاع المنجمي من الانتعاش نتيجة المنافسة الخارجية، وتفاقم عجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وركود أسعار الصادرات أو انهيارها، هذا إن قيّض لبعض المواد أن تصدّر، وفي المقابل بلغت نسبة النموّ الطبيعي السنوي للسكّان خلال عشرية 1936-1946 : 3.2%، وبلغ عدد التونسيين الأمّيين 85% ويعاني 36% من نقص التغذية، كما تفشّت البطالة وانتشر البؤس خاصّة أمام الارتفاع المتواصل للأسعار الذي لم تستطع الأجور أن تواكبه والتضخّم المالي، فتعمّقت أكثر حركة النزوح.

وفي الأثناء، رقعت سلطة الحماية في الأداءات التي يتحمّل التونسيون العبء الأكبر فيها ليستفيد منها الموظفون الفرنسيون خاصّة، إذ بلغت نسبة أجور الموظفين 43.7% من الميزانية سنة 1948، كما أنّ نسبة التلامذة التونسيين المسلمين والمزاولين للدراسة بلغت سنة 1946 :12.4% من مجموع الأطفال الذين هم في سنّ الدراسة بينما تبلغ نسبتهم لدى الجالية الأوربية 100%. وهكذا أصبحت وضعية التونسيين حرجة خاصّة على المستوى المعيشي ممّا ساعد على تعميق وعيهم بالتناقض الذي احتدّ بينهم وبين الفرنسيين ودفعهم نحو المطالبة بتحسين وضعهم المعيشي، وأدركوا أنّ تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية يمرّ عبر تمكينهم من حرّيتهم المسلوبة لاعتقادهم بأنّ التردّي المزمن لأوضاعهم مردّه الوجود الاستعماري ببلادهم.

وقد استوعب فرحات حشاد ومن التفّ حوله من النقابيين منذ سنة 1944، إثر خروجه عن الاتحاد الإقليمي التابع للكنفدرالية العامّة للشغل CGT الذي مال شيوعيا، وتكوينه "اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب" في صفاقس، هذه المعادلة أثناء تأسيسه الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 20 جانفي 1946 بمساهمة من الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور ومساندة حزب الدستور الجديد، وسيضطلع الاتحاد بدور حاسم في نشر الوعي الوطني وتجذيره لدى العمّال التونسيين الذين تمكّن من استقطابهم تدريجيا، وأصبحوا يشكّلون قوّة تعتمد عليها الحركة الوطنية – وحزب الدستور الجديد بالذات – لتمرير رؤاها.

هذا، وقد كان حزب الدستور الجديد أيضا وراء تكوين "الجامعة العامة للنقابات الفلاحية التونسية" يوم 1 جوان 1946، والظاهر أنّ صالح بن يوسف هو الذي اختار أعضاء هذه الجامعة بنفسه ويقف الحزب كذلك وراء إدراج كلمة "الاتحاد العام" عوضا عن الجامعة العامة في تسمية هذا الهيكل الفلاحي في جوان 1947، كما دفع أنصاره وهم : إبراهيم عبد الله والحبيب المولّهي وعبد العزيز الشابّي إلى تأسيس "الاتحاد العام للفلاحة التونسية" في ماي 1950 لاستقطاب كلّ الهياكل الفلاحية داخله وقد تمكّنوا تقريبا من تحقيق هذا الهدف وأصبح الحبيب المولّهي رئيسا لهذا الاتحاد وإبراهيم عبد الله أمينا عامّا له.

وساهم حزب الدستور الجديد في بعث "اتحاد نقابات الصنايعية وصغار التجّار بالقطر التونسي" في جانفي 1947، كما كان لفرحات حشاد دور بارز في إنشائه وتشجيع القائمين عليه فترأس بنفسه أوّل جلسة للمؤتمر التأسيسي و"اختار" هذا الاتحاد صالح بن يوسف مستشارا قانونيا له وهو الذي تمكّن من أن "يفرض" اقتراحه أثناء المؤتمر الثاني للاتحاد في أفريل 1948، والداعي إلى إبدال اسم هذه المنظمة باسم "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة" من أجل استقطاب كلّ عناصر هذين القطاعين إليه وخاصّة كبار الحرفيين وكبار التجّار، وقد اعتمد الحزب في هذا الاتحاد على عناصر دستورية مؤيّدة له مثل الكاتب العام الفرجاني بلحاج عمّار أو نائبه المختار بن عطيّة...

فرحات حشاد (1914 -1952) يخطب في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل في آخر الأربعينات من القرن الماضي بدار الجمعيات الفرنسية (ابن رشيق حاليا)، ويظهر النوري بودالي عن يساره.

وهكذا يبرز من خلال ما تقدّم الخطّ الذي اعتمده حزب الدستور الجديد وبالتحديد صالح بن يوسف منذ سنة 1945 من أجل استقطاب القوى العاملة التونسية في مختلف الميادين بَحْـثا عن دَعْمِهَا له، ولم يكتف الحزب بذلك بل سيحاول استمالة القوى الزيتونية الصاعدة (الشيخ الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي...) إلى درجة دمجها في عضوية الديوان السياسي منذ سنة 1946، وسيحاول التقرّب أيضا من الأمين باي الذي كان يبحث عن شرعية لحكمه آنذاك والتعامل معه على أساس الأمر الواقع خاصّة وأنّ البعض من قيادة الحزب – هنا خصوصا صالح بن يوسف والهادي نويرة – كان غير متحمّس لتبنّي مسألة المنصف باي وجعلها تحظى بالأولوية المطلقة في برنامج الحزب، وهنا اضطرّت هذه القيادة إلى مسايرة التوجّه الشعبي الداعي إلى رجوع المنصف باي، وفي ذات الوقت لا ترى تناقضا في إقامة علاقات تتوثق يوما فيوما مع الأمين باي لاستمالته إلى طروحات الحزب معتمدة في ذلك على علاقات صالح بن يوسف الوثيقة مع ابنه الشاذلي باي.

ولا يمكننا فهم هذه "البراغماتية" لدى قيادة الحزب الدستوري الجديد في تونس إلاّ إذا وضعناها في إطارها الاستراتيجي الرامي إلى خلق فراغ حول سلطة الحماية يشمل حتى استقطاب دعائم هذه السلطة أو مؤسّسات "الحكم" الرسمي التونسي، بدءا من مؤسّسة الباي حتى وإن لم تكن تتمتّع بالشرعية الشعبية آنذاك، إلاّ أنها تبقى الآلة التي تعتمدها فرنسا لإضفاء شرعية على وجودها بتونس وعلى قراراتها التي تتخذها هناك، ومرورا بالمجلس الكبير وإن دعا حزب الدستور الجديد على غرار باقي القوى الوطنية إلى مقاطعة انتخاباته في آخر سنة 1945، لأنه لا يلبّي طموحات التونسيين المشروعة في إنشاء برلمان تونسي بأتمّ معنى الكلمة، إلاّ أنه تمكّن من اختراقه بفضل بعض الأفراد المؤيّدين له أو حتى المنتمين إليه مثل الحبيب المولهي وعلي بلحاج وعلي بلعشي خاصّة... ولا يمكننا فهم دوافع مثل هذا الاختراق إلاّ إذا أدركنا أنّ هذه المؤسّسة تُمرّر فيها القرارات والأوامر وخاصّة الميزانية التي تسلب التونسيين وتستنزفهم لفائدة الأقلّية الفرنسية.

كما سيحاول حزب الدستور الجديد استمالة القوى الوطنية الأخرى مثل الحزب الشيوعي التونسي الذي سيسلك منذ أوت 1946، وفي تناغم مع تطوّرات ما عُرف بـــ : "الحرب الباردة"، سياسة مغايرة تقوم على أساس تفهّم تطلّعات

التونسيين المشروعة نحو الانعتاق والتقرّب إلى الوطنيين التونسيين، لكن دون التخلّي عن تبنّي مشروع "الاتحاد الفرنسي" الذي رفضته مختلف القوى الوطنية التونسية، لأنها تعتبره شكلا مقنّعا للهيمنة الفرنسية على مستعمراتها لا يُراعي حتى خصوصية الشخصية القانونية لمحمياتها مثل تونس أو المغرب الأقصى، وتواصلا حقيقيا لفكرة "الامبراطورية الفرنسية"، ومناورة استعمارية يائسة ومفضوحة للالتفاف على الطموحات الوطنية المشروعة في التحرّر الحتمي على وقع الواقع العالمي الجديد، ومثالا للانصهار في بوتقة حضارية ترفضها هذه القوى آنذاك، التي تطرح خيار الانتماء العربي- الإسلامي للتونسيين كبديل عن هذا المشروع.

وتبرز استراتيجية الاستمالة من خلال التنسيق مع هذه القوى على أساس الاتفاق على برنامج نضالي مشترك، وقد برز هذا بالخصوص مع الحزب الشيوعي التونسي سنة 1949 عندما أعلن عن تشكيل "اللجنة التونسية للسلم والحرّية" في 17 مارس 1949 واختير علي البلهوان رئيسا لها في جوان 1949، كما سينسّق حزب الدستور الجديد مع حزب الدستور القديم منذ سنة 1945 وتنوسيت الخلافات بين الطرفين ولو مؤقتا وتعدّدت الاجتماعات بينهما منذ ذلك التاريخ، ونعتقد أنّ كلاّ من صالح بن يوسف والمنجي سليم خاصّة من الدستور الجديد وأحمد بن ميلاد من الدستور القديم كانوا يدفعون نحو هذا التقارب التنسيقي. ولقد بلغ التنسيق الوطني ذروته خلال مؤتمر ليلة القدر في أوت 1946، إذ دعا صالح بن يوسف باسم حزب الدستور الجديد وصالح فرحات باسم حزب الدستور القديم شخصيات تونسية تمثّل مختلف مكوّنات المجتمع التونسي باستثناء الشيوعيين إلى حضور مؤتمر تبنّى قرارات تدعو إلى استقلال البلاد التونسية وعودة المنصف باي إلى الحكم والانضمام إلى جامعة الدول العربية ومنظّمة الأمم المتّحدة ورفض مشروع الاتحاد الفرنسي.

في الواقع، ما كان ليتجسّم هذا "التوحّد" أو "الجبهة" الوطنية في أعلى مراحلها لو لم تكن لدى كلّ الأطراف الوطنية الرغبة في تحقيق هذا المشروع الوطني المطالب بالاستقلال، في ظلّ احتداد التناقض بين التونسيين والفرنسيين الذين لم يستوعبوا متغيّرات ما بعد الحرب وخيّروا التمسّك عناديا بامبراطوريتهم الاستعمارية فلم يرفعوا حالة الحصار المفروضة منذ سنة 1939، ومازال حزبا الدستور محظوريْن قانونيا.

وقد أفرز كبت الحريات وسنّ الرقابة على الصحف في ظرف تعالت فيه نداءات تطالب بحق الشعوب في تقرير مصيرها، بروز حركات سرّية منذ سنة 1945 يقف عليها شبّان وطنيون متحمّسون ويرغبون في كسر الجمود الوطني – في رأيهم – والدفع نحو استنهاض التونسيين كي يرفعوا التحدّي الذي فرضته عليهم فرنسا وذلك من خلال المقاومة وبكلّ الطرق، ولم تكن كلّ هذه الحركات تابعة أو متعاطفة بالضرورة وخاصّة مع حزب الدستور الجديد، وإن كان جلّها يأتمر – بطريقة أو بأخرى – بأوامر هذا الحزب وذلك في كنف السرّية، وعلى مستوى قيادي فقط كما يؤطّر بعض زعماء الحزب وخاصّة علي البلهوان وفي درجة أقلّ المنجي سليم خطاباتها، وأهمّ هذه الحركات التي تواصلت إلى حدّ سنة 1947 وتميّزت بخطاب وطني عنيف يتوعّد الفرنسيين والمتواطئين معهم، وذلك في نشريات سرّية كانت توزّع في العديد من مناطق البلاد التونسيـــة هي : مجموعة "الهلال" ويقف عليهـــا مراد بوخريص خاصّة ومجموعة "الهلال الأسود" (بالفرنسية) ذات الخطاب المنصفي ومجموعة "الكفاح" الواجهة السرّية لجمعية الكشّاف المسلم التونسي ويقف عليها : المنجي بالي وتوفيق السلاّمي خاصّة.

III- الآمال الوطنية تجاه تدويل القضيّة التونسية وأثر خيبتها لدى الدستور الجديد

في الأثناء، تعزّز موقف الحبيب بورقيبة إثر لجوء الحبيب ثامر والمجموعة التي كانت معه في إسبانيا إلى مصر في جوان 1946، بالرّغم من أنه بات محبطا من إمكانية دعم عربي للقضية التونسية، وستدخل هذه المجموعة حركية جديدة للنشاط الوطني في مصر وتمّ بلورة استراتيجية تقوم على تكثيف الدعاية للقضيّة في مختلف أوساط عرب المشرق، جسّمت من خلال إنشاء "مكتب الحزب الحرّ الدستوري التونسي في مصر" في أوت 1946، وإصدار نشرية للمكتب طرحت على نفسها التعريف بالقضيّة التونسية وفضح الممارسات الفرنسية في تونس.

لكن، يتوقف نجاح هذه الاستراتيجية على مدى التنسيق بين قيادة هذا الحزب في مصر وقيادته في تونس، وقد كان هذا التنسيق صعبا للغاية في البداية خاصّة عندما كان الحبيب بورقيبة وحده في مصر، وذلك بالرغم من أنّ

الاتفاق الذي حصل بينه وبين قادة حزبه قبل انتقاله إلى مصر يقوم على أساس ضغطهم على فرنسا في الداخل أو إعلامه بما يجري هناك، كي يتمكّن من استغلال ذلك دعائيا في مصر على غرار أحداث زرمدين في جوان 1946 التي تعرّض أثناءها سكان هذه القرية الساحلية إلى ممارسات انتقامية من الفرنسيين (نهب وحرق المنازل وترويع الأهالي...) نتيجة فشلهم في وضع حدّ لنشاط ما عرف بـــ "فلاّقة زرمدين" وهم أربعة أنفار كانوا يغيرون على رموز من السلطة... انطلاقا من غابة هذه القرية، أو مؤتمر ليلة القدر، وستبقى هذه الثغرات بين القيادتين على مستوى التنسيق وتواصل المعلومات حتى بعد مجيء الحبيب ثامر إلى مصر. ففي خريف 1946 مثلا، لم تكن قيادة حزب الدستور الجديد في مصر على علم إن كانت الوحدة الوطنية التي تجسّمت في مؤتمر ليلة القدر حقيقية أم لا ؟ وبالتالي هل انصهر حزبا الدستور ولم يعد هناك وجود لديوان سياسي ولجنة تنفيذية أم لا ؟ وهل أنّ الحركات السرّية التي ذكرناها آنفا منضوية تحت لواء حزب الدستور الجديد أم هي خارجة عنه ؟ والثابت أنّ الوطنيين التونسيين في مصر سيعملون منذ هذه الفترة على تقليص هذه الثغرات التنسيقية حسب الإمكانيات المتاحة لديهم والتأقلم مع بعضها قدر الإمكان.

على كلّ، لن يكون التنسيق ظرفيا بين طرفيْ حزب الدستور في تونس بمناسبة مؤتمر ليلة القدر بل سيتواصل ويتدعّم أكثر منذ أواخر 1946 تزامنا مع معطيات شجّعت قيادتي الحزبين على تكريس تقاربهما، وتتمثل هذه المعطيات في دفع وطنيي حزب الدستور الجديد في المشرق ونعني هنا خاصّة الحبيب ثامر ويوسف الرويسي، ممثلي حركات تحرّر المغرب العربي في مصر لتنسيق تحرّكاتهم، وبداية التفات جامعة الدول العربية إلى قضايا شمال إفريقيا خاصّة أثناء دورتها في نوفمبر- ديسمبر 1946، ورحلة الحبيب بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلها في 2 ديسمبر 1946 بغاية التعريف بقضيّة تونس والمغرب العربي في الهيئة الأممية خاصّة.

وقد ولّد كلّ هذا أملا كبيرا لدى الوطنيين التونسيين بقرب تدويل قضية بلادهم بفضل التأييد العربي وجسّمته برقية صالح بن يوسف وصالح فرحات المشتركة باسمي حزبيهما في آخر ديسمبر 1946 إلى الحبيب بورقيبة في نيويورك يفوّضانه التكلّم باسم تونس في المحافل الدولية، ولم يكتف الحبيب بورقيبة بهذا التفويض الدستوري فقط بل منحه باي البلاد الشرعي المنصف

باي من منفاه في "بـــو" Pau بفرنسا تفويضا للتكلّم باسمه وباسم تونس في هذه المحافل الدولية، وهكذا بان لنا الحبيب بورقيبة منذ أواخر 1946 ناطقا فعليا وممثلا حقيقيا وشرعيا للشعب التونسي ولرمز الحكم الشرعي في تونس. وفي إطار هذا الأمل، تكوّن مكتب المغرب العربي في القاهرة إثر مؤتمر المغرب العربي الذي عقد بين 15-22 فيفري 1947 وضمّ كلاّ من مكتب الحزب الحرّ الدستوري بمصر واجهة حزب الدستور الجديد، ورابطة الدفاع عن مرّاكش بمصر واجهة حزب الاستقلال المغربي، ومكتب حزب الشعب الجزائري بمصر ووفد شمال المغرب الأقصى في اللجان الثقافية بجامعة الدول العربية، وقد دعا هذا المؤتمر إلى بطلان معاهدتي الحماية في تونس والمغرب الأقصى واستقلال الجزائر وضرورة انضمام هذه البلدان الثلاثة إثر تحرّرها إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتّحدة ورفض مشروع "الاتحاد الفرنسي".

وفي هذه الظروف، أصبح الوطنيون التونسيون خاصّة جماعة الدستور الجديد في مصر أو في تونس على حدّ السواء، يعتقدون آملين أنّ سنة 1947 ستكون سنة تدويل القضيّة التونسية، أي سنة الحسم في اتجاه إجبار فرنسا على تغيير سياستها الاستعمارية على وقع هذه المتغيّرات الدولية، وأصبحت القضيّة التونسية جزءا من قضيّة أشمل في الخطابات الوطنية التونسية، قضيّة رزح بلدان المغرب العربي تحت نير الاستعمار وضرورة تحرّرها. ومن شبه الثابت أنّ القضية التونسية تحصّلت على الزخم المرجوّ وطنيا لدى عرب المشرق في النصف الأوّل من سنة 1947 بفضل عرضها في نطاق قضايا بلدان المغرب العربي. وقد تجلّى هذا الزخم في التعاطف العربي أثناء المجاعة التي احتدّت في تونس سنة 1947 إثر تتالي سنوات الجدب خاصّة، فقد قرّرت مصر وسوريا في أفريل 1947 مساعدة التونسيين في محنتهم على إثر الدعاية المكثفة التي قام بها الوطنيون التونسيون للدفع نحو هذا التوجّه وجسّمت مصر عمليا قرارها هذا بإرسال الباخرة "الأميرة فوزية" محمّلة بـــ 300 طن من الحبوب إلى تونس في ماي 1947، لكن فرنسا رفضت دخولها المياه التونسية.

ومن الطبيعي أن يزداد الأمل لدى الوطنيين التونسيين في قرب انفراج قضيّتهم بفضل دعم "إخوانهم" العرب، فحرصوا حرصا لا متناهيا على الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية يوم 22 مارس 1947 وعدّوا هذا اليوم "يوم العرب" أو "عيد العروبة" كما حرصوا على تطبيق مقرّرات مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة وخاصّة مكتب المغرب العربي. وقد تجلّى ذلك في إعلانهم يومي

12 ماي ذكرى معاهدة باردو و 14 ماي ذكرى عزل المنصف باي عن الحكم، يومي حِداد وحزن وطنيين وحرصهم الشديد على إنجاح هذين اليومين.

وسيصبح هذا الأمل يقينا وذلك عندما تمكّن وطنيو مكتب المغرب العربي بالقاهرة بمباركة ملك مصر فاروق الأوّل من ترتيب لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي "بطل الريف" إلى مصر يوم 31 ماي 1947. وقد أحدث هذا اللجوء ضجّة إعلامية كبرى استفادت منها قضيّة المغرب كثيرا وأعطت دفعا كبيرا لمكتب المغرب العربي بالقاهرة إلى درجة تفكير زعماء حركات تحرّر المغرب العربي في مصر (الحبيب بورقيبة، علاّل الفاسي، عبد الخالق الطرّيس...) في إعادة "سيناريو" الأمير عبد الكريم الخطابي من خلال تهريب المنصف باي من منفاه في فرنسا إلى مصر – وقد شرع فعلا في عملية الإنجاز– وترتيب لجوء زعيم حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج إلى مصر، وذلك كي يتسنّى تكوين حكومات شمال إفريقية في المنفى أي في مصر تمهيدا واستعدادا لعرض قضيّة المغرب العربي على أنظار منظّمة الأمم المتّحدة في خريف 1947. ونعتقد أنّ الحبيب بورقيبة ساهم إلى حدّ كبير منذ رجوعه إلى مصر في مارس 1947 وإلى حدّ صائفة 1947 في هذا الدفع للقضية التونسية، كما أنّنا نعتقد إيمان الحبيب بورقيبة آنذاك بأنّ التدويل المرتقب بات مسألة وقت فقط، وارتياءه في ذات الوقت أنّ نظام الحكم المرتقب في تونس هو نظام الملكية الدستورية على النمط الانجليزي وعلى رأسها المنصف باي الحاكم الشرعي للبلاد التونسية بينما يتولّى هو منصب رئيس الوزراء.

على كلّ، الثابت لدينا هو اعتقاد قيادة حزب الدستور الجديد في تونس بضرورة التوحّد الوطني حتى يبرز التونسيون لدى الرأي العام الدولي في سنة التدويل المرجوّ وهم كتلة متراصّة وراء الهدف الأسمى : الاستقلال، لذا دفعت بكلّ ثقلها لتحقيق التوحيد في هياكل شبابية وطنية خلال النصف الأوّل من سنة 1947 مثل الكشافة، إذ عمل علي البلهوان كلّ ما في وسعه على توحّد الجمعيات الكشفية فتسنّى توحيد كلّ من "كشاف تونس" و"جمعية الكشاف المسلم التونسي" في جمعية واحدة خلال جويلية 1947 : "الكشافة الإسلامية التونسية"، وذلك حتى يضمن أسباب الاعتراف الدولي الكشفي بهذا التنظيم الجديد، كما ستحاول قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل دفع "الجامعة النقابية العالمية" للاعتراف به كمنظمة نقابية تونسية.

لكن، سرعان ما خابت قيادة حزب الدستور الجديد في تونس – مثلها مثل قيادة الحزب في مصر– في إمكانية دعم عربي فعّال من أجل طرح القضيّة التونسية دوليا، وتيقنت بأنّ الآمال التي علقت على سنة 1947 تبخّرت، وبالتالي من الأنسب طرح الخيار العربي من الاستراتيجية الوطنية خاصّة وأنه قد برزت بوادر فرنسية نحو تفهّم أفضل للمطالب الوطنية. وقد تجلّى ذلك منذ أن أيقنت فرنسا أنّ سياسة القوّة لن تجدي في كبح تطلّعات التونسيين، بل بالعكس مكّنتهم من التوحّد ومن الالتقاء على هدف واحد في أوت 1946، وبات أمر تنحية المقيم العام بتونس الجنرال ماست (Mast) مسألة وقت حان في جانفي 1947 إذ استبدل بـ : جون مونس (Jean Mons) الاشتراكي التوجّه الذي بادر في أفريل 1947 برفع الرقابة على الصحف ووعد القيام بإصلاحات، كما كان لمآل قضية فلسطين و"عجز" أنظمة عرب المشرق عن التصدّي "للمجموعات" الصهيونية ومنعها من تكوين دولة في فلسطين الأثر الكبير في هذه الخيبة رغم التعاطف الكبير والتلقائي الذي أبداه التونسيون تجاه هذه القضية خاصّة مع أواخر سنة 1947 وسنة 1948، والذي تمثل بالخصوص في تكوين لجان وطنية لدعم فلسطين وجمع التبرّعات المالية والتطوّع للذهاب إلى هناك ومعاضدة العرب في قتالهم ضدّ الصهاينة.

في الأثناء، كانت قيادة حزب الدستور الجديد – وتحديدا صالح بن يوسف – ترى أنّ سبيل إنجاح استراتيجية خلق فراغ حول سلطة الحماية الفرنسية يتطلّب سلوك سياسة "تهادنية" إزاءها، وتجنّب التصعيد قدر الإمكان ريثما تتوفر الاستعدادات الضرورية لأيّة مجابهة محتملة خاصّة وأنّ هذا الحزب محظور نشاطه في ظلّ حالة الحصار المفروضة على البلاد، وبالتالي، من الحكمة تفويت الفرصة على الفرنسيين للإجهاز على الوطنية التونسية التي لم تتعاف بعد من حملات القمع المتتالية منذ 1938 والتي تستحضر في ذات الوقت القمع الدموي الفرنسي في شرق الجزائر في ماي 1945. ومن هنا نفهم دواعي "الركود" النضالي لدى حزب الدستور – نؤكّد أنّه ظاهري فقط – منذ سنة 1945، وحذره المفرط إزاء بعض التشكيلات الشبابية السرّية خاصّة مجموعة "الهلال" وعدم "تطاوله" على "الشرعية" الفرنسية بتونس إلاّ مرّة واحدة وبوضوح من خلال دعوته "اللاقانونية" لانعقاد مؤتمر "لا قانوني" : مؤتمر ليلة القدر.

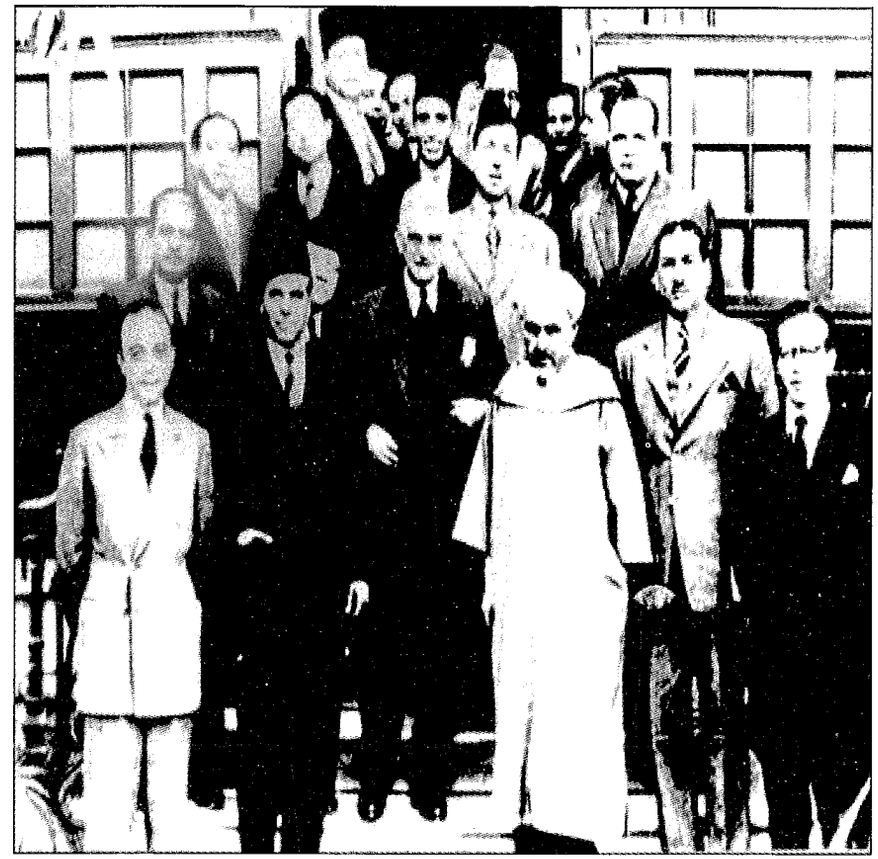

زيارة رئيس وزراء العراق حمدي الباجه جي إلى مكتب المغرب العربي بالقاهرة فيفري 1948، ويظهر الحبيب بورقيبة عن يمينه فمحمّد الفاسي الحلفاوي وعن يساره الأمير عبد الكريم الخطابي والطيّب سليم في الأخير، وخلفه سليمان بن سليمان.

إذن، ارتأى صالح بن يوسف الاستمرار في استراتيجيته "الفراغية" والإسراع في مراحلها ومتخلّيا في ذات الوقت عن التحالفات الظرفية مع بعض المكوّنات الوطنية (إنهاء التقارب التنسيقي مع حزب الدستور القديم واستبعاد الزيتونيين)، لأنّ "التوحّد" الوطني لم يعد من أولوياته ما دام لم يعد يعطي قيمة لـــ "وهم" الدعم العربي الخارجي وما يستتبعه من تنسيق وطني، وفي المقابل، ربط اتصالات سرّية أو شبه سرّية مع الإقامة العامة الفرنسية وقبلَ في ذات الوقت مشاركة حزبه في الوزارة التي يزمع جون مونس تكوينها، مقترحا ثلاث وزارات من جملة ست تسند لحزبه رغم إدراكه المسبق بأنّ مثل هذه المشاركة ومثل هذه الاتصالات لا تستقيم والخطّ النضالي الذي وضعه مؤتمر ليلة القدر خاصّة وأنّ إصلاحات مونس لن تلغي الامتيازات الفرنسية والهيمنة العددية الفرنسية داخل الوزارة التونسية وسلطة القرار الفرنسية على الوزارة التونسية، وبالرغم من أنّ إصلاحات مونس وما استتبعها من تشكيل وزارة مصطفى الكعّاك في صيف 1947، كانت دون الآمال المرغوبة وطنيا، إلاّ أنّ تنديد صالح بن يوسف بها بدا متأخّرا بعض الوقت ولا يتّسم بالحدّة المطلوبة وطنيا تجانسا مع توجّهه الجديد.

وفي الأثناء، واصل صالح بن يوسف سياسته الرامية إلى كسب ودّ الأمين باي – الذي ما زال التونسيون يعدّونه لا شرعيا – وفق استراتيجيته الرامية إلى تحييد الظلّ "الشرعي" الذي تستند عليه فرنسا لتبرير وجودها في تونس، وهنا انتقل صالح بن يوسف في علاقته مع الأمين باي من مرحلة التحييد إلى مرحلة التأييد وإن كان حذرا، لأنه يعتبر الالتفاف الشعبي حول رجوع المنصف باي عقبة أمام توجّهاته الرامية إلى إقامة حلف ولائي بين حزب الدستور الجديد والمؤسّسة البايليكية، في ظلّ إصرار فرنسا على رفض هذا الرجوع، لذا راهن على الأمين باي خاصّة وقد تناهت إلى التونسيين أنباء عن استفحال مرض المنصف باي في منفاه، وبالتالي أصبحت نهاية قضيّة المنصف باي مسألة وقت بالنسبة إليه، فلا فرنسا قادرة على إرجاعه إلى ملكه حفاظا منها على ماء الوجه ولا صحّة المنصف باي المتدهورة تسمح له بالتفكير جدّيا في الرجوع إلى الحكم، ومن هنا رغب صالح بن يوسف في أن يبرز بمظهر الحليف الثابت للأمين باي خاصّة في محنة شرعيته ضمانا منه لولاء هذه المؤسّسة الحيوية في استراتيجيته، ولم يكتف بذلك بل اقترح – أو عبّر عن – تأييد الحزب في صورة ما إذا قرّر الأمين باي مخالفة العرف

الحسيني في وراثة الحكم وإسناد ولاية العهد إلى ابنه الشاذلي باي الذي اعتمد عليه صالح بن يوسف كثيرا للتأثير على والده الأمين باي بخصوص تفهّم المطالب الدستورية.

IV- انعكاسات سياسة "التهادن" اليوسفي إزاء فرنسا وطنيا

لكن، ستكون هذه السياسة "التهادنية" بالذات والاستمرار في انتهاجها سببا في احتدام الخلاف بين قيادة حزب الدستور الجديد في تونس، وبين الحبيب بورقيبة في مصر الذي لم تكفه خيبته تجاه عرب المشرق، حتى وجد نفسه في موقف محرج إزاءهم إن لم يتداركه فإنّ ذلك سيتداعى سلبا على مكانته ومصداقيته كزعيم لتونس في مصر، مادام يصرّح علنا وفي أكثر من مرّة بأنّ الوضع في بلاده متفجّر وحالة التونسيين مأساوية وبأنّ فرنسا تطبّق الأساليب الفاشية لقمع تحرّكات وتطلّعات التونسيين للانعتاق ورغبتهم في الانضمام إلى "إخوانهم" العرب، وفي المقابل، تميّز الوضع في البلاد التونسية بـ : "السكون" الوطني فلا مظاهرات صاخبة وحاشدة ولا أعمال تخريب ولا ... أيّة أخبار تتناقلها وكالات الأنباء العالمية من شأنها تمكين جماعة الحزب في مصر من استغلالها دعائيا لاستنهاض المشارقة وذلك بالرغم من التعليمات والأوامر... المترادفة التي أرسلها الحبيب بورقيبة بطريقة أو بأخرى إلى قيادة حزبه في تونس والداعية إلى إثارة القلاقل ضدّ فرنسا.

وهنا يبرز الخلاف بين الحبيب بورقيبة وبين قيادته في تونس أو ما أسميناها بـ : المجموعة الديوانية، خلاف استراتيجيات متغايرة في التحرّك الوطني بين طرفي حزب واحد ينطلق كلّ منهما وفق مرجعية مغايرة للأخرى وإن كان هدفهما النهائي واحد وهو : البحث عن إرباك فرنسا وإحراجها حتى تقبل وفق شروط مقبولة بالشروط الدستورية وتفتح حوارا مع حزب الدستور الجديد قصد صياغة مستقبل العلاقات التونسية-الفرنسية. ولقد احتدّ الخلاف بين الطرفين إلى درجة تهديد الحبيب بورقيبة بالعودة وحالا إلى تونس سنة 1948 لوضع حدّ لتجاهل المجموعة الديوانية له وخاصّة لإنهاء "مؤامرتهم" لتقزيمه زعاماتيا بالاعتماد على الحبيب ثامر في مصر.

وفي الواقع، كانت هناك رغبة حقيقية لدى قيادة الحزب في تونس ولدى كلّ من الحبيب ثامر في مصر ويوسف الرويسي في سوريا في إرساء قيادة

جماعية لحزب الدستور الجديد وكبح النوازع الفردية المبالغ فيها لدى الحبيب بورقيبة وقد ترجمت أثناء مؤتمر دار سليم في أكتوبر 1948 من خلال تأكيد هذا المبدأ بطريقة أو بأخرى، لكن أجهضت هذه المحاولة لفرض القيادة الجماعية بمجرّد رجوع الحبيب بورقيبة إلى تونس في سبتمبر 1949 ووفاة الحبيب ثامر في الباكستان في ديسمبر 1949.

بيْد أنّ "الحياد" الدستوري الجديد عن الثوابت المتفق عليها وطنيا والتي لم تعد من أولوياته إلى درجة عدم مشاركته بقيّة القوى الأخرى في احتفالات ذكرى تأسيس الجامعة العربية سنة 1948 !، دفع بحزب الدستور القديم إلى التصلّب أكثر في المطالبة برجوع المنصف باي واستقلال البلاد التونسية مستمدّا مشروعية وجوده في تبنّي هذين المطلبين بصفة متزامنة وفي التصدّي للمسارّ "الانهزامي" و"التراجعي" لحزب الدستور الجديد. وفي هذا الإطار، انتقل أحد زعمائه محي الدين القليبي إلى مصر في ديسمبر 1947 لينقل الخلاف المزمن بين الحزبين إلى هناك، شانّا حملة منظّمة وممنهجة ضدّ الحبيب بورقيبة ومجموعة حزب الدستور الجديد في مصر، معتمدا على تحالفه مع محمّد الخضر حسين والأمير عبد الكريم الخطابي للإجهاز على "مصداقية" الحبيب بورقيبة لدى الأوساط السياسية المصرية خاصّة، إذ أظهره كزعيم لا شرعي لحزب لا شرعي انقلب على الزعيم الشرعي للحزب الشرعي عبد العزيز الثعالبي زعيم ومؤسّس حزب الدستور والذي يتمتع بمصداقية لدى المصريين حتى بعد وفاته سنة 1944. وفجأة، لم يعد الحبيب بورقيبة زعيما لتونس وزعيما لحزب الدستور وفقد بذلك الاحتكار الوطني في مصر، ممّا ضاعف من صعوباته وحرج موقفه أكثر هناك.

لكن، لم يكن حزب الدستور القديم في تونس، ورغم النفس الجديد الذي أدخله فيه الدكتور أحمد بن ميلاد ومن التف حوله من الشباب، قادرا على كسر الاحتكار الوطني أو الجماهيرية الوطنية لحزب الدستور الجديد في تونس – عكس ما حدث في مصر– إذ بقي نخبويا و"صالونيا" وذا إشعاع محدود وبدت اللجنة التنفيذية لهذا الحزب في آخر الأربعينات وعلى حدّ تعبير أحد أعضاء هذا الحزب "مقبرة الأحياء". وبوفاة المنصف باي في سبتمبر 1948، فقد حزب الدستور القديم الدعامة الجوهرية لدعايته الوطنية، في حين انتفت مشروعية وجود الحركة المنصفية بانتفاء المنصف باي أصل وجودها وعدّ الأمين باي

فجأة بايا شرعيا يتدافع إليه من كان يعدّه بالأمس لا شرعيا، وفجأة لاحت مدى قدرة صالح بن يوسف الثاقبة على استقراء الواقع من خلال حرصه على عدم القطع مع الأمين باي عندما كان يعدّه الكلّ لا شرعيا ومغتصبا للعرش.

وقد ولّدت أيضا سياسة المهادنة التي انتهجتها قيادة حزب الدستور الجديد – وبالأخصّ صالح بن يوسف – في تونس ردود فعل معارضة لها حتى لدى منتسبي الحزب، وحتى داخل القيادة نفسها مثل سليمان بن سليمان وبدرجة أقلّ الهادي نويرة، ولا يمكننا فهم هذا التململ لدى عناصر دستورية مخلصة لحزبها والذي وصل إلى حدّ البدء في حركة انشقاقية داخلية، خارج إطار هذه السياسة التي يعلم الكلّ أنّ زعيم الحزب ذاته الحبيب بورقيبة يناهضها باسم مصلحة الحزب العليا، خاصّة وأنّ الظرفية العامة في البلاد التونسية تدفع نحو التصعيد والمواجهة مع الوجود الفرنسي في تونس نظرا لاحتداد التناقضات أكثر فأكثر، وتراكم الاحتقان الاجتماعي الذي تولّد لدى فئات عديدة من التونسيين، وحمّلت مسؤوليته إلى الاستعمار أكثر من أن تحمّله لمن تسبّب فيه مباشرة أي الفرنسي المستغلّ لجهدها باعتبار اقتران المستغلّ لثروات البلاد ولجهد عامليها بالاستعمار الفرنسي لتونس أو هو ممثله فيها، ومن مظاهر هذا الاحتقان المتزايد أحداث 5 أوت 1947 في صفاقس على إثر الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل لتحسين ظروف معيشة الشغالين، وقد أسفرت عن استشهاد 29 عاملا تونسيا واعتقال رئيس الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس الحبيب عاشور بالأخصّ ومحاكمته لاحقا.

والظاهر أنّ قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لم تلق المساندة المرجوّة من حليفها السياسي : حزب الدستور الجديد، ومن صالح بن يوسف بالذات، وحتى بيان الحزب المساند لقيادة الاتحاد في "محنتها" هذه لم يصدر في الصحف سوى يوم 9 أوت 1947، بينما سارع الحبيب بورقيبة وبمجرّد علمه وهو في مصر إلى إرسال برقية إلى الاتحاد العام التونسي للشغل يعبّر فيها عن تعاطفه معه وتأييده لتحرّكاته. ولا يمكننا تفسير عدم الحماس اليوسفي لإعلان مؤازرة الحزب في إبّانها مع الاتحاد والقيام بتحرّكات مندّدة بهذه "المجزرة" إلاّ من خلال تناغمه مع استراتيجيته التي تنبذ آنذاك مثل هذا التصعيد غير المناسب مع سلطة الحماية حتى وإن كان مشروعا، حتى وإن كان لدى هذه

السلطة – أو بعض أركانها – الرغبة في استفزاز التونسيين بغاية قمع تحرّكاتهم ووأد مطالبهم المشروعة، وبالتالي تسرع أو تتسرّع في استعمال القوة لترهيبهم مثلما حدث هنا في صفاقس وقبلها بيوم في برج السدرية وبعدها بثلاث سنوات تقريبا في النفيضة، بينما يمكننا تفسير الحماس البورقيبي بأنّ مثل هذه الأحداث تعينه كثيرا في دعايته للقضيّة التونسية في مصر.

هذا، وقد تداعت سياسة المهادنة اليوسفية تجاه الحماية والتي ترجمت بـــ : "الجمود" الوطنـــي – حتى وإن كان ظاهريا – في ظرفية تدفع نحو الاندفاع الوطني، على إشعاع حزب الدستور الجديد لدى التونسيين، وقد تزامن ذلك مع حملات صحفية شنّت ضدّ سلوكيات قادته أخلاقيا أو ماليا على حدّ السواء وحتى سياسيا في تونس وفي مصر، ممّا ساهم أكثر في "إرباك" موقفه تجاه مؤيّديه والمتعاطفين معه، وقد وصل هذا الإرباك إلى حدّ عجز حزب الدستور الجديد عن جمع التبرّعات المالية لفائدته خاصّة في آخر سنة 1948 وسنة 1949. وستسمح حالة "الركود" هذه التي يدعو إليها شق من قيادة حزب الدستور الجديد وما انجرّ عنها من حنق تجاه صالح بن يوسف وانتقاد علني لسياساته التراجعية، بظهور "حزب" جديد أطلق على نفسه تسمية "الاتحاد والترقي" أو "القوة الثالثة" كدلالة على أنه يطرح نفسه بديلا عن حزبيْ الدستور. ويقف المحامي والمستشار البلدي شمس الدين العجيمي وراء هذه الحركة وكذلك الصيدلي نور الدين الزاوش ونخب تونسية أخرى، ولا يهمّنا كثيرا هنا إن كانت هذه الحركة هي صنيعة الإقامة العامة الفرنسية لإفقاد حزب الدستور الجديد مصداقيته لدى التونسيين من خلال فضح ممارسات قادته أم لا ؟ لكن من المؤكّد أنّ بعض القائمين عليها لديهم ماض نضالي لا يمكن تجـــاهله وأنّهم استغلّوا هذا "الجمـــود" الوطني الذي ميّز سنتي 1948 و 1949 كـــي يدعـــون – مخلصين أم لا – إلى مناهضة القائمين عليه وهنا خاصّة صالح بن يوسف، وأنّ هذه الحركة وحملاتها ضدّ حزب الدستور الجديد بالأخصّ أقلقت قيادته كثيرا في ظرف تميّز بتزايد الاحتقان الاجتمـــاعي والذي أطّره الاتحاد العـــام التونسي للشغل، فكان أن حدثت محاولة فاشلة لاغتيـــال شمس الدين العجيمي في أفريل 1949.

وقد برز تزايد الاحتقان في إضراب عمّال مناجم الجنوب الغربي عن العمل لمدّة 45 يوما منذ فيفري 1949 وساندهم عمّال مناجم الشمال في آخر

مارس 1949، وفي إضراب الفلاحين بالضيعات الفلاحية في سوق الخميس (بوسالم) الذي تواصل 110 يوما منذ آخر سنة 1949، وفي إضراب عملة النفيضة الفلاحيين لمدّة 26 يوما بداية من أكتوبر 1950 والذي انتهى بمجزرة ارتكبت ضدّهم.

ومن الواضح أنّ قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل – وهنا فرحات حشاد – كانت واعية بأنّ التحدّي المفروض عليها ليس عاديا باعتبار أنها تناضل من أجل تحسين ظروف الشغالين في بلد مهيمن عليه، لذا فلا مناص لديها من أن تتبنّى المطالب الوطنية وتعتبر نضالها الاجتماعي مقترنا بالنضال الوطني، وهذا ما برز في لائحة المؤتمر الثالث لهذه المنظمة في أفريل 1949 التي دعت إلى إرساء برلمان تونسي منتخب وتكوين وزارة تونسية كاملة السيادة، كما كانت هذه القيادة تعتقد وبالتحديد فرحات حشاد بأنّ الشعب التونسي قد اكتمل نضجه السياسي وبدأ يعي التحدّيات المفروضة عليه وبأنّه سينتصر حتما ويحقق أهدافه.

في الأثناء، قرّر الحبيب بورقيبة الرجوع إلى تونس في سبتمبر 1949 بعد أربع سنوات قضّاها في مصر مكّنته من أن يقف على حقيقة الأوضاع في المشرق العربي، والاستنتاج بأنّه لا فائدة من دعم عربي محتمل للقضيّة التونسية خاصّة وأنّه قد عاين بنفسه فعالية مثل هذا الدعم في حرب فلسطين سنة 1948. وفي الواقع، لم تكن هذه الخيبة فقط وراء قراره الفجئي بالرجوع إلى تونس، بل دفعه أيضا إلى ذلك تيقنه بوجود رغبة لدى بعض قيادات حزبه في تونس وتحديدا صالح بن يوسف وبدرجة أقلّ المنجي سليم لاستبعاده عن موقع القرار الحزبي وتهميشه والعمل على إطالة وجوده في مصر قدر الإمكان، وقد تجلّى ذلك خلال انعقاد المجلس الملّي لحزب الدستور الجديد في أوت 1949، إذ تعالت أصوات داخله ليست بغريبة عن صالح بن يوسف تدعو إلى محاكمة الحبيب بورقيبة إن لزم الأمر.

على كلّ، تتمثل دلالة هذه العودة البورقيبية إلى تونس في الاعتقاد بأنّ مرحلة التدويل لم تحن بعد على وقع استقراء متغيّرات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصا ظروف الحرب الباردة وانعكاساتها السلبية على الوطنية في المغرب العربي التي لا يمكنها أن تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية ولو نسبيا للضغط على حليفتها فرنسا وشريكتها في الحلف الأطلسي، كي تقبل

التخلّي عن منطقة تعدّ استراتيجية للغاية في عملية المدّ والجذب بين المعسكرين الشرقي والغربي. لذا آثر الحبيب بورقيبة فضح ممارسات فرنسا في تونس عالميا من خلال إظهارها بمظهر الرافض لتطلّعات الشعوب المشروعة نحو الانعتاق، وأنّ من شأن مثل هذا الرفض العنادي الفرنسي أن يلحق ضررا بالمصالح الأمريكية في صراعها مع الشرق الشيوعي فتضغط الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا كي تحقق مطامح هذه الشعوب.

وتتمحور خطّة الحبيب بورقيبة في سلوك سياسة تهادنية مع فرنسا في البدء، تليها فترة اضطرابات وهيجان شعبي إثر فشل هذه السياسة ممّا سيمكّن لاحقا من تدويل القضيّة. وهنا، سيقرّ الحبيب بورقيبة إثر رجوعه ذات السياسة التهادنية التي عابها كثيرا على صالح بن يوسف عندما كان في مصر، وفجأة انتفت الخلافات بين الزعيمين – ولو مؤقتا وبصفة نسبية – وحلّ "الوئام" بينهما ما داما متفقين على ذات السياسة، زد على ذلك، سيلاحظ الحبيب بورقيبة مدى تماسك البناء المجتمعي اليوسفي وسياسة رصّ الصفوف حول قيادة حزب الدستور الجديد التي سلكها صالح بن يوسف والمنجي سليم وعلي البلهوان منذ سنة 1945 وقدرة حزبه على التعبئة خاصّة أثناء جولاته داخل البلاد التونسية منذ خريف 1949، "فالجمود" و"السكون" الوطنيان كانا ظاهريا فقط، بل وشعر الحبيب بورقيبة بالخصوص أنّ استراتيجية خلق "الفراغ" حول سلطة الحماية التي عمل صالح بن يوسف على إنجاحها طيلة هذه السنوات بغاية إفراغ الوجود الفرنسي بتونس من مرتكزات استمراريته، مكّنت حزب الدستور الجديد من تحقيق "جماهيريته" التي افتقدها إبّان أزمة أفريل 1938 ومكّنته من تحقيق "التلاحم" المجتمعي حول مطالب واستراتيجية الحزب.

وقد برز ذلك منذ 1946 عندما دعا الاتحاد العام التونسي للشغل إلى إضراب عن العمل إثر اعتقال فرنسا المشاركين في مؤتمر ليلة القدر أوت 1946، وأيضا عندما "استجاب" الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لرغبة حزب الدستور الجديد في تكوين "تحالف" مع الشيوعيين من خلال "اللجنة التونسية للسلم والحرّية" في ربيع 1949، ولا ندري إن كان موقف فرحات حشاد والنوري البودالي تجاه هذه اللجنة والحزب الشيوعي التونسي في أكتوبر 1949 تمّ بناء على تفاهم مع قيادة الحزب الدستوري الجديد وخاصّة الحبيب بورقيبة الذي كان يرغب آنذاك في إنهاء

التنسيق الدستوري – الشيوعي لتعارضه مع خططه ولإمكانية استغلال فرنسا ذلك لاتهام الوطنيين بموالاة الاتحاد السوفياتي – وهذا ما لا يرغب فيه الحبيب بورقيبة – أم تمّ وفق قراءة خاصّة بقيادة الاتحاد مرتبطة بطريقة أو بأخرى بعلاقتها المتوترة مع "الجامعة النقابية العالمية" ذات التوجّه الشيوعي ؟ وإن كنّا نرجّح أنّ انتقاد فرحاد حشاد للشيوعيين وما نتج عن ذلك من نهاية التنسيق بين الطرفين تمّ بتنسيق بينه وبين قيادة الدستور الجديد، وأيضا عندما أيّد الاتحاد العام للفلاحة التونسية إضراب طلبة الزيتونة اللانهائي عن الدروس في ربيع 1950 باعتبار أنّ قيادة حزب الدستور الجديد ترغب في إبراز وقوف "الأمّة" إلى جانب "أبنائها" الزيتونيين، لأنّ هذا الإضراب ينسجم مع خطّتها الرامية إلى إرباك وعزل وزارة الكعّاك، وأيضا عندما استجاب الاتحادان إلى نداء حزب الدستور الجديد لشنّ إضراب عام يوم 10 مارس 1951 تضامنا مع المغرب الأقصى.

وقد مكّنت هذه الاستراتيجية أيضا من اختراق المؤسّسة البايليكية وكسبها إلـــى الصفّ الوطني – مثلما أسلفنا – فندّد الأمين باي بتمثيل تونس أو بالأحرى "فرنسيي" تونس في مجلس الاتحاد الفرنسي منذ سنة 1946 وخاصّة سنة 1948، وشارك الوطنيين موقفهم الرافض لحكومة الكعّاك، وأيّد مطالب ومواقف حزب الدستور الجديد مضفيا بذلك غطاء من الشرعية عليها مثل رسالته إلى الحكومة الفرنسية في أفريل 1950 يطالبها فيها القيام بإصلاحات جوهرية في تونس أو خطاب العرش الذي ألقاه يوم 15 ماي 1951 – سنرى ذلك لاحقا –، و"اخْتُرقَ" أيضا المجلس الكبير وقد برز ذلك بالخصوص منذ نوفمبر 1946 عندما أمضى 29 نائبا تونسيا من أصل 53 على لائحة تطالب الحماية بمنح الحرّيات للتونسيين وإلغاء حالة الحصار والرقابة بل ورفض النواب التونسيون انتخاب مكتبهم في نوفمبر 1947 ووجّهوا لائحة إلى سلطة الحماية ممضاة من طرف 42 نائبا منهم ربطوا قرارهم مناقشة الميزانية بتنفيذ السلطة لمطالبهم في القيام بإصلاحات.

وهكذا وفر صالح بن يوسف الأرضية الملائمة للحبيب بورقيبة لإنجاح خطّته التحريرية ومكّنه خاصّة من أن يكتشف مدى الأهمّية الاستثنائية لوجود الاتحاد العام التونسي للشغل على الساحة الوطنية، ومدى الأهمّية الاستثنائية لشخصية زعيمه فرحات حشاد الذي نسج علاقات تحالف وتنسيق مع الدستور

الجديد متبنّيا طروحاته واستراتيجيته "الفراغية" و"الإفراغية" بل وساهم في إنجاحها من خلال اعتبار منظمته رديفا للحزب، ممّا سيمكّن الحزب لاحقا من الاعتماد عليه في استقطاب العمّال وفي تسيير الحركة الوطنية مثلما اعتمد عليه الحبيب بورقيبة للتعريف به في محافل الفيدرالية العالمية للنقابات الحرّة (السيزل) والنقابات الأمريكية خلال صيف – خريف 1951، وهي ذات المحافل التي استغلّها فرحات حشاد كي يبرز بمثابة ناطق باسم التونسيين ويطالب باستقلال بلاده من الهيمنة الأجنبية. ونعتقد بوجود توافق بين كلّ من الحبيب بورقيبة وفرحات حشاد خلال هذه الفترة على الثوابت رسّخته مناهضة كليهما لأيّ تقارب مع الشيوعيين.

على كلّ، ستتجسّم سياسة الحبيب بورقيبة "التهادنية" من خلال نقاطه السّبع التي عرضها في باريس في أفريل 1950، ودعا فيها إلى إحياء السلطة التنفيذية التونسية وإرساء مجلس وطني منتخب مهمّته الأولى تحضير دستور يحدّد فيه مستقبل العلاقات بين فرنسا وتونس وإلغاء الكتابة العامّة للحكومة والمراقبين المدنيين والجندرمة ... وقد عدّت هذه النقاط معتدلة إذ لم تطالب صراحة بالاستقلال التامّ للبلاد التونسية وفق مرجعية مؤتمر ليلة القدر خاصّة، ولذلك لقيت تفهّما لدى الدوائر المسؤولة في باريس إلى درجة تصريح وزير الخارجية الفرنسي في جوان 1950 بأنّ مهمّة المقيم العام الجديد في تونس هي إيصالها إلى الاستقلال.

وتمّ الاتفاق في تونس على تكوين وزارة شنيق في أوت 1950 ومهمّتها التفاوض مع فرنسا من أجل تحقيق الحكم الذاتي للبلاد وشارك حزب الدستور الجديد في هذه الوزارة التفاوضية من خلال أمينه العام صالح بن يوسف الذي تولّى منصب وزير العدل.

ومن الأكيد أنّ هذا الخيار التفاوضي الذي اعتمده حزب الدستور الجديد وتخلّيه – ولو مؤقتا – عن مرجعيات مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 ومؤتمر المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947 ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1948 التي كان الحبيب بورقيبة أمينا عاما لها أثناء بداية تكوينها، سيولّد ردود فعل منددّة لدى شرائح وطنية أخرى مثل حزب الدستور القديم والطلبة الزيتونيين وتحديدا لجنة صوت الطالب الزيتوني، وكان الحبيب بورقيبة قد عمل قبل طرحه العلني لخيار التفاوض على ترتيب حزبه والتركيز على مبدأ الانضباط الحزبي واستبعاد كلّ من يتوسّم فيه أو يعبّر له عن معارضة ولو محتملة لاستراتيجيته الجديدة.

ومن هنا نفهم، لماذا قرّر استبعاد سليمان بن سليمان وطرده من عضوية الديوان السياسي ومن الحزب أصلا في مارس 1950، لأنه أصرّ على مواصلة التعامل مع الشيوعيين في اللجنة التونسية للسلم والحرّية وذلك بعد أن قرّر الحزب إنهاء هذه التجربة في التنسيق مع الشيوعيين بالاعتماد على الاتحاد العام التونسي للشغل، ومن شأن وجود عضو قيادي في الحزب داخل هذه اللجنة أن يحرج قيادة الحزب خارجيا وداخليا، ونفهم كذلك حرصه الكبير وبكلّ الوسائل على إجهاض المعارضة المرتقبة لخياراته من بعض قيادات حزبه في الخارج وذلك من خلال إفشاله التحالف الذي تمّ بين عضو الديوان السياسي يوسف الرويسي وحسين التريكي والمغاربة في مصر بداية من جانفي 1950.

V- صعوبات حزب الدستور الجديد وطنيا جرّاء خياره التفاوضي مع فرنسا

لكن، وإن تمكّن الحبيب بورقيبة من فرض الالتفاف حول برنامجه داخل حزبه إلا أنه لم يتمكّن من اجتذاب بقيّة القوى الوطنية الأخرى، فقد لاحظنا وجود نوع من "التألّب" الوطني تجاه خيارات حزب الدستور الجديد وقيادته خلال آخر سنة 1950 وبداية 1951 باعتباره خرج عن إجماع "الأمّة" وتخلّى عن مبدأ الاستقلال، قاده كلّ من حزب الدستور القديم ورموز زيتونية بما فيها لجنة صوت الطالب وبعض الدستوريين الجدد الذين لم يرق لهم هذا المسارّ التفاوضي، بينما انشقّ يونس درمونة في مصر عن حزب الدستور الجديد وكوّن في صيف 1950 على الأرجح "مكتب تونس الحرّة"، وأصدر يوسف الرويسي بيانا في دمشق في نوفمبر 1950 يندّد فيه بهذه التجربة التفاوضية داعيا إلى تغيير قيادة حزب الدستور الجديد.

في الأثناء، اعتمد حزب الدستور الجديد على طرق مختلفة لإسكات هذه الأصوات المعارضة لتوجّهه "التراجعي" بدءا من التهديد مثل ما حدث للطلبة التونسيين ذوي الأصول الزيتونية في مصر والذين أيّدوا يوسف الرويسي منذ أن شكّل تحالفا مع حسين التريكي والمغاربة، وكذلك ما حدث للجنة صوت الطالب الزيتوني التي رفضت أيضا الامتثال إلى أوامر الحزب بإنهاء إضرابها اللانهائي عن الدروس والذي تواصل حتى بعد تكوّن الوزارة التفاوضية وتبنّت

موقف يوسف الرويسي من تجربة الحزب التفاوضية، ومرورا بمحاولات التهميش مثل ما حدث ليوسف الرويسي ومن معه في المشرق العربي أو للجنة صوت الطالب إذ شجّع الحزب مريديه من التونسيين على تكوين تشكيل زيتوني منافس للجنة سيعرف لاحقا باسم الكتلة، وانتهاء حتى بالاعتداء اللفظي أو الجسدي مثل ما حدث للشيخ محمّد الفاضل بن عاشور أو نور الدين بن محمود صاحب جريدة "الأسبوع" والمحسوب على الدستور القديم أو الحبيب هباج الذي دافع في جريدة الرقيب سنتي 1948-1949 على قادة حزب الدستور الجديد وعلى الحبيب بورقيبة بالذات إزاء حملات المشكّكين في سلوكهم وفي وطنيتهم أو محمد الصالح جراد، أحد المناضلين الدستوريين الذين عرفوا منفى برج البوف وكذلك السجن عقب حوادث 9 أفريل 1938 وحُمِل حتى مع بقية قادة الحزب إلى معتقلهم في فرنسا مع بداية الحرب العالمية الثانية.

وفي المقابل، لم يتمكّن حزب الدستور الجديد من "فرض" رؤاه على الجانب الفرنسي كي يوافق على منح البلاد حتى الحكم الذاتي، وذلك لاستماتة الجالية الفرنسية بتونس من خلال هيكلها "التجمّع الفرنسي" وبالاعتماد على قوى الضغط الاستعمارية في فرنسا في رفض أيّ تنازل ولو بسيط للتونسيين وقد تبلور هذا الموقف منذ ما قبل تشكّل وزارة شنيق، وذلك من خلال المذكّرة التي قدّمها "التجمّع الفرنسي" إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 ماي 1950 وهي بمثابة إعلان رفض استباقي وإعلان نيّة إجهاضية لأية مبادرة تفاوضية بين فرنسا وحزب الدستور الجديد ترى فيها تهديدا لامتيازات الجالية ومصالحها في تونس، إذ دعت إلى إعادة الهيبة والنفوذ الفرنسيين المهدّديْن في تونس من خلال قمع الحرّيات ومواصلة حظر نشاط حزب الدستور الجديد وملاحقة قادته والمنتمين إليه قضائيا وحلّ الاتحاد العام التونسي للشغل... وستواصل هذه الجالية التمسّك وبكلّ قوّة بمواقفها هذه، ممّا حدا بالمقيم العام الفرنسي لوي بيريلييه (L. Périllier) وحتى الحكومة الفرنسية إلى اعتماد سياسة الركود السياسي والتمطيط الزمني لوعود آنية ومبهمة.

وهنا، شعرت قيادة حزب الدستور الجديد أنها حشرت في مأزق سياسي كبير فإمّا أن تواصل مشاركتها في الوزارة دون المطالبة بالحصول على أيّة إصلاحات جوهرية أو الحكم الذاتي... وما يعنيه ذلك من فقدها لمصداقيتها

نهائيا أمام التونسيين، وإمّا أن تعلن انسحابها من الوزارة وتندّد بالتسويف الفرنسي وتصعّد من خطابها وتطالب بالاستقلال ممّا سينتج عنه نشوء حالة من التوتّر في البلاد، وهذا ما ينتظره المتفوّقون في تونس لإعادة سيناريو أفريل 1938، وإمّا أن تتروّى قليلا وذلك ريثما تستكمل استعدادها للمواجهة الحاسمة وتبيّن للرأي العام العالمي حقيقة الوضع في تونس من خلال إظهار تعنّت فرنسا وتماديها في إنكار حتى أبسط الحقوق المشروعة للشعب التونسي وإن كلّفها ذلك فقدان مؤقت لمصداقيتها أمام التونسيين.

وقد اختارت هذه القيادة الفرضية الثالثة وتجلّى ذلك أوّلا أثناء انعقاد المجلس الملّي لحزب الدستور الجديد يومي 31 جانفي و 1 فيفري 1951 والذي قرن بقاء ممثل الحزب في الوزارة بنجاحها في تحقيق الغاية من وجودها وهي الحكم الذاتي، وثانيا من خلال قيام الحبيب بورقيبة بجولات مطوّلة خارج البلاد شملت دولا آسيوية وعربية وأروبية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، بغاية حشد مزيد من التعاطف الدولي مع القضيّة والتحذير من المخاطر المحدقة بالبلاد نتيجة إصرار الفرنسيين على التمسّك بنظام الحكم المباشر فيها، والعمل على تأسيس تمثيليات دستورية خاصّة في البلدان الآسيوية للتعريف بالقضيّة التونسية والاعتماد عليها في المواجهة القادمة، وثالثا بقبول صالح بن يوسف لإصلاحات 8 فيفري 1951 التي رآها خطوة إلى الأمام مثله مثل الحبيب بورقيبة الموجود آنذاك خارج البلاد بالرغم من أنّها تعدّ هزيلة للغاية، إذ أقرّت مبدأ السيادة المشتركة ولا يمكن أن تشكّل أبدا خطوة في اتجاه الاستقلال الداخلي بل وجمّعت النفوذ الفعلي بيد الكاتب العام للحكومة التونسية وهمّشت أكثر دور محمّد شنيق.

لكن، لم تنتظر القوى الوطنية الأخرى تطبيق حزب الدستور الجديد استراتيجية "التريّث" في مواجهة التعنّت الفرنسي ومآلها، إذ بدأت تتحرّك وتنسّق فيما بينها خاصّة إثر صدور إصلاحات فيفري 1951 فبرزت جريدة باللغة الفرنسية تابعة لحزب الدستور القديم عنوانها "الاستقلال" ! وصدر بيان يوم 16 فيفري 1951 أمضاه 58 من المثقفين التونسيين يرفضون فيه هذه الإصلاحات الوهمية، لم يستسغه حزب الدستور الجديد الذي تعالت أصوات داخله رافضة لمنحاه "الاستسلامي"، ممّا اضطرّ قيادته إلى القيام بجولات داخل البلاد لإحاطة أنصارها بحقيقة موقفها وتمسّكها بالثوابت الوطنية.

وفي الواقع، ستدفع أحداث المغرب الأقصى في مارس 1951 النخب التونسية المعارضة لسياسة حزب الدستور الجديد إلى الشعور بأنّ مرحلة القمع آتية لا محالة في تونس مثلما حدث سنة 1938 فتداعت فيما بينها وقرّرت تشكيل : "الجبهة الوطنية التونسية من أجل الاستقلال ومناهضة التعاون" في ماي 1951، وهي تضمّ رموزا من الدستور القديم ومن الزيتونة ومستقلين وأصدرت بيانا دعت فيه إلى التمسّك بالمطالبة باستقلال البلاد ومواصلة النضال لتحقيقه وإلى وحدة التونسيين لتحقيق غاياتهم ورفض التعاون مع السلطات الاستعمارية، وقد أيّد الأمير عبد الكريم الخطابي مطالب هذه الجبهة كما أيّدها زعيم حزب الاستقلال المغربي علاّل الفاسي، خاصّة وأنها تدعو إلى إرساء ودعم التضامن بين حركات تحرّر المغرب العربي.

هنا، شعر حزب الدستور الجديد مرّة أخرى أنه في مأزق سياسي حقيقي، وشعر أكثر أنّه محاصَر وطنيا، فحتى الحزب الشيوعي التونسي رفض إصلاحات فيفري 1951 معتبرا إيّاها نتاج سياسة جديدة "للامبرياليين الفرنسيين" في تونس يعاضدهم فيها صالح بن يوسف، لذلك ارتأت قيادة الحزب ضرورة "كسر" هذا "الحصار" أو "العزلة" الوطنية معتمدة في ذلك خصوصا على المنظّمات التي عملت على تشجيع تكوينها أو كوّنتها هي خلال تطبيق الاستراتيجية "الفراغية" في منتصف الأربعينات، وقد تجلّى ذلك عندما بادر فرحات حشاد إلى عقد اجتماع يوم 12 ماي 1951 بمقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل واستدعى إليه ممثلين عن حزب الدستور الجديد، إضافة لمنظّمته، وعن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وعن الاتحاد العام للفلاحة التونسية وعن جمعية الشبّان المسلمين وشخصيات صحفية وأطبّاء ومهندسين وصيادلة... وقد تمخّض عن هذا الاجتماع تكوين جبهة "مضادّة" لجبهة الاستقلال أطلق عليها : "لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي"، غايتها تحقيق تطلّعات التونسيين في مجلس تشريعي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه، كما لم يشأ الأمين باي ترك حلفائه الدستوريين "يتخبّطون" جرّاء هذه العزلة الوطنية والتعنّت الفرنسي، وذلك أثناء خطاب العرش يوم 15 ماي 1951، والذي جدّد فيه ثقته تجاه هذه الوزارة التفاوضية ودعا إلى ضمان الحريّات للتونسيين في نطاق سيادة وطنية كاملة وضرورة إرساء نظام تمثيلي للتونسيين.

لكن، رغم هذا التماسك حول حزب الدستور الجديد فإنّ هذا الحزب بدا في آخر سنة 1951 وأمام إصرار الفرنسيين على عدم تقديم أيّة تنازلات إليه

وكأنّ سمعته الوطنية قد مسّت واستقطابه الجماهيري قد اهتزّ جرّاء هذا المأزق الذي "حشر" فيه نفسه داخله : مأزق الخروج عن الثوابت والصفّ الوطنيّن دون الحصول، وفي المقابل، على أيّ شيء من الفرنسيين يبرّر به حياده عن الصفّ. ولم يتمكّن حتى الوزير الأكبر محمد شنيق أثناء وجوده في فرنسا منذ 18 أكتوبر وإلى حدّ أواسط ديسمبر من إقناع الفرنسيين بمنح التونسيين الاستقلال الداخلي نتيجة الضغوط الكبيرة التي مارستها الجالية الفرنسية في تونس وأنصارها داخل دوائر الحكم بباريس.

في هذه الظروف، تبنّت لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي الموالية لحزب الدستور الجديد قرارا في آخر أكتوبر 1951 تنبّه فيه بأنّ من حق التونسيين استعمال كلّ الوسائل التي يرونها لازمة للإسراع بإرساء نظام دستوري ديمقراطي يحترم مبدأ وحدة السيادة التونسية، وذلك في صورة ما إذا أقرّت فرنسا إجراء لا يمنح التونسيين تمثيلا شعبيا ذا ضمانات دستورية، كما دعت المنظمات القومية والدائرة في فلك حزب الدستور الجديد إلى إضراب عام يوم 29 نوفمبر 1951 لدعم ومؤازرة تحرّكات الوزير الأكبر محمّد شنيق ولتحذير فرنسا من مغبّة فشل هذه المفاوضات. لكن، قرّرت فرنسا التمادي في رفض المطالب التونسية وذلك من خلال مذكّرة 15 ديسمبر 1951 التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسي إلى الوزير الأكبر التونسي ردّا على مذكّرته بتاريخ 31 أكتوبر 1951، وأكّد فيها مبدأ السيادة المزدوجة بين التونسيين والفرنسيين وعلى الطابع النهائي للرابط الذي يجمع فرنسا بتونس.

وهكذا مكّنت فرنسا حزب الدستور الجديد من الفرصة التي ينتظرها للخروج من مأزق الحياد عن الصفّ الوطني، وهي ذات الفرصة التي كان ينتظرها الحبيب بورقيبة شخصيا لإعادة الرصّ الوطني حول شخصه وحول حزبه، بعد أن تمكّن من تعرية موقف فرنسا وإجبارها على إعلان موقفها أمام العالم وأمام التونسيين بكلّ وضوح تجاه تطلّعات التونسيين المشروعة لتحقيق مصيرهم بأنفسهم، وبذلك يتسنّى لحزبه دخول هذه المواجهة الحاسمة المرتقبة.

الفصل السّادس

من معركة التحرير إلى تكريس السيادة (1952-1964)

I- المعركة التحريرية وإحراز الإستقلال : 1952-1956

كانت مذكرة الحكومة الفرنسية بتاريخ 15 ديسمبر 1951 والتي بعث بها وزير الخارجية روبار شومان (Robert Schuman) إلى الوزير الأكبر محمد شنيق إيذانا بالقطيعة بين الطّرفين بما أنّها تصرّ على رفض المطالب الوطنية وتؤكّد على مبدإ ازدواجية السيادة وارتباط تونس الدائم بفرنسا. ولم يبق أمام الوطنيّين أمام انسداد أبواب الطرق الدبلوماسية والنّضال السّلمي إلاّ المجابهة العنيفة خاصة وأنّ كل الشّروط لخوض المعركة الحاسمة قد تهيّأت لها في جو الأزمة العامة التي كانت تعيشها البلاد والشعور بالخيبة والاستياء بعد فشل تجربة الحوار واستعداد فصائل الحركة الوطنية للمقاومة وخاصة جناحها القيادي الحزب الحر الدستوري الجديد وهكذا دخلت الحركة الوطنية منذ جانفي 1952 مرحلة حاسمة تلازم فيها الصمود بالقمع وتوّجت بمنح البلاد استقلالها في 20 مارس 1956.

وقد تكرّس رفض الادّعاءات الاستعماريّة واصرار التّونسيّين على فرض هدفهم في التّحرّر على المستويين الرّسمي والشعبي، حيث تجاوبت الحكومة التّونسية تجاوبا كاملا مع التوجه الوطني وردّ رئيسها محمّد شنيق على افتراءات وادّعاءات الجانب الفرنسي في رسالة بتاريخ 9 جانفي 1952 إلى وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان مؤكّدا فيها على مشروعية المطالب الوطنية. ونفس الموقف عبّرت عنه الشكوى التي تقدّمت بها الحكومة التّونسية

يوم 14 جانفي إلى مجلس الأمن من قبل الوزيرين صالح بن يوسف ومحمّد بدرة وطالبت فيها المنظمة الأممية بالتدّخل لفض الخلاف القائم بين الدّولتين.

وكانت مجابهة السياسة الاستعمارية على المستوى الشعبي أكثر اصرارا وقدرة على الحسم خاصة وأنّ الأطر القيادية الوطنية وعلى رأسها الحزب الحر الدستوري الجديد كانت هيّأت الشعب للصّدام وعبّأته للمواجهة من ذلك الجولة التعبويّة التي قام بها الزعيم الحبيب بـــورقيبة في بداية جـــانفي 1952 والاجتماعات الشعبية التـــي عقدها فـــي كل من المنستير (8 جانفي) وتونس (11 جانفي) وبنزرت (13 جانفي). كذلك ورغم المنع انعقد بتونس يوم 18 جانفي 1952 المؤتمر الخارق للعادة للحزب الدّستوري الجديد برئاسة الهادي شاكر وأصدر لائحة تطالب بالغاء نظام الحماية ومنح تونس استقلالها وتنصّ على أنّ الحزب "يؤكّد أنّ إلغاء الحماية وتحوّل تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا تنسق على أساس المساواة علاقة الدّولتين في الميدان الاستراتيجي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي وتضمن المصالح الشرعية لجميع الجاليات الأجنبية هي الأسس الوحيدة التي يقوم عليها أي تعاون ودّي ومثمر ودائم بين البلدين". وأكّد المؤتمر خاصّة على عزم الشعب التونسي على السعي بكلّ ما أوتي من قوّة لتحقيق هدفه في التّحرّر.

1- القمع الاستعماري :

ولمجابهة المدّ التّحرّري وكسر إرادة الوطنيّين وتلبية لرغبة الاستعماريين في تونس تمّ تعويض المقيم العام لويس برلييـــي (Louis Périllier) بالاستعمـــاري المتصلّب جون دوهوتكلوك (Jean de Hautecloque) الذي حلّ بتونس يوم 13 جانفي 1952 على متن بارجة حربية تصحبها طائرات مقاتلة إيذانا باعتماد سياسة القوّة والقمع وتشديد الخناق على الوطنيّين. وقد عمد يوم 16 جانفي 1952 إلى إصدار أمر يحجّر كل الاجتماعات العامّة والتّظاهر وخاصة منع الحزب الحر الدستوري الجديد من عقد مؤتمره المقرّر يوم 18 جانفي. وفي فجر هذا اليوم تم إلقاء القبض على الحبيب بورقيبة والمنجي سليم وأبعدا إلى طبرقة كذلك اعتقل القياديان الشيوعيان محمد النافع وموريس نيزار وعديد النقابيّين. وبتصاعد المقاومة وشمولها كامل البلاد اتّسعت دائرة القمع والاعتقالات التي طالت المواطنين الوطنيّين من كلّ

التّنظيمات الوطنية والأحزاب خاصّة وأنّ البلاد كانت تعيش تحت نظام حالة الحصار وحوّلت مسؤولية فرض الأمن للجيش بقيادة وزير الحرب الجنرال قرباي (Garbay) المعروف بعنفه وتصلّبه الاستعماري منذ قمع ثورات مدغشقر (1947) والهند الصينية.

وهكذا زجّ بعشرات الآلاف من التونسيين في السّجون والمحتشدات مثل محتشد رمادة وجلاّل (بنقردان) وزعرور (قرب منزل جميل) والمحمديّة وسرفيار (قرب فندق الجديد) وتبرسق إضافة للثكنات ومقرّات الجندرمة والسّجون المدنيّة والعسكريّة. ولم تتورّع السّلط الاستعمارية في عمليات قمعها عن استعمال العنف والتعذيب في حق الوطنيّين والمحاكمات الجائرة من ذلك أنّه بين جانفي 1952 وماي 1953 حوكم 2600 تونسي صدرت ضدّهم أحكام قاسية من السّجن المؤبّد إلى الأشغال الشاقة والحكم بالإعدام الذي نفذ في 12 من الوطنيّين في سبخة السيجومي خاصّة، إضافة إلى الاغتيالات الاعتباطيّة في حملات انتقامية مثل ما جدّ في قصر قفصة في 3 ديسمبر 1952 حيث أعدم 6 مواطنين أو في 31 أوت 1953 في المنستير عندما قتل 4 مواطنين انتقاما لاغتيال جندرمي فرنسي، وقد قامت القوات الفرنسية من الجيش والبوليس والحرس واللفيف الأجنبي طيلة فترة المجابهة بتطويق المدن والقرى واستفزاز الأهالي وإهانتهم والحدّ من حركتهم وترويعهم بحملات التفتيش وإطلاق النار على المتظاهرين، من ذلك أنّه في شهر جانفي 1952 فقط جرح 207 وقتل 76 من التونسيّين في مظاهرات ومصادمات شوارع. كما عمدت القوّات الاستعمارية إلى حملات تمشيط لجل مناطق البلاد تحت تهديد السّلاح ومراقبة الطيران العسكري، وكانت تلك الحملات أكثر عنفا بجهة السّاحل والقيروان وبنزرت وخاصة الوطن القبلي و"كانت مداهمة المدن والقرى في عمليات التمشيط تقع قبل طلوع النّهار وبسرعة، باستعمال الشّاحنات والمدرّعات والدّراجات النارية حيث تسلّط الأضواء الكاشفة على الهدف لمنع حالات الهرب أو محاولة التخلّص من الأسلحة بإخفائها كما يقع أحيانا إنزال المظلّيين ليكون الوقع على السكّان أكبر ثم يقع تجميع السكان خارج القرية أو المدينة أو في إحدى ساحاتها". ولعلّ أفظع عمليات التمشيط هي تلك التي جدّت بالوطن القبلي (تازركة، قليبية، حمّام الغزاز....) بين 28 جانفي و2 فيفري 1952 والمعروفة بـــ "عمليّة مارس" تحت قيادة الكولونال شموكال (Schmuckel) وشاركت فيها وحدات من المظلّيين والجندرمة والطائرات واقترفت

فيها فظاعات من اغتصاب النسوة وعمليات القتل (26) منهم أربعة رضّع اضافة لارتكاب عديد الإيقافات في صف الوطنيّين.

وكانت تسند هذه الموجة من القمع الاستعماري الرّسمي منظّمات كوّنها الاستعماريون الفرنسيون في تونس خاصة من المغالين الناشطين في حزبي "التجمّع الفرنسي" و"الحضور الفرنسي". ومن أشهر وحدات "الدّفاع الذاتي" هذه منظّمة "اليد الحمراء" التي تكوّنت في بداية 1952 وجمعت في صفوفها عناصر من الشباب الاستعماري وقدماء المحاربين وأفرادا من البوليس معتمدة الإرهاب للرّد على المقاومة التونسيّة وترهيب الوطنيّين بنسف بيوتهم وممتلكاتهم وبث الرّعب بين النّاس واغتيال المناضلين في ظل تواطئ من السلط الرسمية والقضائية. وقد تورّطت هذه المنظّمة في أكثر من سبعين عملية ذهب ضحيّتها وطنيّون حزبيون ونقابيون ولعلّ أشهرهم الزعيمان فرحات حشاد (5 ديسمبر 1952) والهادي شاكر (13 سبتمبر 1953).

وكانت حصيلة القمع الاستعماري حتى موفى 1954 عندما سلّم "الفلاّقة" سلاحهم مرّة أولى ما يناهز 486 شهيدا قتل منهم 111 سنة 1952 و87 سنة 1953 و288 سنة 1954.

2- صمود المقاومة الوطنية :

إنّ شدّة القمع الاستعماري واستمراريّته كان بحجم صمود المقاومة الوطنيّة وارتقائها من حيث أشكالها النّضالية وقدراتها على المجابهة والتأطير والتعبئة. وقبل أن نعطي صورة على أوجه المقاومة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ العمل الوطني يتوجّب التذكير بأنّ ما جدّ في الخمسينات هو حصيلة لدينامية نضاليّة ما فتئت تعطي أكلها وتكسب العمل الوطني أدوات مقارعة الاستعمار إن كان ذلك في مستوى الرّجال القادرين على التسيير والتوجيّه أو في مستوى الأطر الحاضنة للمقاومة.

ولئن كانت المقاومة في الخمسينات من فعل شرائح واسعة ومختلفة من الشعب التونسي وساهمت في قيادتها وتأطيرها منظمات عدّة فإنّ الدور الرّيادي فيها كان للحزب الحر الدّستوري الجديد لما تيسّر له من قيادات كفأة في حجم الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ولما أكسبته نضاليّته من قدرة على الهيمنة الفعلية خاصّة منذ أواخر الأربعينات إذ تمكّن من النفاذ إلى

كامل شرائح المجتمع وهيآته وبعث شعبه وجامعاته في كامل البلاد بما في ذلك المنطقة العسكرية بالجنوب إذ كان يعدّ في مطلع الخمسينات حوالي 200 ألف منخرط موزّعين على 400 شعبة إضافة لنفوذه في مختلف الجمعيات والمنظمات الوطنية.

كذلك ورغم تقلّص نفوذ الحزب على السّاحة الوطنيّة منذ أواسط الثلاثينات فقد ساهم الحزب الحر الدّستوري القديم (اللّجنة التنفيذية) في معركة الاستقلال إذ حاول تكثيف نشاطه وتوسيعه فكان يصدر جريدتي "الإرادة" و"Indépendance" (الاستقلال) وعمل على تجديد هياكله وتشبيبها ورغم أنّ عدد منخرطيه في بداية الخمسينات لم يتعدّ السبعة آلاف منخرط منضوين إلى قرابة 100 شعبة فإنّ مساهمته في العمل الوطني كانت فعليّه سواء تعلّق ذلك بتجذير الوعي الوطني أو بخوض النّضالات الميدانية وحتى المقاومة العنيفة.

أمّا الحزب الشيوعي التونسي ورغم هامشيّته وضعف صفوفه (3728 منخرطا سنة 1950 في 111 خليّة) فإنّه تبنّى منذ 1950 مطلب الاستقلال وساهم من موقعه في دفع العمل الوطني وتعرّض العديد من مناضليه للاعتقال وللسجن ثمن مشاركتهم الميدانية في أعمال المقاومة وخاصة ضمن الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T.).

ولم يقتصر النّضال الوطني على الأحزاب المذكورة بل ساهم فيه عديد الوطنيّين المستقلين وخاصة من بين المنضوين إلى الجمعيات والمنظمات المختلفة إن رياضية كانت أو ثقافيّة أو مهنيّة أو شبابيّة ومن رجال المحاماة والقلم وخاصة من بين الأدباء والصّحافيّين.

فالمنظّمات المهنيّة كالاتحاد التونسي للصّناعة والتجارة (50 ألف منخرط في مطلع الخمسينات) والاتحاد العام للفلاحة التونسية (عشرات الآلاف من المنخرطين في بداية الخمسينات) وخاصة الاتحاد العام التونسي للشّغل (75 ألف منخرط) كان لها الدّور الكبير في المقاومة في الخمسينات لثقلها الاجتماعي وتقدّم تسيّسها إن كان بالدّعم المادي لمجهود المقاومة (دعم الأحزاب وضحايا القمع من المساجين وعائلات الشهداء...) أو المساندة بالاحتجاجات والإضرابات دفعا للقضية الوطنية ولنصرة المطالب وللضغط على السّلط الاستعمارية عند التفاوض مع الوطنيّين وحتى دعم المقاومة

المسلّحة بالمال وقد شارك عديد المناضلين من هذه المنظّمات في العمل المسلّح في المدن و الأرياف.

وتميّزت مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل في العمل الوطني في الخمسينات لعدّة اعتبارات متأتية من طابعه العمّالي ووجود نخب مثقفة، خاصة من رجال التعليم، على رأسه وتجذّر الوعي الوطني في صفوفه ولوزنه العالمي حيث كانت للاتحاد مكانة هامّة ضمن الكنفدرالية العالميّة للنقابات الحرّة (C.I.S.L.) وعلاقات متميّزة مع النقابات الأمريكية (L'A.F.L.-CIO) ذات النفوذ الكبير. كما أنّ ظرفيّة الخمسينات والقمع الذي سلّط خاصة على الحزب الحر الدستوري الجديد منذ بدايتها وإيقاف جلّ زعمائه بوّأت المركزيّة النقابية لتقلّد قيادة العمل الوطني خاصّة وأنّ زعيمها فرحات حشّاد كان يحظى بتقدير جلّ القوى الوطنية في الدّاخل وقوى التحرّر في العالم لذلك انخرط اتحاد الشغل في المعركة الحاسمة ان كان على المستوى السياسي أو في قيادة الاحتجاجات وتنظيم الاضرابات السياسيّة ودعم العمل المسلّح والمساهمة فيه، وكان اغتيال حشّاد في 5 ديسمبر 1952 إدراكا مصيبا من القوى الاستعمارية للموقع الفاعل لاتحاد الشغل في المقاومة الوطنيّة في الخمسينات.

وكان دور المنظمات الشبابية لا يقلّ أهميّة في المعركة الحاسمة في الخمسينات وفي مقدّمتها الجمعيات الكشفيّة وهي أربعة تونسية : "كشّاف الأمل" و"الاتحاد الكشفي الإسلامي" و"كشاف تونس" وأهمّها "الكشاف المسلم التونسي" وكانت تضمّ مجتمعة في الخمسينات حوالي عشرة آلاف كشاف و450 فرعا منتشرين في كامل البلاد. ومثلت الكشافة مدارس للوطنيّة ولنكران الذات والاندفاع لذا كان شبابها ومسيّروها في طليعة موجة المقاومة التي عرفتها المدن التونسية خاصة في بداية الخمسينات إذ كانت نوادي الجمعيات الكشفية قبل منع نشاطها في جوان 1952 منطلقا للمظاهرات وملجأ للاجتماعات السريّة ومواطن لاعداد عمليات التخريب كما التحق عدد من الكشفيّين ببعض عصابات المقاومة المسلّحة وبرز العديد منهم مثل القائد عزالدّين عزّوز الذي كان له دور كبير في صفوف الوطنيّين المغاربة بطرابلس ومصر.

كذا الأمر لشباب المدارس، ولئن انخرط التلاميذ والطلبة في العمل الوطني مبكّرا منذ 1910 تقريبا بحركة طلبة الزيتونة وكانوا مشاركين في

مختلف مراحل الحركة الوطنية لاحقا فإنّ مساهمتهم في الخمسينات ارتقت إلى درجة أعلى في ارتباط مع تضخّم عدد روّاد المدارس إذ كانوا 7338 تلميذا وطالبا بالتعليم العصري سنة 1952 و15 ألف طالب بالزيتونة ومختلف فروعها، وخاصة لتسييس الوسط التلمذي وتعبئته في علاقة مع المنظمات الوطنية كالشبيبة المدرسية والشبيبة الدّستورية والأحزاب الوطنية ورجال التعليم ذاتهم. وارتقى نضال شباب المدارس إلى مستوى التنظيم حيث برزت سنة 1950 جمعية "صوت الطالب الزيتوني" وسنة 1952 كوّن تلامذة وطلبة القطاع العصري في خضمّ المجابهة مع الاستعمار "الاتحاد العام لتلاميذ وطلبة تونس" (U.G.E.T.). وقد ساهم التلاميذ والطلبة بقسطهم في "انتفاضة" الخمسينات فكان "التلاميذ إمّا مضربين عن الدّروس أو ممسكين عن الطّعام في المبيتات المدرسيّة أو متجمهرين في ساحات المعاهد أو منظّمين مظاهرات في الشوارع" وقد شملت هذه التحرّكات النّضالية كل معاهد البلاد للذكور أو الإناث من بنزرت إلى قابس وخاصة في مدن تونس وسوسة وصفاقس وتعرّض التلاميذ إلى البطش الاستعماري بطرد الآلاف منهم خاصة في الأشهر الثلاث الأولى من 1952 كما تعرّضوا للإيقافات والسّجن (126 تلميذا حكم عليهم بالسّجن سنة 1952) واستشهد العديد منهم (أربعة في بداية 1952). كما كان للطلبة التونسيين الدارسين بفرنسا وبالمشرق العربي دور كبير في التعريف بالقضيّة التونسية وكسب الأنصار لها لدى الرأي العام وقوى التحرّر.

ولم تتخلّف النّساء في تونس عن المشاركة في المقاومة الوطنية في الخمسينات كمناضلات صلب الأحزاب الوطنية وخاصة الحزب الدستوري الجديد أو الجمعيات النسائية (الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي، الاتحاد النسائي التونسي – شيوعي –، الفرع النسائي لجمعية الشبّان المسلمين) والكشافة والجمعيات الخيرية وشاركت مئات النسوة في المظاهرات الوطنية خاصة بالمدن (تونس، سوسة، صفاقس، نابل...) وقمن بإضرابات الجوع تنديدا بالاضطهاد الاستعماري ومؤازرة للصّف الوطني بجوامع تونس والقيروان والمنستير وقصر هلال وقفصة (فيفري 1952) وقدّمن العون للسجناء من الوطنيّين ولعائلاتهم وبعضهن شاركن في المقاومة المسلّحة بالاستخبار ونقل الأسلحة وتحضير الغذاء للمقاومين.

تهيّأت إذا للحركة الوطنية في الخمسينات الهياكل الضّرورية لتأطير المقاومة الوطنية وضمان استمراريتها وإن كان من الصّعب استحضار كل مظاهر نشاطاتها هنا وتفصيلها فإنّه يمكن القول أنّها مرّت بمرحلتين : مرحلة أولى امتدّت من 18 جانفي إلى أواسط شهر مارس 1952 وهي مرحلة انتفاضة المدن. ومع ضرب الحصار على المناطق الآهلة بالسكّان وتكثيف عمليات التمشيط و "التنظيف" واعتقال الآلاف من الوطنيّين انكفأت المقاومة أساسا بالأرياف والمناطق الجبلية لتأخذ طابع مقاومة مسلّحة في إطار ما عرف بحركة "الفلاقة" مع تواصل للنشاط الوطني السّري في الداخل وحشد الدّعم للقضيّة في الخارج.

تنوّعت أشكال النضال الشعبي في المرحلة الأولى واتخذت نسقا تصاعديّا خاصّة بعد 18 جانفي تاريخ اعتقال عديد القادة الوطنيّين وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة. وإن كانت وراء جلّ هذه التحركات عناصر حزبيّة أو نقابية منظّمة فإنّ العديد منها كان عفويّا بدافع الحميّة الوطنيّة وكردّ فعل فردي أو جماعي على سياسة التسلّط الاستعماري. وقد شملت النّضالات كل الفضاءات من الطريق العام إلى الإدارة والمصنع والمنجم والمتجر والمزارع وكذلك شملت المدن والأرياف عامة ولو بصورة متفاوتة وشاركت فيها جميع فئات المجتمع تقريبا وخاصّة من مهمّشي الأرياف والمدن إلى العمّال والموظّفين والفلاّحين الفقراء والتجار والمهنيّين. كما شاركت فيها جميع الفئات العمريّة وخاصة الشابّة منها المتميّزة بالاندفاع والتحمّس. أمّا من حيث التوزّع الجغرافي للمقاومة الشعبية فقد تميّز بالشموليّة فليس هنالك أيّة نقطة تقريبا من البلاد لم تعش تحرّكات شعبيّة مما يبرهن على عمق المدّ الشعبي وخاصة القدرة التعبويّة الفائقة للمنظمات القوميّة والوطنية وخاصة خلايا الحزب الدستوري الجديد. لكنّ التحرّكات الجماهيريّة تركّزت أكثر بالمدن الكبرى أي العاصمة وسوسة وصفاقس وبنزرت وذلك لأسباب معروفة منها الكثافة السكّانية ووجود جاليات أوروبية فيها أكثر والذي يمثّل في حدّ ذاته تحدّيا للشعور الوطني وخاصة لعراقة انغراس النضال السياسي والاجتماعي فيها.

أمّا من حيث أهميّة الأشكال النّضالية فإن الدراسة الإحصائيّة للتحرّكات الشعبية في الستين يوما الأولى من الانتفاضة بينت أنّه جدّت 60 مظاهرة مع مشادات مع البوليس و9 أيّام إضراب عمّالي ذي طابع سياسي و111 يوم

إضراب للتجّار والمهنيّين و10 إضرابات جوع تنديدا بالعسف الاستعماري. لكن وتيرة هذه التحرّكات الجماهيرية عرفت تراجعا مع أواسط شهر مارس ويعود ذلك لما اعتمدته السلط الاستعمارية من إجراءات زجرية حادّة للنشاط السّياسي وخاصة لما تعرّض له السكان من قمع واعتقالات. بينما ازداد نسق الأعمال "الإرهابية" التي يقوم بها المقاومون فرادى أو في شكل مجموعات مثل عمليات تخريب المنشآت الاقتصاديّة وبالدّرجة الأولى التعرّض لضيعات المعمّرين بالحرق أو قطع الأشجار أو الإضرار بالماشية أو حرق السّلع ومحطّات القطارات ونهب وحرق المغازات التي كانت على ملك الأوروبيين أو اليهود كذلك تفجير محوّلات الكهرباء أو خزّانات الماء. كما أنّ الإضرار بوسائل وطرق النقل والإيصال تزايدت بمرور الأيّام وشدة المحاصرة المضروبة على المدن حيث جدّت في الستين يوما الأولى من الانتفاضة 151 عمليّة تخريب لخطوط الهاتف و58 تخريبا للسّكة الحديديّة. كما استهدفت هجومات المقاومين رموز السّلطة الاستعمارية من إدارات ومراكز أمن وثكنات وأعوان أمن بالتفجير أو الاغتيال، من ذلك تمّ في خضم الانفجار الشعبي لشهر جانفي وحده قتل 6 من أعوان الأمن منهم قائد الجندرمة بسوسة الكولونال دوران (Durand).

3- المقاومة المسلّحة :

باشتداد الحصار على المدن واعتقال الآلاف من المناضلين السّياسيّين والنقابيين وشلّ عمل الأحزاب الوطنية تحوّل ثقل المقاومة إلى الأرياف والبوادي التونسية لتتكون حركة مقاومة مسلّحة ما فتئت تتضخّم ويتسع نطاقها الجغرافي من الجنوب إلى الشمال تغذّيها حملات القمع والمحاكمات والإيقافات والخطايا المجحفة والشعور بالحرمان في ظروف أزمة حادة كانت تعرفها البلاد التونسية وريفها بصورة خاصة.

تكوّنت "عصابات" المقاومين المعروفة بحركة "الفلاّقة" منذ جانفي 1952 من خارج الأحزاب ودون إذن منها حتى وإن كان عديد المقاومين من الوطنيّين منضوين إلى الحزب الدّستوري الجديد قبل "صعودهم إلى الجبل" فإن غالبيتهم كانوا "منضوين إلى الوطن فحسب". ونشطت حركة الفلاقة خارج أوامر الأحزاب الوطنية ودون تمويلها حتى وإن عمل الحزب الحر الدّستوري الجديد لاحقا على تأطيرها وتوجيهها دون اعتراف رسمي بها.

تكوّنت عصابات "المجاهدين" حول قادة خبروا استعمال السّلاح في الجيش الفرنسي أو من المتطوّعين في حرب فلسطين أو تدرّبوا عليه في معركة التحرير ورفعوا السلاح لقناعتهم بدور المقاومة العنيفة في إخضاع المستعمر وتحرير الوطن. ولم تكن حركة المقاومة المسلّحة تنشط ضمن جيش منظّم برتبه وزيّه وقياداته بل كانت تقاوم ضمن مجموعات صغيرة مستقلة متكوّنة من أفراد إلى بعض العشرات تعتمد أساسا على الأهالي في تموينها بالغذاء وعلى نفسها في السّلاح (جلّه من بقايا الحرب العالمية الثانية) كذلك في الاستخبار على العدو وتقوم بعملياتها مستقلّة عن بعضها حتى وإن أنجدت فرق أخرى في بعض المعارك.

وقد انخرط في المقاومة المسلّحة حوالي 2700 مجاهدا جلّهم من أبناء البوادي الفقراء والأميّين وقلة من المدن يتزعّمهم قياديون أمثال لزهر الشرايطي (جهة قفصة خاصة) والطّاهر لسود (جهة بني زيد ثم الهمّامة فأولاد عيار وماجر) والسّاسي لسود (جهة قفصة ثم الكاف) والطيّب الزّلاق (الشمال الغربي) وحسن بن عبد العزيز (جهة الساحل) وعبد اللّطيف زهير (جنوب الساحل) ومحجوب بن علي (جهة بنزرت وخمير) ولعجيمي بن مبروك (جهة جلاص) وعمّار سلوغة (جهة الهمامة) وبلقاسم البازمي (جهة الكاف) وهلال الفرشيشي (الشمال الشرقي) ومصباح الجربوع وأحمد لزرق (منطقة تطاوين ومدنين)...

لقد مرّت المقاومة المسلّحة في الخمسينات بأطوار كان زمام المبادرة فيها أحيانا بيد المقاومين (كمائن واشتباكات مسلّحة مع دوريات الأمن والجيش، الهجوم على ضيعات المعمّرين، تخريب وسائل النقل والمؤسّسات، معاقبة الخونة...) لكن في أغلب الحالات وخاصة منذ ربيع 1953 وطيلة سنة 1954 كان "الفلاّقة" في موقف دفاعي – رغم بسالتهم – أمام هجومات الجيش الفرنسي الذي كان يبغي تصفيتهم. ولقد جدّت من جانفي 1952 إلى ديسمبر 1954 تاريخ تسليم السلاح حوالي 134 عملية مقاومة أو اصطدام هام مع القوات العدوة منها 28 في سنة 1952 و 11 سنة 1953 و95 سنة 1954 وكان مجالها أساسا المناطق الجبلية من جبال مطماطة في الجنوب إلى جبال خمير في الشمال وضيعات المعمّرين شمال الظّهرية. كما قامت عصابات المقاومين بعمليات جريئة داخل المدن ذاتها استهدفت منشآت أو أشخاصا صنّفوا في صف العدو من ذلك

تخريب محطة القطار بقابس في وضح النّهار (1952/3/12) وإطلاق الرّصاص على روّاد مقهى أروبي في فرّي فيل (منزل بورقيبة) أحد معاقل الاستعمار (1954/7/10) واغتيـــال مدير الإدارة المركزية للجيش الفرنسي المقدّم دولابيون (De la Paillonne) (1954/7/24) واغتيال عديد المتعاونين مع الاستعمار خاصة في شهري أفريل وماي 1953 من ذلك اغتيال الشاذلي القسطلي نائب رئيس بلدية الحاضرة (1953/5/2) وولي العهد عز الدين باي (1953/7/1) وتميّز ربيع 1954 باستهداف ضيعات المعمّرين بالحرق أو اغتيال أصحابها من ذلك قتل خمسة منهم في يوم واحد بجهة الكاف في 26 ماي 1954 حيث أضحت حياة المعمّرين غير آمنة.

وكانت أهم المعارك التي استبسل فيها المقاومون التونسيون واستشهد فيها الكثيرون (ما يربو على 288 شهيدا) وقعت من ربيع 1954 إلى موفى هذه السنة لأن السّلط الاستعمارية كانت جنّدت قوات ضخمة وعزمت على القضاء على المقاومة المسلّحة التي أصبحت مصدر قلق كبير للجاليات الأروبية بالبلاد وتهدّد الوجود الاستعماري فيها خاصّة وأن الحكومة الفرنسية جنحت منذ جوان 1954 إلى إيجاد مخرج سلمي للأزمة في تونس والتفاوض مع الوطنيّين دون ضغط مسلّح عليها. وقد جدّت أهم الاصطدامات في الوقائع التالية :

معارك جبال عرباطة (27 مارس و 9 جوان و 5 جويلية 1954)، معركة جبل إشكل (22 ماي 54)، معركـــة مكثر (14 جوان 54)، معركـــة جبل قضّوم (4 أوت 54)، معركـــة جبل هدّاج (1 سبتمبر 54)، معركة جبل بوهدمة (13 سبتمبر 54)، معركة جبل المالوســـي (24 سبتمبر 54)، معركة جبل كريشان (3 أكتوبر 54)، معركة جبلي قضّوم وعكروتة (8 أكتوبر 54)، معركة جبل برقو (13 سبتمبر 1954)، معارك جبل سيدي عيش (1954).

هذا وقد ساهم الوطنيون التونسيون الذين لجؤوا إلى طرابلس فرارا من التتبعات في إسناد المقاومة المسلحة بتونس بتسريب الأسلحة وبعض المقاومين الذين وقع تدريبهم بليبيا وكانت أهم مشاركة لهم في المقاومة حتى 1954 هي تجنيد 16 متطوعا كوّنوا ما سمي "بكمندوس فرحات حشاد" الذي التحم بالقوات الفرنسية في 14 ديسمبر 1952 جنوب بنقردان بجبل الرّهاش واستشهد جل عناصره في معركة غير متكافئة.

وفي إطار التفاوض حول الاستقلال الداخلي تم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والتونسية على ملف "الفلاقة" حيث تقرر في 20 نوفمبر 1954 منحهم الأمان مقابل تسليم سلاحهم وتكونت لهذا الغرض "لجان قبول السلاح" (إثنتان وعشرون) مكونة من شخصيات وطنية وضباط من الجيش الفرنسي وحدد تاريخ 9 ديسمبر آخر أجل لتسليم السلاح وقد قدم في الأجل المحدّد 2713 مقاوما أنفسهم وأسلحتهم لتلك اللجان ما عدا قلة على رأسها الطاهر لسود.

4- نحو الاستقلال

أ- السياسة الاستعمارية في طريق مسدود :

وعلى المستوى السياسي حاولت فرنسا طيلة هذه الفترة من الانتفاضة التحررية معالجة القضية التونسية وتطويقها واستغلال الفراغ الحاصل في قيادة الحزب الدستوري الجديد خاصة لفرض إصلاحات جوفاء وبث الفرقة في صفوف الجبهة الوطنية وإخضاع الباي لتوجّهاتها لكنه صمد أمام الضغوطات ورفض إقالة حكومة محمد شنيق التي عزلها دوهوتكلوك في 26 مارس 1952 ونفى رئيسها وإثنين من وزرائه إلى قبلي كذلك عمد محمد الأمين باي في 1 أوت 1952 بايعاز من اتحاد الشغل ودون استشارة المقيم العام إلى تكوين لجنة مكونة من أربعين شخصية ممثلة لمختلف فصائل الرأي العام والأحزاب والمنظمات القومية (من ضمنها الصادق المقدم عن الحزب الدستوري الجديد وصالح فرحات عن الحزب الدستوري القديم وفرحات حشاد عن الاتحاد العام التونسي للشغل) لاستشارتهم في مشروع الإصلاحات التي تقدم بها المقيم العام في جوان 1952، وقد تبنى الباي موقف اللجنة الرافض للمشروع وأعلم بذلك رئيس الجمهورية الفرنسية في 9 سبتمبر 1952. ولم يتخل الأمين باي عن هذا النهج الوطني إلا في ديسمبر 1952، متعظا بما جرى لسلطان المغرب، فخضع لتهديد المقيم العام وختم الأوامر الخاصة بتنظيم المجالس البلدية ومجالس الأعمال وانساق لاحقا في مجاراة السياسة الاستعمارية والتعاون مع الإقامة العامة مما أفقد العرش الحسيني جانبا كبيرا من ثقة التونسيّين وقياداتهم الوطنية وحدد مصيره لاحقا.

وأفشل الوطنيون انتخابات مجالس البلديات ومجالس الأعمال في شهري أفريل وماي 1953 ونادوا بمقاطعتها والقصاص من المترشحين لها (واغتيال

العديد منهم) حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 3% من التونسيين. ونجحوا في خلق فراغ حول السلط الاستعمارية التي أضحت تلقى صعوبة في إيجاد عناصر تونسية تخدمها من ذلك أن صلاح الدين البكوش لم يفلح في 12 أفريل 1952 في تكوين حكومته إلا بعد لأي وضغط من المقيم العام وكذا الشأن بالنسبة لحكومة محمد صالح المزالي في 2 مارس 1954 خاصة بعد موجة التهديدات والاغتيالات التي طالت المتعاونين مع الاستعمار ليس فقط من أعوان البوليس والإدارة المحلية بل استهدفت شخصيات مهمة شأن الوزيرين الأكبرين البكوش ومزالي اللذين نجيا من محاولة اغتيال إستقال كل منهما على إثرها. وأمام فشل المقيم العام دوهوتكلوك في إخماد الـحركة التحريرية والسيطرة على الأوضاع عمدت فرنسا إلى تعويضه ببيار فوزار (Pierre Voizard) في 2 سبتمبر 1953 الذي حرص منذ توليه على إدخال بعض الانفراج والتخفيف من الضغط على الوطنيين فتم إطلاق سراح البعض مثل الهادي نويرة ومدير الحزب الدستوري الجديد المنجي سليم ونقل الحبيب بورقيبة من منفاه بجزيرة جالطة إلى جزيرة قروا بفرنسا (Groix) وقدم في 4 مارس 1954 إصلاحات وافق عليها الباي وحكومته (منح التونسيين الأغلبية في مجلس الوزراء وإلحاق الكتابة العامة بالوزير الأكبر وإحداث مجلس تشريعي مشترك متساو بين التونسيين والفرنسيين) لكن القوى الوطنية رفضتها لأنها في نظرها تكرس دائما ازدواجية السيادة وعلوية القرار للمقيم العام.

وهكذا وجدت السياسة الاستعمارية نفسها في طريق مسدود حيث لم تفلح لا وسائل القوة ولا سياسة اللين والإصلاحات في إنقاذ الوضع وإيقاف مسلسل العنف والعنف المضاد خاصة وأن السياسة الفرنسية بدأت تعرف ضغوطات وانتقادات داخل فرنسا ذاتها وعلى المستوى العالمي.

ب- التعاون المغربي والعمل الوطني بالخارج :

واصل الوطنيون التونسيون في الخمسينات نشاطهم نحو الخارج والذي بدؤوه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية للتعريف بالقضية التونسية وكسب الأنصار لها والعمل على تدويلها وعرضها على أنظار منظمة الأمم المتحدة مراهنين على الجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الأفروآسياوية (مثل سوريا والعراق والهند والباكستان وأندونسيا وليبيا...) وعلى التضامن المغاربي.

وكانت استراتجية الوطنيين هي توظيف كل ما يحدث داخل البلاد من عمليات مقاومة وإجراءات قمع لتوجيه الأنظار للقضية والإقناع بعدالتها وكان يشرف على هذا المجهود خاصة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف من القاهرة منذ استقراره بها هروبا من الاعتقال في جانفي 1952 فاتصل بالحكومات والهيئات العربية والأجنبية وحضر عديد المؤتمرات الدولية (كمؤتمر الأممية الاشتراكية بستوكهولم في جويلية 1953) وقابل عديد الزعماء (أمثال عبد الناصر ونهرو وشوان لاي...) للدفاع عن المطالب التونسية. ونشطت لنفس الغايات مكاتب الحزب التي بعثت في بلدان أخرى من العالم : في جاكرتا بأندونيسيا (الرشيد إدريس) وفي دمشق بسوريا (يوسف الرويسي) وفي ستوكهولم بالسويد (علي بن سالم) وفي باريس (محمد المصمودي) وفي طرابلس (علي الزليطني ومراد بوخريص) وفي نيويورك (الباهي الأدغم).

وكثف الوطنيون التونسيون تنسيقهم مع رفاقهم في المغرب العربي للدفع بقضية التحرر في البلدان الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) وتعددت مناسبات التضامن والتآزر بينهم كالإضراب العام الذي نادى به الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات (اتحاد الشغل، الاتحاد العام للفلاحة...) يوم 10 مارس 1951 تنديدا بسياسة القمع المسلط على الوطنيين في المغرب الأقصى والضغوطات على سلطانه محمد الخامس لإخضاعه كي يقبل المشاريع الفرنسية والتبرّء من الأحزاب الوطنية أو "انفجار" الدار البيضاء (7 و8 ديسمبر 1952) المنددد باغتيال حشاد في تونس. وتعددت فرص التنسيق بين الوطنيّين المغاربة إضافة للقاهرة في مدن وعواصم أخرى من نيويورك إلى باريس حيث تم مثلا في أواسط فيفري 1952 بعث "الجبهة المتحدة للعمل الشمال الإفريقي" وأمضى ميثاقها ممثلون عن حزب البيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء من الجزائر وحزب الوحدة والاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال من المغرب والحزب الحر الدستوري القديم (صالح فرحات) والحزب الدستوري الجديد (محمد المصمودي).

وقد أثمرت مجهودات الوطنيين في الخارج تعاطفا كبيرا مع القضية التونسية لدى الرأي العام العالمي والأمريكي وخاصة لدى الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة والصحافة الليبرالية التي انحازت للقضية التونسية وبذلت

جهودها للضغط على الحكومة الأمريكية لتؤثر بدورها على حليفتها فرنسا. وحتى وإن لم ينجح الوطنيون في جعل منظمة الأمم المتحدة تصدر قرارا تلغي فيه الحماية على تونس أو تقر فيه استقلال البلاد فإنهم استطاعوا عرض قضيتهم على أنظارها في خريف 1952 فصدرت عنها لائحة في ديسمبر 1952 تطالب فيها الدول الأعضاء فرنسا بتطوير المؤسسات التونسية وفتح مفاوضات مع التونسيين لتمكينهم من مباشرة حقوقهم وتسيير شؤونهم طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ج- رضوخ فرنسا والاستقلال الداخلي :

وفي فرنسا ذاتها وخاصة بعد هزيمة الجيوش الفرنسية في الهند الصينية في معركة ديان بيان فو (مارس – ماي 1954)، واندلاع المقاومة المسلحة بالمغرب الأقصى (منذ عزل السلطان محمد بن يوسف في أوت 1953) تعزز التيار الجادّ إلى توجيه السياسة الفرنسية نحو التفاوض والتحاور مع الحركات التحرّرية في المستعمرات وقد كسبت القضية التونسية تعاطفا متزايدا لدى الأحزاب اليسارية والليبرالية وتصاعدت أصوات عديدة داخل البرلمان وخارجه تنتقد سياسة العنف في تونس وتحضّ على التفاهم مع الوطنيين، وعلى هذا الأساس تم في جوان 1954 تكليف الراديكالي التحرري بيار منداس فرانس (Mendès France) برئاسة الحكومة لإخراج السياسة الفرنسية من المأزق الذي تردت فيه.

وسارعت حكومة منداس فرانس إلى ربط الصلة مع الوطنيين التونسيين وتم الاتصال عبر وسطاء بالزعيم الحبيب بورقيبة والتشاور معه حول مراحل إنجاز الاستقلال الداخلي فحصل الاتفاق بين الطرفين، وعلى هذا الأساس تم في 30 جويليـــة تعويض المقيم العام فوازار ببوايي دولاتور (Boyer de la Tour) وخاصة حلول رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس في 31 جويلية 1954 بتونس وإعلانه في قرطاج أمام الباي استعداد فرنسا لمنح البلاد استقلالها الداخلي وفتح مفاوضات لإبرام اتفاقيات تحدد حقوق وواجبات كلا الطرفين.

ولهذا الغرض تكونت في 7 أوت 1954 حكومة تفاوض برئاسة الطاهر بن عمار (رئيس الغرفة الفلاحية التونسية) وقد ضمت إلى جانب مديرين فرنسيين مكلفين بتسيير إدارات التعليم والمالية والبريد والأشغال العمومية

خمس شخصيات تونسية مستقلة وأربعة ممثلين عن الحزب الحر الدستوري الجديد وهم الصادق المقدم (العدل) والهادي نويرة (التجارة) والمنجي سليم ومحمد المصمودي كوزيري دولة مكلفين مع عزيز الجلولي بالتفاوض.

ولوضع حد لحالة التوتر السائدة في البلاد وتهيئة أحسن الظروف لإنجاح المفاوضات ألغى المقيم العام الجديد بأمر صدر في 4 سبتمبر 1954 قرار حل الحزب الحر الدستوري الجديد ونقلت السلطة الفرنسية الحبيب بورقيبة إلى بلدة أميلي (Amilly) جنوب باريس وسمحت له بالتنقل داخل فرنسا ومتابعة سير المفاوضات والتأثير على مجرياتها. وقد وقع الاتفاق بين الطرفين التونسي والفرنسي على توجيه نداء في 22 نوفمبر 1954 إلى المقاومين بضرورة وضع حد للمقاومة المسلحة وتسليم السلاح وتم ذلك بتدخل من قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد بعد التزام السلط الفرنسية بمنح الأمان للمقاومين وعدم تتبعهم.

وانتظم في 4 سبتمبر 1954 حفل الافتتاح الرسمي لمفاوضات الاستقلال الداخلي بتونس تحول بعدها الوفد التفاوضي إلى باريس حيث تواصلت المحادثات في 13 سبتمبر لتمتد ثمانية أشهر تخللتها صعوبات عدة وخلافات بين الطرفين ناتجة أساسا عن تشدد الجانب الفرنسي الذي كان يفاوض تحت ضغوطات الأوساط الاستعماريّة بتونس ومسانديها في فرنسا خاصة بعد سقـــوط حكـــومة منداس فرانس في 5 فيفري 1955 وتعويضهـــا بحكومة إدقار فور (Edgar Faure).

وكانت نقاط الخلاف أساسا حول مسألة الأمن والقضاء وتمثيل الفرنسيين بتونس إذ حاول الجانب الفرنسي فرض آجال انتقالية طويلة لتسليم المصالح الأمنية والقضائية للتونسيين كذلك فرض مبدإ مشاركة الفرنسيين في المجالس النيابية وصياغة السياسة المالية والاقتصادية بالبلاد وإبقاء المنطقة العسكرية بجنوب البلاد تحت الإدارة الفرنسية. ولئن تمسك الوفد التونسي بمبدإ وحدة السيادة التونسية فإنه رفض كذلك منطق "الكل أو لا شيء" وقبل ببعض التنازلات والتقييدات الوقتية في مجالي الأمن والقضاء وسلّم بقبول تمثيل الفرنسيين في بعض المجالس البلدية حيث الجاليات الأوروبية الهامة.

وحصل على هذا الأساس الاتفاق بين الطرفين ووقع في 21 أفريل 1955 الإمضاء الأولي على بروتوكول الاستقلال الداخلي تبعه في 3 جوان 1955 بباريس الإمضاء الرسمي على اتفاقيات الاستقلال الذاتي من قبل رئيسي الحكومتين إدقار فور والطاهر بن عمار. وقد اعترفت الاتفاقيات بالسيادة التونسية وحق التونسيين وحدهم بمباشرتها لكن تضمنت عدة تحديدات ونقائص تهم خاصة الأمن والقضاء والسيادة الخارجية والاستقلالية الاقتصادية والثقافية والتواجد العسكري الفرنسي بالبلاد التونسية وكان هذا مبعث الانشقاق في الصف الوطني.

د- الخلاف في الصّف الوطني والصّراع اليوسفي البورقيبي :

أثارت الاتفاقيات ردود فعل متباينة ومتضاربة داخل القوى الوطنية التونسية وفي صفوف الرأي العام التونسي. وقد عارض الاتفاقيات من خارج الحزب الحر الدستوري الجديد الحزب الدستوري القديم ولجنة صوت الطالب الزيتوني وقيادة الاتحاد العام للفلاحة التونسية ودوائر جامع الزيتونة وخاصة جانب مهم من الحزب الحر الدستوري الجديد. وقد تزعم هذا الصف المعارض للاتفاقيات الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف الذي عاد إلى تونس في 13 سبتمبر 1955 وشنّ حملة ضد اتفاقيات 3 جوان 1955 معتبرا إياها "خطوة إلى الوراء" لأنها "اعترفت للاستعمار بما لم تعترف به معاهدة باردو"، وحججه أن الاتفاقيات شرّعت المساس بمقوّمات السيادة التونسية لأنها منحت حق الدفاع والشؤون الخارجية لفرنسا وسمحت للفرنسيين بالحفاظ على محاكمهم في النظام الجديد وسيطرتهم على الأمن الداخلي لمدة طويلة وأبقت على حق المعمرين في امتلاك الأرض التونسية وربط البلاد بعجلة الاقتصاد الفرنسي لعدم فك الارتباط المالي والجمركي (تواصل استعمال الفرنك وحق إصدار العملة بيد فرنسا مع الامتيازات التجاريّة...) ومست الاتفاقيات حسب ابن يوسف من عروبة تونس بما أن الاتفاقية الثقافية لا تعتبر اللغة الفرنسية لغة أجنبية وهي كذلك في اعتقاده خيانة لما اتفق عليه الوطنيون في المغرب والجزائر وتونس من ضرورة المقاومة حتى تحرر الأقطار الثلاثة كاملة.

أما الشق المدافع عن الاتفاقيات فقد ضمّ إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي الذي تطور موقفه من النقد إلى القبول والاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحول هو أيضا من موقف الحياد إلى دعم الموالين للاتفاقيات، أغلبية قيـادي الحزب الحرّ الدستوري الجديد وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة الذي عاد إلى تونس في 1 جوان 1955. وعمل رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد في جولاته وخطبه على دحض حجج المعارضين للاتفاقيات مبينا الإمكانات التي تتيحها لمواصلة الكفاح التحرري باعتبارها مرحلة انتقالية ومحطة من محطات النضال من أجل الاستقلال التام وهي "خطوة إلى الأمام" في ذاك الاتجاه.

وأمام عدم خضوع الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد قرر الديوان السياسي طرده منه في 8 أكتوبر 1955 ولم يعترف صالح بن يوسف بمشروعية هذا القرار وواصل نشاطه مع أتباعه تحت تسمية "الأمانة العامة". وعقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمرا بصفاقس في ما بين 15 و 18 نوفمبر 1955 لحسم الخلاف – رفض صالح بن يوسف وأتباعه أن يشاركوا فيه – وتم تحت حماية مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل وقدماء المقاومين وقد أيّد المؤتمر الاتفاقيات الممضاة وطالب بتطويرها في اتجاه تحقيق الاستقلال التام وبضرورة إنشاء نواة جيش وطني وتركيز نظام جديد وانتخاب مجلس تأسيسي كما صادق المؤتمر على قرار فصل ابن يوسف من الحزب.

لكن الخلاف بين الطرفين تطور إلى مستوى استعمال العنف والاغتيالات المتبادلة خاصة وأن اليوسفيّين كونوا منذ أواخر 1955 عصابات مسلحة (يقودها الطاهر لسود مثل مجموعات الطيب الزلاق والهادي قدورة والناصر الوصيف وعبد اللطيف زهير وعبد الله البوعمراني ورضا بن عمّار...) تنشط في تعاون مع وحدات جيش التحرير الوطني الجزائري ضد رموز الاستعمار وخصومهم من البورقيبيين وتواصلت المشادات بين الفرقاء حتى صائفة 1956 وذهب ضحيتها أكثر من 400 شهيد من اليوسفيين نظرا لتدخل الجيش الفرنسي ضدهم وواصل صالح بن يوسف، الذي فر من تونس هروبا من الإيقاف في 28 جانفي 1956 إلى القاهرة، معارضته للاتفاقيات ولحكومة بورقيبة وتعرض أتباعه في تونس إلى عديد المحاكمات والتتبعات تواصلت حتى 1963.

صورة توقيع اتفاقيات الاستقلال الدّاخلي بين رئيس الحكومة التونسية على اليمين الطاهر بن عمّار ورئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور يوم 22 أفريل 1955.

(مجلّة "اللطائف" ماي 1955)

الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف يحيّيان التونسيين إثر عودة هذا الأخير إلى تونس في 13 سبتمبر 1955.

هـ- الاستقلال التـــام :

وفي الوقت ذاته الذي كانت تشهد فيه البلاد ما يشبه الحرب الأهلية استأنف الوطنيون بزعامة الحبيب بورقيبة نشاطهم تجاه فرنسا لتعديل اتفاقيات 3 جوان 1955 نحو الاستقلال والتكافل خاصة وأن فرنسا أعلنت منذ نوفمبر 1955 عن مبدإ استقلال المغرب الأقصى وأصبح على رأســها منذ جانفـــي 1956 حكومـــة يسارية برئاسة الاشتراكي قي مولاي (Guy Mollet). وقد بدأت في 29 فيفري 1956 بباريس المفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والتونسية حول الاستقلال التام مثلها من الجانب التونسي خاصة الوزير الأكبر الطاهر بن عمار والباهي الأدغم الأمين العام للحزب الدستوري الجديد ونائب رئيس الوزراء ومن الجانب الفرنسي ألان سفاري (Alain Savary) كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية.

وأمام اشتداد المعارضة اليوسفية المسلحة للاتفاقيات وتهديدها الأمن بالبلاد وارتباطها بالثورة المسلحة المندلعة في الجزائر منذ 1 نوفمبر 1954 وإصرار الجانب الوطني على توظيف الأوضاع الجديدة من أجل تحقيق الاستقلال خضع الجانب الفرنسي وتم إمضاء بروتوكول 20 مارس 1956 بمقر الخارجية الفرنسية بالكاي دورسي بباريس من قبل الطاهر بن عمار من الجانب التونسي وكرستيان بينو (Christian Pineau) وزير الخارجية الفرنسي. وقد ألغى بروتوكول الاستقلال معاهدة باردو، وهكذا دخلت تونس مرحلة جديدة من تاريخها مرحلة انشاء الدولة العصرية واستكمال السيادة.

II- بناء الدولة واستكمال السيادة (1956- 1964)

مثل بروتكول 20 مارس 1956 اعترافا قانونيا باستقلال تونس وسيادتها فحسب لذا تطلّب التكريس الفعلي للاستقلال على أرض الواقع التاريخي تعبئة متواصلة للقوى الوطنية وزمنا أطول بلغ بقرار تأميم ما تبقى من أراضي المعمرين في 12 ماي 1964 مرحلة متقدمة في إنجازه وتحقيق ما صبت له الحركة الوطنية منذ بدايتها. لذا فإن هذا الفصل الأخير ليست غايته دراسة تاريخ تونس عامة بين سنتي 1956 و1964 بل الوقوف فحسب عند أوجه تكريس السيادة الوطنية واستكمالها على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وبناء الدولة العصرية.

1- تكريس السيادة الداخليّة والخارجيّة :

عملت حكومة الاستقلال الائتلافية الأولى (جمعت وزراء من الحزب الحر الدستوري الجديد ومن المنظمات الوطنية) برئاسة الحبيب بورقيبة منذ تشكيلها في 14 أفريل 1956 مدعومة بشرعية المجلس التأسيسي المنتخب في 25 مارس 1956 على تجسيد السيادة التونسية في مستوى ربط العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الخارجي خاصة وأن فرنسا عارضت في الأول تمكين تونس من ممارسة حقها في هذا المجال متعللة بأن بروتوكول 20 مارس 1956 يشترط فتح مفاوضات حول صيغة التكافل (L'interdépendance) بين الطرفين في ميداني الدبلوماسية والدفاع وحتى يحصل اتفاق بين الدولتين وبعد موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليه فإن الوضع يبقى في نظرها سائرا حسب ما تقتضيه معاهدة باردو واتفاقيات 3 جوان 1955. وعملت فرنسا على هذا الأساس على إقناع القوى والدول الأجنبية بوجهة نظرها تلك لتثنيها عن ربط علاقات مع الدولة التونسية. وبعد مفاوضات مريرة بدأت في 9 ماي 1956 تم اتفاق بين الحكومتين في 15 جوان 1956 أقرت بمقتضاه فرنسا باستقلال السيادة التونسية وحرية ربط علاقات خارجية ووضع الدولتين على قدم المساواة وأصبح ممثل فرنسا بتونس برتبة سفير عوضا عن رتبة مندوب سامي (Haut Commissaire).

وفي الواقع لم تترقب الحكومة التونسية اتفاق 15 جوان لتقوم باتصالات لربط علاقات دبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة عربية كانت أو أجنبية توجت بقبول تونس عضوا في منظمة الأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1956 وانخراطها في 1 أكتوبر 1958 بجامعة الدول العربية. وقد كان انتخاب ممثل تونس المنجي سليم رئيسا للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 20 سبتمبر 1961 نجاحا للدبلوماسية التونسية.

كانت معركة **تجسيد السيادة الوطنية على المستوى الأمني والعسكري** أشقّ من معركة التمثيل الخارجي لاعتبارات مرتبطة أساسا بما أتى في نصوص اتفاقيات الاستقلال الداخلي من وجوب بقاء مسؤولية المصالح الأمنية بالبلاد من مشمولات الفرنسيين إلى مدد تصل إلى عشرين سنة كذلك لاعتبارات سياسية تستجيب لضغوطات الجالية الفرنسية المصرّة على دوام الحماية الأمنية لها من مواطنيها خاصة في ظرفية كانت تتميز بانعدام الأمن

والتهديدات المباشرة للجاليات الأوروبيّة بتونس. وكذلك كان الأمر بالنسبة للوجود العسكري الفرنسي بتونس لأنّ بروتوكول الاستقلال وإن أقرّ حق تونس في الدفاع الذاتي وتكوين جيش وطني فإنه لم يلغ ما خولت به اتفاقيات الاستقلال الداخلي لفرنسا من حق التواجد العسكري بالبلاد دون تحديد زمني أو جغرافي. وقد كانت المقاومة المسلحة الوطنية بالجزائر وارتباطها بتونس حجة أخرى دعّمت إصرار فرنسا على رفضها الجلاء العسكري المبكر عن البلاد خاصة وأن تونس مثلت طيلة الثورة التحررية في الجزائر القاعدة الخلفية للمقاومة فيها. وبالنسبة لفرنسا كانت البلاد التونسية وخاصة قاعدة بنزرت عمقا استراتيجيا حيويّا لإدارة المعركة في حربها ضد المقاومة الجزائرية وخنقها بمنع الإمدادات لها أو دعمها بشريا واحتلت القاعدة البحرية والجوية ببنزرت مكانة خاصة في الإستراتيجية الأمنية لفرنسا ومنظمة الحلف الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط في إطار الحرب الباردة. لذا كانت معركة الجلاء العسكري والأمني عسيرة.

لقد استطاعت الحكومة التونسية بين شهري أفريل وأكتوبر 1956 في إطار مجهود تونسة الإدارة وتكريس السيادة الداخلية استرجاع المصالح الأمنية مستغلة حالة الفوضى التي كانت تعم البلاد وانعدام الأمن واستشراء الاعتداءات نتيجة تدهور الوضع الاجتماعي ونشاط "عصابات" المقاومة اليوسفية والمغالين من الاستعماريين في اليد الحمراء لإقناع الجانب الفرنسي بضرورة تسليم مسؤولية الأمن للتونسيين قبل الآجال لإكسابه النجاعة الضرورية ولإسكات منتقدي النظام الناشئ في خضوع أمنه لأوامر أجنبية. لذا تم في 18 أفريل 1956 بمقتضى اتفاق 7 أفريل تسليم سلط الأمن الداخلي لوزارة الداخلية التونسية وفي 1 ماي تسلم التونسيّون إدارة الأمن وحصل في أواخر سبتمبر الاتفاق على إحالة مراكز الجندرمة بالبلاد إلى التونسيين بمـــوفى سنة 1956 أما اتفاق 6 أكتوبر فقد ضمن تحويل مصلحة أمن التراب (D. S. T.) للجانب التونسي في 16 أكتوبر. وجدّ في الأثناء تعزيز قوات الأمن وتعويض العناصر الفرنسية فيها وبعث الحرس الوطني في 8 أكتوبر 1956.

وعلى المستوى العسكري وقع في 24 جوان 1956 بعث النواة الأولى للجيش التونسي من 1400 رجل مما دعّم ركائز السيادة الوطنية للدولة الناشئة حتى وإن بقيت تعوق هذا الجيش التمويلات الضرورية والسلاح المطلوب

لضعف إمكانيات دولة الاستقلال وتردد الجانب الفرنسي في الوفاء بالتزاماته رابطا إعانته بالمتغيرات السياسية ومدى انسجام مواقف الحكومة التونسية مع السياسة الفرنسية بالجزائر حيث عمدت فرنسا مثلا في أوت 1957 لإخضاع الجانب التونسي إلى رفض إمداد الجيش الناشئ بالسلاح مثلما حجبت إعانتها المالية لتونس بين أفريل وجويلية 1957 لنفس الغرض.

وكانت **معارك الجلاء العسكري** عن البلاد الوجه الآخر لتكريس السيادة التونسية وقد امتدت حتى أكتوبر 1963 بإخلاء قاعدة بنزرت. لقد كان الحضور العسكري الفرنسي بالبلاد التونسية سنة 1956 بحجم 56 ألف عسكري منتشرين في ثكنات وقواعد من شمال تونس إلى جنوبها. وزادت حيوية بقاء هذه القوات بتونس في ارتباط مع الحرب التي كانت تخوضها فرنسا ضد المقاومة المسلحة في الجزائر مثلما ذكرنا آنفا.

وقد طرحت الحكومة التونسية على لسان رئيسها الحبيب بورقيبة منذ خطابه في 18 جوان 1956 بتطاوين ضرورة الجلاء العسكري عن البلاد. وزاد الإصرار التونسي على ذلك وعيه بزيف السيادة أمام تعنت القوات الفرنسية بالبلاد وتصميمها على التحرك وكأن لا شيء تغير بعد إمضاء بروتوكول الاستقلال خاصة وأن اعتداءات القوات الفرنسية على الأهالي تعددت وتوضحت خطورة الوجود العسكري الفرنسي على أمن البلاد وحتى على استقلالها في ارتباط مع المغالين من قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر الذين كانوا يخططون لإعادة غزو تونس مثلما تبين في خطة "المشذب والمعول" (Serpe et pioche) التي كان مقرّرا تنفيذها في 25 ماي 1958 والتي أحبطت في آخر لحظة.

وتعرض التونسيون طيلة هذه الفترة إلى اعتداءات كثيرة من القوات الفرنسية خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر حيث كانت تنشط وحدات جيش التحرير الوطني الجزائري وتلقى المؤازرة من الجانب التونسي. وقد عمدت الدولة التونسية لتضع حدّا للوجود العسكري الفرنسي لتعبئة الرأي العام من أجل الجلاء ومنع تحركات القوات الفرنسية مثلما جد في 23 أكتوبر 1956 إثر اختطاف الجيش الفرنسي قيادة جبهة التحرير الجزائرية (22 أكتوبر) حيث منعت تلك القوات من الحركة داخل البلاد دون إذن مسبق وخاصة إثر المشادة التي وقعت في 31 ماي 1957 بجهة عين دراهم بين الجيش الفرنسي وقوات

تونسية من الحرس والجيش والتي ذهب ضحيتها 10 قتلى و14 جريحا في الصف التونسي حيث قررت الحكومة التونسية بداية من 1 جوان 1957 منع تحركات العساكر الفرنسيين دون ترخيص وطالبت الحكومة الفرنسية بفتح مفاوضات من أجل جلاء قواتها عن تونس. وأمام رفض فرنسا أعطيت الأوامر لكل الولاة بتكوين حواجز لتعطيل تحركات الجيش الفرنسي وذلك على كل الطرق المؤدية لثكناته بمشاركة وحدات من الجيش وقوات الأمن وقدماء المقاومين والمتطوعين. كما كثفت تونس شكاويها للأمم المتحدة وقد بلغت 26 شكوى في ما بين سبتمبر وديسمبر 1957 لاقتحام التراب التونسي (من الجزائر) أو اختطاف أشخاص وانتهاك الحرمة الجوية خاصة وأن وزير الدفاع الفرنسي أعلن منذ 28 أوت 1957 "حق التتبع" (لعناصر المقاومين الجزائريين) بالتراب التونسي.

وكان أخطر الاعتداءات التي استهدفت التونسيين اعتداء الطائرات الحربية الفرنسية يوم 8 فيفري 1958 على قرية ساقية سيدي يوسف والتي خربت ثلثي القرية وقتلت ما يزيد عن 100 شخص وجرحت عددا مماثلا عقابا لدعم التونسيين لمجاهدي الجزائر، كذلك معركة رمادة في 25 ماي 1958 والتي استبسل فيها المقاومون التونسيون بقيادة مصباح الجربوع ولم ينقذ قوات العقيد مولو (Mollot) إلا تدخل الطائرات الفرنسية من الجزائر واستشهد في المعركة قائدها الجربوع وعشرون آخرون من عساكر ومدنيين.

وقد استغلت الحكومة التونسية أحداث ساقية سيدي يوسف لتقدم شكوى لمجلس الأمن وتطالب فيها بسحب القوات الفرنسية من البلاد وأمام الشجب العالمي والتعاطف مع الجانب التونسي خضعت فرنسا لتمضي اتفاق 17 جوان 1958 مع الحكومة التونسية خاصة وأن الوجود العسكري الفرنسي بتونس قلت جدواه بعد إتمام خط موريس الدفاعي الفاصل بين الجزائر وتونس في سبتمبر 1957 وينص الاتفاق على انسحاب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي ما عدا بنزرت التي ينظر في وضعها بعد إتمام الانسحاب من بقية البلاد، وحدد 1 أكتوبر 1958 آخر أجل لإنجاز هذه العملية التي تمت تباعا عن رمادة في 3 جويلية (1958) وعن قفصة في 21 من نفس الشهر وعن صفاقس في 14 سبتمبر وعن قابس في 20 أوت تلتها بقية المواقع والثكنات العسكرية في الشمال ما عدى بنزرت التي كان إخلاؤها أعسر.

مثلت **قاعدة بنزرت** ركيزة بحرية وجوية وأرضية هامة للجيش الفرنسي في حربه في الجزائر وكذلك للحلف الأطلسي في "الدفاع عن العالم الحر" في إطار الحرب الباردة. وقد طرحت الحكومة التونسية من جديد سنة 1959 ضرورة إخلاء القاعدة خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت بإخلاء قواعدها بالمغرب الأقصى قبل موفى سنة 1963 مما يسقط التعلات الفرنسية في حفاظها على بنزرت "لحماية العالم الحر". ولم تفلح الاتصالات بين الطرفين في فض الخلافات وحتى لقاء القمة الذي جمع في رمبويي (Rambouillet) بفرنسا بين الرئيسين دوقول (Charles de Gaulle) وبورقيبة في 27 فيفري 1961 لم يؤد إلى نتيجة إذ كانت فرنسا تماطل في الجلاء عن بنزرت بينما يتعجّل الجانب التونسي الجلاء عنها.

وكانت دوافع الجنرال دوقول في التصلب ذاتيّة تقودها روح التحدي عنده ورفضه الانصياع لضغوطات بورقيبة وخاصة لأسباب موضوعية في ارتباط بالظرفية إذ كان هدفه الحفاظ على هيبة فرنسا التي كانت تتهيأ للدخول في مفاوضات عسيرة مع قيادة الثورة الجزائرية وعدم إغضاب قيادة الجيش الفرنسي التي كادت تطيح بالنظام في الجزائر (ماي 1958) وهي في الآن نفسه تخوض حربا شرسة ضد أعدائها هنالك إضافة لاشتعال الحرب الباردة أكثر مع بناء حائط برلين (مارس 1961) والتي كانت يمكن أن تتطور إلى حرب عالمية حيث تكون بنزرت حيوية فيها.

أما دوافع الجانب التونسي في خوض حرب بنزرت فهي أساسا إرادة استكمال تحرير الوطن خاصة أمام مماطلة الجانب الفرنسي وتعنته وكذلك لأسباب مرتبطة بالظرفية وبصورة أدق بمكانة الحبيب بورقيبة ونظامه إذ كان يشعر بعزلة فعلية في المغرب العربي لقطع العلاقة الدبلوماسية مع المغرب الأقصى بعد اعتراف تونس باستقلال موريطانيا (نوفمبر 1960) وكذلك مع النظام الموالي لمصر في ليبيا وعلاقته المتشنجة مع قيادة الثورة في الجزائر التي تتهم بورقيبة بالانحياز لصف دي قول وخاصة لانعزال بورقيبة في العالم العربي تحت تأثير نظام جمال عبد الناصر في مصر الذي يتهم بورقيبة بالعمالة للغرب وتلقى دعاية المعارضة اليوسفية صدى كبيرا لدى الرأي العام العربي وحتى في تونس حيث زادت المعارضات لحكم بورقيبة لتفرّده المتزايد بالسلطة

وخاصة للتذمر الاجتماعي الواسع نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي. لكل هذه الأسباب سوف يعلن بورقيبة معركة تحرير بنزرت.

وكان في حساب الحكومة التونسية من خلال تجميع المتطوّعين والمتظاهرين في بنزرت وحشدهم حول القاعدة العسكرية أو حول الحواجز لمنع تنقّل وحدات الجيش الفرنسي أن تحدث بعض المشادات وربما يسقط ضحايا فترفع آنذاك شكوى إلى مجلس الأمن على أرضية سخنة لكن الأحداث سوف تتطور إلى ما هو أخطر.

ودون الدّخول في تفاصيل أحداث معركة بنزرت نذكر بأن الحكومة التونسية استغلت قرار السلط الفرنسية في أواخر جوان 1961 التمديد في مدارج الطائرات بقاعدة سيدي أحمد ببنزرت لتعبر عن رفضها لذلك وتطالب بإخلاء القاعدة وأعطيت الأوامر لتحول آلاف المتطوعين من الشباب خاصة إلى بنزرت والتظاهر يوم 11 جويلية (1961) رافعين شعار "الجلاء أو الموت" وتنصب الحواجز في المدينة وتحفر الخنادق حول القاعدة لمنع تحرك وحدات الجيش الفرنسي لتتحول المناوشات إلى معركة حقيقية دامت من 19 إلى 23 جويلية خاضها من الجانب التونسي وحدات من الجيش والحرس الوطني وآلاف المتطوعين بقيادة ضباط صغار على رأسهم الملازم نورالدين بوجلابية ومن الجانب الفرنسي استعملت الأسلحة الثقيلة ووحدات المظليين والطائرات التي قدمت من الجزائر. وإن كانت الخسائر بعد أربعة أيام من القتال طفيفة في الجانب الفرنسي (29 قتيلا وحوالي 100 جريح حسب إحصاء رسمي) فإنها كانت فادحة في صف التونسيين حيث قتل رسميا 670 وجرح 1555 وتتحدّث مصادر أخرى ممّن عاينت الأحداث عن ما لا يقل عن أربعة آلاف شهيد دفنوا في حفر جماعية.

وبتدخل من مجلس الأمن تم إيقاف القتال صبيحة 23 جويلية 1961 وطلب من القوى العسكرية العودة إلى مواقعها قبل بداية العمليات ورفع الحصار المضروب على التحصينات العسكرية ببنزرت. وقد قبلت فرنسا بعدها بمبدإ الإنسحاب وبعد استقلال الجزائر بأربعة عشر يوما أبلغت الحكومة الفرنسية يوم 19 جويلية 1962 نظيرتها التونسية باستعدادها للانسحاب من بنزرت دون مقابل وبدون تحديد تاريخ ثابت ولم يقع ذلك إلا في 15 أكتوبر

1963 بجلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت وتسليمها للدولة التونسية بصفة نهائية.

2- استكمال السيادة في المستوى الاقتصادي :

وهكذا تمت بالجلاء عن بنزرت استعادة السيادة كاملة على التراب الوطني لتستكمل باسترداد ما تبقى من أراضي المعمرين بتونس في 1964. وفي الواقع حصل الجلاء الزراعي على مراحل منذ الاستقلال حيث استعادت الدولة في مرحلة أولى الأملاك الفلاحية التي هجرها أو باعها أصحابها وتم في أكتوبر 1960 إمضاء بروتوكول بين الحكومتين الفرنسية والتونسية ينص على شراء 100 ألف هكتار من مجموع 475 ألف هكتار كان يستغلها الفرنسيون حتى سنة 1956 ووضع قانون 12 ماي 1964 حدا نهائيا لامتلاك الأجانب لأراضي تونسية وأمّم ما تبقى من ملكيات المعمرين في البلاد. واسترجعت الدولة التونسية بمقتضى اتفاقية 9 جويلية 1964 مع الفاتكان أغلب أملاك الكنيسة المسيحية بتونس.

وصاحب الجلاء العسكري الزراعي إجراءات أخرى جسدت الاستقلالية الاقتصادية للبلاد في الميدان المالي والتجاري رغم صعوبات الدولة الناشئة وحاجتها للإعانة الفرنسية وقد شدّت أكثر من عزم الدولة على ذلك إجراءات التخفيض من قيمة الفرنك بدون استشارة تونس في ذلك وتهريب رؤوس أموال ضخمة من الفرنسيين واليهود نحو الخارج وتعطيل الإعانة المالية عديد المرات معاقبة لتونس لمساندتها للثورة الجزائرية حيث تم في 19 سبتمبر 1958 إحداث بنك إصدار تونسي وهو البنك المركزي التونسي الذي عوض "بنك الجزائر وتونس" وضرب عملة جديدة وهي الدينار الذي وقع تداوله بداية من 3 نوفمبر 1958 وضبطت قيمته بالقياس إلى الذهب بداية من 30 ديسمبر 1958 بعدما كانت مع الفرنك الفرنسي وفرض تضييقات على تحويل العملة إلى الخارج وهو ما عرف آنذاك بـــ "معركة الدينار" ولضمان استقلالية أكبر انخرطت تونس في 14 أفريل 1958 في البنك العالمي للإنشاء والتعمير وفرعه صندوق النقد الدولي. كما قامت الدولة في إطار تثبيت السيادة في المجال المالي والبنكي بتأميم عديد البنوك الأجنبية وتونسة أخرى وبعث مؤسسات جديدة (البنك القومي الفلاحي، الشركة التونسية للبنك، الشركة القومية للاستثمار...).

أما في ميدان التجارة الخارجية فقد ألغت الدولة التونسية في 20 أوت 1959 الوحدة الجمركية القائمة مع فرنسا منذ 1928 وهكذا وضع حد للإجحاف الطويل الذي كان يعاني منه الاقتصاد التونسي لصالح المصدّرين الفرنسيين لمدة تزيد عن ثلاثين سنة وأخذت تونس حريتها في رسم سياستها الجمركية وتنويع أطراف التبادل التجاري معها رغم بقاء فرنسا في رتبة الحريف الأول لتونس حتى فترة قريبة. ولتنظيم مسالك التوريد والتصدير وضمان مصالح المنتجين وإكساب القطاع الإنتاجي والتجاري النجاعة والقدرة على المنافسة وقع بعث عدة دواوين كديوان التجارة وديوان الموانئ، وديوان الزيت وديوان القوارص وديوان الصيد البحري ...

وتكريسا للسيادة الوطنية في المجال الإقتصادي قامت دولة الاستقلال أيضا باسترجاع القطاعات الممنوحة بعقود امتيازات للشركات الأجنبية عن طريق الشراء أو التعويض أو المساهمة في رأس المال فتمت تونسة قطاع النقل وبعث شركات وطنية كالشركة الوطنية للسكك الحديدية (SNCFT) وشركة الملاحة البحرية وقطاع الكهرباء والماء والغاز بتأسيس الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG). كما استعادت الدولة الناشئة سيطرتها على القطاع المنجمي الذي كان بيد الشركات الأجنبية وخاصة شركة صفاقس قفصة للفسفاط الاستعمارية التي أصبحت تونسية بمقتضى اتفاق أمضي في 21 جانفي 1960 وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات المشابهة الأخرى.

وصاحبت إجراءات بسط السيادة على القطاعات الحيوية التي كانت بيد الأجانب قرارات أخرى هدفها تحرير قوى الإنتاج ورفع العراقيل عنها تمثلت خاصة في ضمّ الأحباس العامة إلى أملاك الدولة بمقتضى مرسوم 31 ماي 1956 وحل الأحباس الخاصة بأمر 18 جويلية 1957 وتمليكها للمحبّسين أو ورثائهم كما وقع تمليك العروش للأراضي التي كانت تستغلها جماعيا دون حق في الملكية (أكثر من مليوني هكتار) بمرسوم 28 سبتمبر 1957.

صورتان (في الأعلى وعلى اليسار) لانعقاد المجلس التأسيسي
أخذتا من مجلة "اللطائف" – ماي 1956.

3- بناء الدولة الوطنية وتعصير دواليبها :

في الواقع لم يمكن لتونس المستقلة أن تستكمل سيادتها الخارجية والداخلية لولا بناء الدولة الوطنية وتعصير أجهزتها وتونسة وتجديد أطرها البشرية في مستوى السلط السياسية والقضائية ودواليب الإدارة والإعلام حتى وإن أدّى مفهوم "مركزيّة الدولة ورسالتها الحيوية في تغيير الواقع وصنع الأمة وتوجيهها" لاحقا إلى تهميش مجتمع المواطن وبذر أصول التسلط.

كان انتخاب المجلس القومي التأسيسي في 25 مارس 1956 بمقتضى الأمر العلي الصادر في 29 ديسمبر 1955 تحقيقا لثمرة نضالات طويلة قادتها النخب الوطنية منذ بداية القرن العشرين على الأقل. ورغم أن الانتخابات جدّت في ظرفية غليان اجتماعي وسياسي ورغم معارضة أتباع الأمانة العامة المشاركة فيها (اليوسفيون) فإن المجلس المنتخب كان قد "مثّل الإرادة الشّعبية" خاصة وأنه أفرزته انتخابات عامة ومباشرة وسرية وفي إطار منافسة بين مرشحي الجبهة الوطنية (الحزب الحر الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد التجارة والصناعة التقليدية والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين) ومرشحين مستقلين أو منتسبين للحزب الشيوعي التونسي. وفازت الجبهة الوطنيـــة بكل مقـــاعد المجلس المائة وثمانية وكان اجتماعه الأول في يوم مشهود في 8 أفريل 1956 حضره الباي وانتخب المجلس الحبيب بورقيبة رئيسا له حتى دعي في 14 أفريل لتشكيل أول حكومة في عهد الاستقلال التام وخلفه في رئاسة المجلس التأسيسي جلولي فارس.

وإن كانت صلوحية المجلس حسب أمر 29 ديسمبر 1955 مقتصرة على وضع دستور في إطار النظام الملكي وليس له حق التشريع أو تكوين حكومة فإن أعضاءه مدفوعون بوعيهم بتمثيلهم للسيادة الحقيقية سوف لن يلتزموا بذلك وتجاوزوه. وكانت أهم قرارات المجلس قبل إصدار الدستور **إلغاءه للنظام الملكي وإعلانه الجمهورية** في جلسة مشهودة يوم 25 جويلية 1957 بإجماع النواب الحاضرين.

وهكذا سقطت الملكية كالشجرة التي شاخت فانهارت بذاتها ولم تجد من يدعمها وذلك للمواقف المتخاذلة عامة للعائلة الحاكمة تجاه القضية الوطنية وخاصة آخر ممثليها لمين باي عندما جارى السلط الاستعمارية في سياستها

أو عندما تلكأ في إمضاء المرسوم الداعي لانتخاب المجلس التأسيسي أو معارضته تحويل السلط الأمنية لحكومة الاستقلال الداخلي شعورا منه بتحول السيادة الفعلية لقيادة الحركة الوطنية وتوجسا من توجهاتها المساواتية والجمهورية وتحسّبا لما يمكن أن يفرزه الصراع القائم في الصّف الوطني آنذاك وتهيّبا من انتقام محتمل.

وكان **إصدار دستور الجمهورية**، الذي استغرقت صياغته أكثر من ثلاث سنوات، يوم 1 جوان 1959 حدثا هامّا في تاريخ تونس المعاصر تحقق به أمل أجيال من الوطنيين وكرس هذا الدستور نظاما سياسيا حديثا يقر السيادة الشعبية والنظام الجمهوري في صيغته الرئاسية ويضمن الحريات الأساسية حتى وإن قيّدت القوانين والإجراءات التطبيقية لاحقا ما أعلنته فصوله.

ودائما في مجال بناء الدولة وتجسيد الطموحات الوطنية تمت **تونسة الإدارة** وتعصيرها حيث استطاعت دولة الاستقلال في سنوات قليلة تعويض غالبية الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالإدارات التونسية وكان عددهم قبيل الاستقلال حوالي عشرة آلاف موظف خاصة وأن الكثير منهم هجر البلاد رافضا الأوضاع الجديدة وتمكنت الدولة الناشئة من تكوين إطاراتها البديلة عن طريق الرسكلة والبعثات التكوينية وإنشاء مؤسسات جامعية جديدة (المدرسة القومية للإدارة، المدرسة العليا للمعلمين...) ولنفس الغاية الوطنية تم تطهير الإدارة التونسية (قانون "عدم الجدارة الوطنية" الصادر في 19 نوفمبر 1957) من العناصر التي تورطت في خدمة الاستعمار من بعض الوزراء والقيّاد والنواب بالمجلس الكبير أو المجالس البلدية والكاهوات والخلفاوات. وتم **إصلاح الإدارة الجهوية** (جوان 1956) ببعث سلك الولاة وتحديد مشمولاتهم ونفوذهم كممثلين للسلطة المركزية وتعويض القيادات بالولايات وتحفيض عددها من 37 إلى 14 ولاية مع تخليصها من الطابع العروشي الذي كانت عليه في النظام القديم. وصدر في 14 مارس 1957 قانون إصلاح النظام البلدي الذي أعطى للمجالس البلدية الشخصية المدنية واستقلالية التصرف المالي وأهلية تسيير شؤون الأهالي وأجريت الانتخابات البلدية الأولى في عهد الاستقلال بمشاركة النساء يوم 5 ماي 1957 لتحرز فيها قوائم الحزب الحر الدستوري الجديد على 731 نيابة من 770 و39 للمستقلين وانتخبت 11 إمرأة فيها.

وضع محمد الامين في اقامة جبريه في منوبة بعد قرار المجلس التاسيسي

إعلان الجمهورية

والمناداة بالزعيم الاستاذ الحبيب بورقيبة رئيسا لاول جمهورية بتونس

الصباح

الرئيس الحبيب بورقيبة يكشف عن خفايا الماضي

صفحات سوداء في تاريخ الملكية بتونس

صباح الخير

يوم ٢٥ جويلية ١٩٥٢

الجمهورية

ماريانا

جانب من المجلس القومي التاسيسي في قصر باردو التاريخي

نصّ إعلان الجمهورية في جريدة "الصباح" بتاريخ 26 جويلية 1956.

وشملت الإصلاحات والتونسة مجالا سياديا آخر وهو **مجال القضاء** لأن اتفاقيات الاستقلال الداخلي حتى وإن نزعت سلطة الرقابة عن المصالح القضائية من يد الفرنسيين فإنها أقرت الإبقاء على المحاكم الفرنسية، حتى وإن نصت على تحويلها إلى محاكم مختلطة بعد 20 سنة. فالأغلبية في هيآتها تكون إجباريا بيد قضاة فرنسيين. وتم تدريجيا الحد من صلوحيات هذه المحاكم حتى إمضاء اتفاقية 9 مارس 1957 التي تم بمقتضاها تونسة القضاء كاملا، وكانت المحكمة الفرنسية عقدت آخر جلسة لها بتونس في 30 جوان 1957. كما بادرت السلطة التونسية بتوحيد القضاء وتعصيره (كان هناك قضاء تونسي وفرنسي ومختلط وقوانين وضعية وأخرى شرعية) فتم إلغاء المحاكم الشرعية (3 أوت 1956) ومجالس الأحبار (27 سبتمبر 1957) والمحاكم الفرنسية، كما سبق ذكره وتعصير القوانين وجعلها تساير روح العصر ومتطلباته وتطبق على كل التونسيين ومتساكنيهم.

أما في **ميدان الإعلام** فقد جرت تونسة الإذاعة بمقتضى اتفاقيّة 29 أوت 1956 مع الحكومة الفرنسية حيث تحولت هذه المؤسسة لعهدة الدولة التونسية من حيث التسيير وملكية العقارات والأجهزة والاستغلال وأصدرت الحكومة في 9 فيفري 1956 مجلة جديدة للصحافة وتغير بذلك المشهد الإعلامي وإن أفلت الصحف الأجنبية وخاصة الصحف الاستعمارية مثل "لا دباش تينزيان" (La Dépêche Tunisienne) (1961) و"لوكولون فرانسي" (Le Colon Français) (1957) فإن صحفا وطنية أخرى برزت. وبصورة عامة تميزت سنوات التأسيس هذه (1956–1964) بالتضييق على حرية الصحافة (منع صحف المعارضة مثل "الاستقلال" و"الطليعة" وEspoir وLa Tribune du Progrès و"الزهو") واحتكار الإعلام رسميا بمبرر هشاشة الدولة وضرورة الانسجام والحفاظ على الوحدة القومية.

4- تحديث المجتمع والنهوض به :

ولم تقتصر إرادة حكومة الاستقلال على بناء الدولة وتجسيد السيادة وتخليصها من التبعيّة بل عملت على تحديث المجتمع والنهوض به مراهنة على التعليم والتوعية وسلطة القانون وتطويع المنظمات الوطنية من اتحاد الشغل إلى الاتحاد النسائي.

وكانت أهم الإصلاحات التي جدّت في هذا المضمار إصدار تشاريع تهم الشغالين وتحفظ حقوقهم كالقانون الأساسي للوظيفة العمومية الصادر في 5 فيفري 1959 الذي ينظم شروط الانتداب والترقيات وسلم الأجور وواجبات المهنة والحيطة الاجتماعية وكذلك دعم المؤسسات الصحية والصحة الأساسية ونشر التلاقيح على نطاق واسع واعتماد التوعية والتّحفيز على التحكم في النمو الديمغرافي. كذلك إصلاح الحالة المدنية بقانون 18 جويلية 1959 الذي جعل ترسيم كل ما يطرأ على الحالة المدنية من تغيرات بداية من الولادة إلى الوفاة مرورا بالزواج أو الطلاق بدفاتر خاصة لدى ضباط الحالة المدنية إجباريا وأقر قانون 26 ماي 1959 ضرورة اعتماد الألقاب العائلية بعيدا عن الانتساب العروشي أو الجهوي.

وكان أهم وأجرأ إنجاز في ميدان إصلاح العائلة التونسية هو صدور **مجلة الأحوال الشخصية** في 13 أوت 1956 وقد سوّغ آنذاك على أنّه وفاء لروح العصر ولجوهر الإسلام وسيرا على هدى أفكار المصلحين التونسيين كالطاهر الحداد والهادي العبيدي. ودخلت هذه المجلة حيز التنفيذ بعد 5 أشهر من صدورها في 1 جانفي 1957 رغم معارضة بعض المحافظين خاصة من رجال الدّين، على رأسهم شيخا الإسلام المالكي والحنفي. وكانت أكثر إجراءاتها ثورية هي منع تعدد الزوجات كذلك إجبارية الطلاق العدلي وإقرار حقه للزوج والزوجة وحق التعويض المادي والمعنوي للمتضرر واشتراط رضا الزوجين عند القران وعدم اشتراط رضا الوالدين بعد سن العشرين وتحديد سن الزواج بسبع عشرة سنة للمرأة وبعشرين سنة للرجل وحرمان أي وارث آخر من إرث المتوفي إذا كان أخلافه إناثا فقط. كما أجازت مجلة الأحوال الشخصية حق التبني.

وتحقيقا لمبدإ المساواة بين المرأة والرجل أصبح للمرأة بمقتضى قانون 14 مارس 1957 حق الانتخاب وحق الترشح للانتخابات، وسوت إجراءات أخرى بين الجنسين في الشغل والأجر والتعليم وعملت الدولة على رفع التفرقة بين الجنسين وشجعت على الاختلاط بينهما في التعليم والحياة العامة، وقامت عبر وسائل الإعلام والمنظمات الوطنية، خاصة الاتحاد النسائي والمنظمات الشبابية، بحملات لتغيير الذهنيات والسلوكيات والهندام فشجعت على سفور المرأة ورفع الحجاب عنها وقبول أفكار التحرر والتقدم.

ولقي **التعليم** كذلك من دولة الاستقلال اهتماما كبيرا خاصة وأنه كان مطلبا دائما لأجيال المصلحين والوطنيين في تونس حتى قبل الاحتلال الفرنسي، وضرورة ملحة لدولة في طور البناء في حاجة لأطر وخبراء. وكان قانون 4 نوفمبر 1958 قاعدة إصلاح التعليم في تونس المستقلة وحدد أهدافه في توحيد التعليم وإكسابه صبغة وطنية وتعصيره وجعله ملائما لحاجيات البلاد وتطور العالم الحديث وتعميمه وإقرار مجانيته، وقد اعتمد النمط الصادقي القائم على الازدواجية اللغوية (عربية – فرنسية) والثقافية أساسا لهذا الإصلاح. وقد رصدت الدولة نسبة متزايدة من ميزانيتها للتعليم تطورت من 15 % سنة 1956 إلى 27 % سنة 1969 حيث تضاعفت نسبة تمدرس الأطفال الذين هم بين سن السادسة والأربع عشرة سنة فارتفعت من 23 % قبيل الاستقلال إلى 59% سنة 1966 وذلك بفضل مجهود الدولة في بعث المدارس في كل جهات البلاد الحضرية والريفية منها، وتيسير التعليم بجعله مجانيا ورصد المنح للمعوزين من التلاميذ وتكوين الأطر الضرورية من مدارس ترشيح المعلمين إلى بعث الجامعة التونسية سنة 1961. كما نجحت الدولة في توحيد التعليم الذي كان منقسما إلى تعليم زيتوني وتعليم عصري فرنسي وتعليم صادقي وتعليم فرنسي – عربي موزعا بين مؤسسات حكوميّة وأخرى خاصة كمدارس الجمعيات الرهبانية المسيحية أو اليهودية حيث تم تأميم جل المؤسسات التعليمية وأدمج التعليم الزيتوني بالتعليم العمومي، وتوحدت كذلك مناهجه وغاياته حيث أفلح النظام التربوي الجديد في فترة قصيرة نسبيا في رفع الأمية على نطاق واسع وتكوين الأطر الضرورية وغرس قيم الانفتاح والعقلانية في النّشء المتعلم.

وهكذا، فرغم السلبيات التي طبعت فترة التأسيس هذه من صراعات في الصف الوطني ومن تصلب للسلطة وتضييق على الحريات وتدجين للمجتمع المدني، نجحت النخبة التي تسلمت مقاليد الحكم في تحويل الاستقلال إلى واقع وحققت جوانب كبيرة من طموحات الحركة الوطنية وخلّصت المجتمع من قيود كثيرة هيكلية وثقافية وأهّلته ليساير العصر.

كرونولوجيا (1881-1964)

1881

- **24 أفريل** : دخول الجيوش الفرنسية إلى التراب التونسي قادمة من الجزائر.
- **30 أفريل** : معركة بن بشير.
- **2 ماي** : وصول سفن حربيّة فرنسيّة إلى بنزرت قادمة من مرسيليا (Marseille) وطولون (Toulon).
- **12 ماي** : محمد الصادق باي يمضي معاهدة الحماية المعروفة بـــ "معاهدة باردو".
- **15-20 جوان** : ميعاد القيروان للعروش الثائرة.
- **28 جوان** : صفاقس تثور.
- **جويلية** : مقاومة قابس للاحتلال.
- **26 أكتوبر** : الجيوش الفرنسية تحتلّ القيروان بعد أن سبق لها احتلال بنزرت وصفاقس وقابس وجربة وسوسة وتونس العاصمة.

1882

- **23 فيفري** : تعيين بول كامبون (Paul Cambon) وزيرا مقيما عاما بتونس.
- **27 أكتوبر** : وفاة محمد الصادق باي واعتلاء علي باي العرش الحسيني.

1883

- **8 جوان** : إمضاء معاهدة المرسى.

1885

- **6 أفريل** : تحرّك أعيان الحاضرة ضد بعض القرارات الإداريّة ("النازلة التونسيّة").
- **1 جويلية** : إصدار القانون العقاري.

1888

- **28 أوت :** صدور جريدة "الحاضرة"

1896

- **22 فيفري :** تأسيس الندوة الشوريّة (Conférence Consultative)
- **22 ديسمبر :** تأسيس "الخلدونيّة"

1905

- **23 ديسمبر :** تأسيس جمعيّة "قدماء الصادقيّة".

1906

- **24 مارس :** خطاب البشير صفر بـــ "التكيّة" أمام المقيم العام.
- **26 أفريل :** أحداث تالة.
- **5-9 سبتمبر :** انعقاد مؤتمر مرسيليا الاستعماري.

1907

- **7 فيفري :** صدور جريدة "Le Tunisien" (التونسي) لسان حركة "الشباب التونسي".

1908

- **6 -10 أكتوبر :** انعقاد "مؤتمر شمال إفريقيا" بباريس.

1909

- **8 نوفمبر :** صدور جريدة "التونسي"، وهي النسخة العربيّة لجريدة "Le Tunisien".
- **أفريل :** إضراب طلبة جامع الزيتونة.

1911

- **28 سبتمبر:** إيطاليا تعلن الحرب على طرابلس.
- **19 أكتوبر:** صدور جريدة "الاتحاد الإسلامي".
- **7 نوفمبر :** أحداث الزلاّج.

1912

- **9 فيفري :** بدء مقاطعة التونسيين للترامواي.
- **13 مارس :** قمع حركة "الشباب التونسي" وتوقف جريدة "Le Tunisien" عن الصدور.

1914

- **28 جويلية :** اندلاع الحرب العالمية الأولى.

1919

- **فيفري :** نشأة الحزب التونسي ومن أبرز زعمائه، خير الدين بن مصطفى، عبد العزيز الثعالبي، أحمد الصافي، حسن القلاتي، الصادق الزّمرلي.

1920

- **جانفي :** صدور كتاب "تونس الشهيدة" بباريس بدون إسم المؤلّف وإحتوى على برنامج تضمّن تسع نقاط تمحورت حول المطالبة بدستور.
- **1 فيفري :** رفع قرار المنع الذي شمل الصحافة العربية منذ 1911.
- **18 مارس :** تأسيس الحزب الحرّ الدستوري التّونسي.
- **6 جوان :** إرسال الوفد الدستوري الأوّل إلى باريس برئاسة أحمد الصافي.
- **8 جوان :** وفد يتألّف من أربعين شخصية من مختلف الأوساط بقيادة الصادق النّيفر يلتقي بالباي محمد الناصر بقصر المرسى.
- **22 ديسمبر :** الحزب الحرّ الدّستوري يرسل وفدا ثانيا إلى باريس برئاسة الطاهر بن عمّار.

1921

- **16 أفريل :** تأسيس الحزب الإصلاحي بزعامة حسن القلاتي، ومعه المنشقون عن الدستور.

1922

- **13 جويلية :** إصلاحات تنص على إحداث المجلس الكبير.

1923

- **20 ديسمبر :** صدور قانون التّجنيس.

1924

- **1 مارس** : تنفيذ حكم الإعدام في محمّد الدّغباجي بحامة قابس .
- **1 نوفمبر** : محمد علي الحامي يلقي خطابا يعلن فيه تأسيس نقابة تونسيّة.
- **29 نوفمبر** : إرسال الوفد الدستوري الثالث إلى باريس برئاسة أحمد الصّافي.
- **3 ديسمبر** : تأسيس جامعة عموم العملة التونسية.

1925

- **22 نوفمبر** : إقامة تمثال للكاردينال لافيجري في مدخل المدينة العربية بتونس.

1926

- **29 جانفي** : صدور أوامر زجريّة تحدّ من الحريات بتونس.

1927

- **10-14 فيفري** : الشاذلي خير الله يمثل الحزب الدستوري في مؤتمر "الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري والامبريالية" ببروكسال.

1930

- صدور جريدة "صوت التونسي" La Voix du Tunisien.
- **7-13 ماي** : انعقاد المؤتمر الأفخارستي في تونس.
- **أكتوبر** : صدور كتاب الطاهر الحدّاد "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع"

1931

- **12 ماي** : السلطات الفرنسية تحتفل بخمسينية بسط الحماية على تونس.

1932

- **16 نوفمبر** : إصدار أمر يقر – لأوّل مرّة – الحريات النقابية.

1933

- **6 ماي** : إصدار الأوامر "المتناهية في الجور" التّي قنّنت الرّقابة الإدارية في الإيالة.

- **12-13 ماي** : انعقاد مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري بـــ : نهج الجبل الذي ضم إلى صفوفه جماعة "العمل التونسي" الذّين عرفوا بمواقفهم الراديكالية.
- **4 سبتمبر** : استقالة الحبيب بورقيبة من اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي.

1934

- **2 مارس** : انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب الحرّ الدستوري في قصر هلال تمخضّ عنه انتخاب هيئة قيادية جديدة سميت "الديوان السياسي".
- **27 أفريل** : اللجنة التّنفيذيّة تعقد مؤتمرها السّنوي بزنقة غرنوطة تقرّر خلاله طرد "المنشقين" وعدم الاعتراف بالحزب الجديد، وبذلك تمت القطيعة الرسمية بين التّشكيلتين الدستوريتين وأصبح الحزبان يعرفان منذ ذلك التاريخ بـــ "الدستور القديم" (اللجنة التّنفيذيّـــة) و"الدستور الجديد" (الديوان السّياسي).
- **3 سبتمبر** : إبعاد ثمانية من أعضاء الدستور الجديد أبرزهم الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري وستة من الحزب الشيوعي التونسي إلى الجنوب ثم إلى برج البوف.

1936

- **25 أفريل** : الإفراج عن المعتقلين السيّاسيين ببرج البوف.
- **10 جوان** : انعقاد المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد الذي طرح الحدّ الأدنى من المطالب المستعجلة وأعرب عن سياسة "حسن الظنّ" تجاه حكومة الجبهة الشعبية.

1937

- **27 جوان** : انعقاد المؤتمر التأسيسي لجامعة عموم العملة التونسية الثانية وانتخاب بلقاسم القناوي أمينا عاما.
- **سبتمبر/أكتوبر** : أعمال عنف تخللت رحلة الثعالبي إلى الساحل وماطر وباجة عرفت بحرب "الدستوريْن".
- **30-31 أكتوبر/ 1-2 نوفمبر** : انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد بنهج التريبونال الذّي أعلن في ختام أشغاله عن نهاية سياسة "حسن الظنّ" وعن إضراب تضامني مع ضحايا القمع بالجزائر والمغرب الأقصى.

1938

- **29 جانفي** : انعقاد المؤتمر الاستثنائي لجامعة عموم العملة التونسية الثانية لتكريس استقلالية المنظمة، انتهى إلى تدخل الحزب الدستوري الجديد وإزاحة القناوي وتنصيب المحامي الهادي نويرة أمينا عاما جديدا عليها.
- **13-14 مارس** : انعقاد المجلس الملّي للدستور الجديد الذي أقرّ مواصلة الكفاح ضد الاستعمار بإستعمال كل الوسائل كالعصيان المدني والالتجاء إلى العنف إن لزم الأمر.
- **8 أفريل** : مظاهرة ضخمة في اتجاه الإقامة العامة نظمها الحزب الدستوري الجديد، نادى فيها المتظاهرون ببرلمان تونسي وحكومة وطنية وسقوط الامتيازات.
- **9 أفريل** : اصطدام آلاف المتظاهرين مع قوى الأمن إثر اعتقال علي البلهوان وإحالته على حاكم التحقيق، أطلق فيها الرصاص وسقط فيها عديد القتلى والجرحى.
- **10 أفريل** : اعتقال الحبيب بورقيبة وتحجير جريدة "لاكسيون تونيزيان" وإحالته مع أربعة من قياديي الدستور الجديد أمام حاكم التحقيق العسكري.
- **12 أفريل** : حلّ الحزب الدستوري الجديد ومواصلة حملة الاعتقالات.
- **22 نوفمبر** : عودة الحبيب ثامر من فرنسا إلى تونس وتولّى تنظيم المقاومة السّريّة.

1939

- **2 جانفي** : مظاهرة دستورية عند حلول رئيس الحكومة الفرنسية إدوارد دلاديي بتونس للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين.
- **18 نوفمبر** : نقل الحبيب بورقيبة وثلاثين من رفاقه من السّجن المدني بتونس إلى سجن تبرسق.

1940

- **5 ماي** : نقل زعماء الحزب الدستوري الجديد إلى المعتقل بمرسيليا.
- **24 جويلية** : إيقاف أعضاء لجنة المقاومة.
- **نوفمبر** : تكوّن الديوان السياسي السادس السري للحزب الدستوري الجديد.

1941

- **21 جانفي** : الديوان السياسي السابع.
- **جويلية** : الديوان السياسي الثامن.
- **21 أكتوبر** : الديوان السياسي التاسع.

1942

- **19 جوان** : اعتلاء المنصف باي عرش البلاد.
- **8 أوت** : المنصف باي يقدم مذكرة إلى المقيم العام تحتوي 16 نقطة مطلبية.
- **8 أوت** : رسالة الحبيب بورقيبة إلى الحبيب ثامر تدعوه إلى عدم التعاون مع المحور.
- **8 نوفمبر** : إنزال جيوش الحلفاء على السواحل الشمال إفريقية تبعه إنزال قوات المحور بتونس.

1943

- **1 جانفي** : تعيين أوّل حكومة تونسيّة من قبل المنصف باي ترأسها محمد شنيق.
- **15 جانفي** : تأسيس " الهلال الأحمر التونسي".
- **6 أفريل** : خطاب بورقيبة بإذاعة باري.
- **13 ماي** : انتهاء حملة تونس بانتصار الحلفاء.
- **14 ماي** : عزل الجنرال جيرو المنصف باي عن العرش.

1944

- **18-19 مارس** : مؤتمر فرع الكنفدرالية العامة للشغل بتونس وانسحاب فرحات حشاد والحبيب عاشور منها.
- **1 أكتوبر 1944** : وفاة الشيخ عبد العزيز الثعالبي.
- **30 أكتوبر 1944** : إمضاء *"الميثاق التونسي"* من قبل 17 شخصية وطنية.

1945

- **22 فيفري** : تأسيس *الجبهة الوطنية التونسية*.
- **26 مارس** : سفر الحبيب بورقيبة إلى مصر.

1946

- **20 جانفي** : تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.
- **23 أوت** : مؤتمر ليلة القدر الذي طالب بالاستقلال.

1947

- **15-22 فيفري 1947** : انعقاد *مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة* الذي سيتمخّض عنه مكتب المغرب العربي.
- **5 أوت** : أحداث صفاقس العمّالية الدامية.

1948

- **17 أكتوبر** : المؤتمر الثالث للحزب الدستوري الجديد المعروف بـــ: مؤتمر دار سليم.

1949

- **8 سبتمبر** : عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس.

1950

- **12 أفريل** : النقاط السبع للحبيب بورقيبة.
- **17 أوت** : تكوين وزارة شنيق التفاوضية.
- **21 نوفمبر** : أحداث النفيضة العمالية الدامية.

1951

- **31 أكتوبر** : مذكّرة رسمية تونسية إلى فرنسا بخصوص تحقيق الاستقلال الداخلي للبلاد.
- **15 ديسمبر** : مذكّرة الحكومة الفرنسية الرافضة للمطالب الوطنية.

1952

- **13 جانفي** : جون دوهوتكلوك (J.de Hautecloque) المقيم العام الجديد يحلّ بتونس.
- **13 جانفي** : الوزيران صالح بن يوسف ومحمد بدرة يسافران إلى باريس لتقديم شكوى الحكومة التّونسيّة أمام مجلس الأمن.

- **18 جانفي** : الحزب الحر الدستوري الجديد يعقد مؤتمرا سرّيا برئاسة الهادي شاكر بتونس يطالب فيه بإلغاء الحماية.
- **18 جانفي-1 فيفري** : عمليات انتقاميّة قام بها الجيش الفرنسي ضد سكان الوطن القبلي.
- **12 أفريل** : بعد إقالة حكومة محمد شنيق، صلاح الدّين البكوش يكوّن حكومة جديدة.
- **5 ديسمبر** : اغتيال فرحات حشاد.

1953

- **2 سبتمبر** : أمام فشل دوهوتكلوك في السيطرة على الوضع تمّ تعويضه بالمقيم العام الجديد فوازار (Voizard).

1954

- **4 مارس**: حكومة محمد الصالح المزالي التي تكوّنت يوم 2 مارس توافق على إصلاحات فوازار.
- **31 جويلية** : رئيس الحكومة الفرنسية بيار منداس فرانس (Mendès France) يحلّ بتونس ويعلن أمام الباي استعداد فرنسا منح تونس استقلالها الدّاخلي.
- **7 أوت** : تكوّن حكومة الطّاهر بن عمّار التّفاوضيّة بمشاركة الدستور الجديد (المنجي سليم، محمد المصمودي).
- **10 ديسمبر** : بعد النداء المشترك من الحكومة التونسيّة والمقيم العام، جلّ "الفلاّقة" يسلّمون أسلحتهم.

1955

- **3 جوان** : إمضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي بباريس (الطاهر بن عمّار وادفارفور E.Faure) والتي أدّت إلى انقسام وطني بين مؤيّد ورافض للاتفاقيات.
- **8 أكتوبر** : الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد يفصل أمينه العام صالح بن يوسف لمعارضته إتفاقيات الإستقلال الداخلي.
- **15-18 نوفمبر** : مؤتمر صفاقس للحزب الدستوري الجديد يوافق على اتفاقيات الاستقلال الداخلي ويطالب بتطويرها.

1956

- **20 مارس** : التوقيع على بروتوكول الاستقلال.
- **25 مارس** : انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي.
- **8 أفريل** : اجتماع المجلس التأسيسي بقصر باردو.
- **13 أوت** : إصدار مجلة الأحوال الشخصية.

1957

- **25 جويلية** : إلغاء الملكية وإعلان الجمهوريّة.

1959

- **1 جوان** : إعلان دستور الجمهوريّة التونسيّة.

1963

15 أكتوبر : جلاء آخر جندي فرنسي عن أرض الوطن.

1964

- **12 ماي** : تأميم ما تبقى من الأراضي بيد المعمّرين.

المصـــادر والمراجع

I – المصادر

1- باللغة العربية :

- القناوي (بلقاسم) : **مذكّرات نقابي وطني**. مراجعة وتحقيق فريد بن سليمان. تونس، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998.
- إدريس (رشيد) : **على طريق الجمهورية. مذكّرات**. بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001.
- السّنوسي (محمّد) : **خلاصة النازلة التونسية**. تحقيق محمد الصّالح بسيس. تونس، الدار التونسية للنشر، 1976.
- بن عاشور (محمد الفاضل) : **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. تونس، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثالثة، 1983.

2- باللغة الفرنسية :

- Ben Sliman (Sliman) : **Souvenirs politiques**. Tunis. Cérès Productions, 1989.
- Casemajor (Roger) : **L'Action Nationaliste en Tunisie. Du pacte fondamental de M'hamed bey à la mort de Moncef bey (1857-1948)**. Tunis, 1948.
- Cohen-Hadria (Elie) : **Du protectorat français à l'indépendance tunisienne**. Nice, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, 1976.
- Driss (Rachid) : **Reflet d'un Combat**. Tunis, publications de l'Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, 1996.
- El Materi (Mahmoud) : **Itinéraire d'un militant : 1926-1942**. Tunis, Cérès productions, 1992.

- Khairallah (Chedli) : **Le Mouvement Évolutionniste Tunisien : Notes et Documents**. Tome III. Imprimerie Marc Garrot, Tunis, 1938,

- Mzali (Mohamed Salah) : **Au fil de ma vie**. Tunis, Editions H. Mzali, 1972.

II- المراجع :

1- باللغة العربية :

- أعمال الندوة الدولية الثالثة حول : "**الحركات السياسيّة والاجتماعية بتونس في الثلاثينات**". تونس، منشورات البرنامج الوطني للبحث حول تاريخ الحركة الوطنية، 1987.

- أعمال الندوة الدولية الرابعة حول : "**البلاد التونسية من 1939 إلى 1945**". تونس، منشورات البرنامج الوطني للبحث حول تاريخ الحركة الوطنية، 1989.

- أعمال الندوة الدولية الخامسة حول : "**البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)**". تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1991.

- أعمال الندوة الدولية السادسة حول : "**البلاد التونسيّة سنتي 1950-1951**". منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1993.

- بن ميلاد (أحمد)، إدريس (محمد مسعود) : **الشيـــخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنيـــة (1892-1940)**. قرطاج، بيت الحكمة، 1991.

- التيمومي (الهادي) :

* **نقابات الأعراف التونسيين (1932-1945)**. صفاقس، دار محمد علي الحامي، 1983.

* **انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصرة، مثال 1906**. قرطاج، بيت الحكمة، 1993.

- جماعي : **الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية**. زغوان، نشر مؤسسة التميمي، 2000.

- طبابي (حفيظ) : **الحزب الدستوري القديم (1934-1938)**. تونس، شهادة الكفاءة في البحث. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، 1986/1985.

- المحجوبي (علي) :

* **انتصاب الحماية في تونس**. تعريب عمر بن ضو، حليمة القرقوري وعلي المحجوبي. تونس، سيراس للنشر، 1986.

* **الحركة الوطنية بين الحربين**. تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1986.

* **جذور الحركة الوطنية التونسية**، تعريب عبد الحميد الشابي. قرطاج، بيت الحكمة، 1999.

- المرزوقي (محمد) : **صراع مع الحماية**. تونس، دار الكتب الشرقية، 1973.

- المرزوقي (محمد) وبلحاج يحيى (الجيلاني) : **معركة الزلاّج**. تونس، 1961.

- منصر (عدنان) وعلية الصغيّر (عميرة) : **المقاومة المسلّحة في تونس. الجزء الأول (1881-1939)**. تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1997.

- علية الصغيّر (عميرة) : **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات. انتفاضة المدن – الفلاّقة– اليوسفية**. صفاقس، مطبعة التسفير الفني، 2004.

- القصاب (أحمد) : **تاريخ تونس المعاصر**. تونس، الشركة التونسية للتوزيع. 1986.

2) باللّغة الفرنسية

- Abis (Sébastien) : **L'affaire de Bizerte**. Paris, Sud Editions, 2004.

- Ayadi (Taoufik) : **Mouvement Réformiste et Mouvements populaires à Tunis**. Tunis, Publications de l'Université de Tunis, 1986.

- Bessis (Juliette) : **La méditerranée fasciste**. Paris, Karthala, 1981.

- **Le Maghreb, la traversée du siècle**. Paris, L'Harmattan, 1997.

- Chaïbi (Mohamed Lotfi) : **Socialistes français et Nationalistes Tunisiens : histoire d'une rencontre (1945-1956)**. Tunis, Orbis, 1997.

- De Montéty (Henri) : **Enquête sur les Vieilles familles et Les Nouvelles élites en Tunisie**. Tunis, 1939.

- El Machat (Samya) :

* **Tunisie, les chemins vers l'Indépendance (1945-1956)**. Paris, L'Harmattan, 2002.

* **Nationalisme Tunisien, scission et conflits (1934-1944)**. Paris, l'Harmattan, 1992.

- Grimaud (Nicoles) : **La Tunisie à la recherche de sa sécurité**. Paris, PUF, 1995.

- Hamza (Raouf Hassine) : **Communisme et Nationalisme en Tunisie. De la « libération » à l'indépendance (1943-1956)**. Université de Tunis I, 1994.

- Julien (Charles-André) :

  * **Et la Tunisie devint indépendante... (1951-1957)**. Paris, Editions Jeune Afrique / Société Tunisienne de Diffusion, 1985.

  * **L'Afrique du Nord en marche : Algérie-Tunisie-Maroc (1880-1952)**. Paris, Omnibus, 2002.

- Kraiem (Mustapha) : - **Nationalisme et Syndicalisme en Tunisie : 1918-1929**. Tunis, imprimerie de l'U.G.T.T., 1975.

  * **La classe ouvrière et la lutte de libération Nationale : 1939-1952**. Tunis, imprimerie de L'U.G.T.T., 1980.

  * **Pouvoir Colonial et Mouvement National : la Tunisie des années trente (crise et Renouveau)**. Tunis, Alif, 1990.

  * **Mouvement National et Front Populaire : la Tunisie des années trente**. Tunis, Publications de l'Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, 1996.

- Lejri (Mohamed Salah) : **Evolution du Mouvement National : des origines à la deuxième guerre mondiale**. 2 volumes. Tunis, Maison Tunisienne de l'Edition, 1974 (Tome I) et 1977 (Tome II).

- Liauzu (Claude) : **Salariat et Mouvement Ouvrier en Tunisie : crises et mutations (1931-1939)**. Paris, Editions C .N.R.S, 1978.

- Le Tourneau (Roger) : **Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane : 1920-1961**. Paris, Armand Colin, 1962.

- Mahjoubi (Ali) et Karoui (Hachemi) : **Quand le soleil s'est levé à l'Ouest : Tunisie 1881. Impérialisme et Résistance**. Tunis, Cérès Productions, 1983.

- Poncet (Jean) : **La colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881 : étude de géographie historique et économique**. Paris, Mouton, 1961.

- Renaud (P.C.) : **La Bataille de Bizerte : 19-23 juillet 1961**. Paris, L'Harmattan, 1996.

- Sayadi (Mongi): **Al-Jamiyya El Khaldouniyya (1896-1958)**. Tunis, Maison Tunisienne de l'Edition, 1974.

- Sayah (Mohamed) : **Le Nouvel Etat : 1956-1958**. Tunis, Dar El Amal, Tome I (1982), Tome II et III (1983).